













مداره اي ذواته جمع حذيره والصير جاد الى الفرع مستتر اي مرتفعات او  
 كسوة اي رقعته واستشر اي ارتفع الى العلى لظهور العفاس في ملبس ومن  
 يقب العفاس جمع عبقرة هي الكثرة الموحدة من الشر والمكروه المفعول بفتح  
 منه دودة على الراسي كحطوان شوره بفتح الهمزة مفتوح ومترادف الاول يقب  
 الاخرين والغرض بان كثر الشر والضابط لهما ان كثر بعبء الذوق الصريح ليقبلا  
 متغير النطق فهو مشا وسواك ان من قرب الى راج او بعد ما او غير ذلك صرح به ابن الاثير  
 في المشتري وروى بعضهم ان الشد في مشتري هو نون ط الشين المعجمة التي هي من  
 المعجزة الرخوة بين انا واليه هي من المعجزة الشديدة والراء المعجمة التي هي من المعجزة وثوبان  
 مشتري لزال ذلك الشد وفيه نظر لان الراء المعجمة التي هي من المعجزة وفيه ان  
 قرب الى راج سبب للشدة في بعضه وان في قوله تعالى الم اعد لظفرها  
 من الدنيا في غير بعضه الكلمة لكون الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير قصية لا يخرج عن  
 العفاس كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عريضة عن ان يكون عريضة  
 نظر لان الكلام قصصه الكلمات مأخوذة في تعريف قصصه الكلام من غير تفرقة بين  
 طويل وقصير وان هذا القاصر في الكلام باليسر بفتح الهمزة والقياس على الكلام العربية  
 ظاهر الغرض من عدم خروج السورة عن العفاس قد خرج استعمال القرآن على كلام  
 في قصصه بل في قصصه ما يعود الى نسبة الجهد والجرى في ذلك على كبر الورد  
 كون الكلمة وجبة غير طرفة المعنى ولا ما نوسه الاستعمال كوسج في قوله العجاج ومفنة  
 وحاجبا من جيا اي مدقفا مطلقا ما حيا اي سوادا وسودا كالفم ودرسيا اي انفا مشر  
 اي كالبف السحري في اليد والاسودا وسودا كالفم ودرسيا اي انفا مشر  
 اهل

في الربوي واللعان فان قلت لم يجهلوا اسم مفعول من سرج الية وجهه اي يجهلونه فلهذا  
 هو الصواب في العبد او ما نحو ذلك من السراج على ما صرح به الامام المروزي رحمه الله حيث قال  
 السراج جنوب الى السراج وكذا ان يكون وصفه بذلك لكثرة ما يورده حتى كان  
 فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله امرك اي حقه ونوره والى الله اي لكون الكلمة على  
 خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه اجمع خلاف ما ثبت عن الواضع  
 كوالا جند نعلك لا دام في قوله الحمد لله العلى لا يجلد والقياس لا يجلد فخال وما  
 واني يا كافي وعور يبور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك في قصصه المعجزة معلومة  
 مما ذكره في اللزامة في السبع بان يكون اللفظ كجست محتمل السبع ويترادفها  
 نحو كبرشي في قول ابا الطيب مبارك لا سبع اعرا للعب كبرشي كبرشي سرج الله  
 والاعرا من كبرشي السبع كجسته ثم استعمل للردا في موضع معروف وفيه نظر لان اللزامة التي  
 انما هي من جهة الغاية المعقولة بالوجوب من كبرشي كما ثم في قوله كبرشي ذلك وفيه  
 اللزامة في السبع وعدمها بوجه ان الى طيب السبع وعدم طيب السبع لا الى نفس اللفظ  
 وفيه نظر للقطع باستكراه كبرشي دون النفس مع قطع النظر عن السبع والقصاصة  
 في الكلام فلو لم يرد ضعف السبع في سائر الكلمات والضعف مع قصصها  
 هو حال من الضمير في قوله واحترز في غير مشددة اجلد وشعره مشددة وانف  
 مشددة وفيه هو حال من الكلمات ولو ذكره بغيرها لكانت من الضمير في الكلام في  
 بالاجتهاد وفيه نظر لان يكون قيد للشدة في اللزامة وليس في الكلام  
 المشددة في سائر الكلمات الغير القصية فليس لانه يصدق عليه انه جالس في سائر  
 الكلمات مع كونها فيضو فافهم فالضعف ان يكون ما يلف الكلام على خلاف

قوله تعالى ان يكون مستورا  
 قوله تعالى ان يكون مستورا  
 قوله تعالى ان يكون مستورا

قوله تعالى ان يكون مستورا  
 قوله تعالى ان يكون مستورا  
 قوله تعالى ان يكون مستورا



القانون النوى المشهور بين الجور كالامصار قبل ان ذكر لفظا ومعه ذلك في حرب  
 ريد او النصارى ان يكون الكلمات تفيد على الن وان كان كل منهما يقوى  
 نحو ليس قرب جرب بركم ريد جرب وصد ريد جرب بركم بركم غفرى  
 حال على الماء والكلية ذكرته في باب الملققات ان من لم يكن نوعا يقال له الهام  
 فخرج واحد منهم من حرب ابن امية فمات فقال ذلك لى هذا البيت وقوله لركم  
 متى ائتمروا بالورى معنى واداءا لمية لمية وقسمى والورى الى الحالى هو  
 جند لركم وقوله معنى وانما مشيئتين لان الاول مشيئة والثاني مشيئة  
 ولان مشيئة الثقل الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها واداء  
 في لركم ادم دون جرب واداء بين الكاد والار لو فوعه في التثنية فاصبح يقول  
 بان مشيئة الثقل في لركم لفظا وذكر صاحب السمعين بن عبد الله انه قد مضى  
 بحرف الاستاء بن العبد على ما في البيت قال له الاستاء هو تفرقة شي من لركم  
 قال نعم مقابل المدح بالقوم وانما يقابره بالدم هو لركم فقال الاستاء غير هذا  
 فقال لا ارى غير ذلك فقال الاستاء انما هو لركم في ادم مع الجمع بين الكاد  
 واداء حروف الكلق خارج عن حد الاعتدال فافترق الشافعي على صاحب  
 والتفيد الى كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على الماد  
 للنداء في اية النظم بسبب تقديم او تاخر اللفظ او غير ذلك مما يوجب صعوبة  
 فهم المراد لقول الفروق في مخرج حال مدام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن  
 مدام بن شمعون المخرومي وما مثله في الناس الاملاك ابوامية حتى ابوه يعقوب  
 اي ليس مثله في الناس حتى يعقوب بن ابي احمد شبيهه في الفضائل ان ملكا اي جرد

واما في معنى لركم في البيت فليكن في البيت لركم في البيت لركم في البيت لركم في البيت

على الملك

اعطى الملك اعزى ابوامية اي ابوام ذلك الملك ابوه اي ابوا ابراهيم الممدوح اي  
 لا يات له احد الا بنو امية وهو شام فقيه فصدر بين المبداء والجر اعني ابوامية ابوه بان  
 الذي هو في بين الموصوف والصفة اعني حتى يعقوب بن ابي جنى الذي هو ابوه وقيل  
 المستنى اعني ملكا في المنية منه اعني في صدر كثير بين المبدل منه وهو مشد وقوله  
 اسم مائة النسخ خبره والاملاك مضروب تقدمه في المنية منه في ذكر ضعف  
 يقع في ذكر التعقيد اللغوي وفيه نظر لكون ان يكسر التعقيد بجمع جيدة امور موجبة  
 لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا باع على قانون التو بهدا يظهر ما في  
 انه لا حاجة به ان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المنية في المنية منه بل لا  
 لان ذلك جائز باتفاق النحاة او لا يخفى انه لا يجب زيادة التعقيد وهو ما يقبل  
 الشدة والضعف اما في الامثال عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون الكلام  
 خابرا للدلالة على المراد فليكن في المثال الذي من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغوي  
 الثاني المعصود وذلك بسبب يراد اللوازم البعيدة المقتضية الى الوقف بطلان  
 مع هذا العوازم الدالة على المعصود لقول الاخر وهو عباس بن الاصفهاني  
 لقول الامام عود الضمير الى الفروق ما طلب بعد الدار عنكم ليعرفوا ذلك  
 بالرفع هو الصحيح وبالضم هو غير الصحيح اي في مجموع الجمل في مجموع كناية  
 عن الكناية والجرى والاصيات اي والكناية صواب لكنه اخطا في جمع جوده  
 كناية عما يوجب دلوام الثاني من العرج والسرور فان الاستعمال في جمود العين الى  
 بكلمة بالدموع حال ارادة البكاء وهي حال كبره الى ما قصده ان عزم  
 السرور كما صدر بالملاقات ومعنى البيت في اليوم والليل فيضيا بعد والفراق

من فرق بين الممدوح والممدوح  
 في البيت لركم في البيت لركم في البيت

لا يفرق الا في البيت



وادخلها مع مقابلة الاخران والاسواق وانخرج غصصها واكثر لاجل جونا  
 تقيض الدموع من عيني لا تثبت ذلك الى صدر يوم ومرة لا تزل فان الصبر  
 مفتاح الفرج والى هذا اشار الشيخ عبد القادر في دلائل العباد والاعمال في الكلام  
 فانه اذا روي انه انشرح صدره فانه الكلام غلو فيه فذكر في اثره التكرار في  
 الاصناف والوقوع في قوة بعد مرة سبوح اي خمس خمس كبرى لا ينبغي  
 رايها كانهما كبرى في الماء لهما صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بواحد  
 سواء في احد الطرفين اعني لهما معنى ان لهما في نفسيهما علامات والذات لهما فيهما قبل  
 التكرار ذكر الشئ مرة بعد مرة اخرى ولا ينبغي ان لا يصدر كونه بذكره في الشئ وفيه نظر  
 لان المراد بالثمة لهما ما يقابل الوحدة ولا يخرج حصولها بذكره فاشد وتتابع  
 الاصناف مثل قوله حاشا جرمي حاشا جرمي حاشا جرمي حاشا جرمي حاشا جرمي  
 فقيه حاشا حاشا جرمي جرمي الى حومه وحومه الى الجندل والجرمي حاشا  
 ان جرمي فصرنا للفرقة وهي ارض ذات رمل لا تثبت شيئا واكومه معظم الشئ  
 والجندل ارض ذات حجارة والشيخ يترجم اليهم ونحوه وقوله حاشا جرمي جرمي  
 سعاداي يكثر تراكم سعاد وسجع صولك يقال فلان يكثر مني وسجع اي  
 يكثر اياه والسجع قوله لانه الصبح فظهر في ما قيل ان معناه وانست بموضع  
 تزين منه سعاد وتنعين كلامها وفاد ذلك مما يشهد به العقد والعقد  
 وفيه نظر لان كلام اثره التكرار وتتابع الاصناف ان تغد للفظ  
 بنية على اللسان فقد يصدر الاقرا عنه بالتلفظ والاول فلا يتركها  
 ينفذ وقد وقع في الترتيب مثل راي قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده وتغني

ومع هذا ليس هو  
 في اية نهائية

وكونك غافرا  
 في ذكره في قوله  
 ان سوادك غافرا

واما ما فيها من رايه في قوله في الكلام فانه في كونه في النفس واللبس  
 لا يتوقف على تقديره في تقدير الغير ولا يقضي القيمة في عمله او في ما يخرج  
 بالقياس الاول الاعراض البينة مثل الاضافة والعقد والانعقاد ونحو ذلك يقولون ان  
 القيمة الكلية يقولون والقيمة النقط والوحدة ويقولون ان لا يبدل فيه مثل العلم  
 المقضية للقيمة والقيمة قوله ملكة اشارة بانه لو جرم المقصود بلفظ صحيح لا ينبغي  
 في الاصطلاح ما لم يكن ذلك رايها في قوله بعد رايها في البعير المقصود وان ان يقول  
 بغير اشارة بانه ينبغي في قوله ملكة اشارة بانه لو جرم المقصود بلفظ صحيح  
 بعم المفرد والمركب في المركب فظهر وانما المفرد كما تقول عند التعداد وادخلها مع جرمه  
 بظن الجرم ذلك البلاء في الكلام مطابقة لمعنى الكمال مع هذا في هذا الكلام  
 واما كمال هو الامر الداعي الى ان تعتبر مع الكلام الذي يورد في صدره في خصوصية ما هو متعلق  
 اكمال مثلا كون المطلب من الكمال ما يقضي باليد اكمل والكلمة مقتضى كماله وذلك  
 لان زيادة الدار ولو كذا بان كلام مطابق لمقتضى اكمال وتحقيق ذلك في خبريات  
 ذلك الكلام الذي يقضي كمال فان الانكار مثلا يقضي كمالا مؤكدا وهذا ما يوافق  
 على معنى انه صادق عليه على عكس يقال ان الكلام مطابق للخبريات وان اردت  
 تحقيق ذلك كالمطلب في الكلام فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في تعريف المعاني وهو  
 مقتضى اكمال مختلف لان معاني الكلام متفاوتة لان اعتبار اللاتي بهذا  
 المقام بغير الاعتبار السابق بذلك المقامات حين تفاوت مقتضيات الاحوال  
 لان التباين بين اكمال والمقام انما هو كسب الاعتبار وهو ان يتوهم في اكمال  
 فو زنا نور و الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة الى



انما ينطبق مقتضى الالوان ويتفق مقتضى اكمال مقام كل من الشكر والاطلاق و  
 التقديم والذكر بين حلقه مقام اخر منها يعني ان المقام الذي يناسبه  
 شكر المسند اليه او المسند منه بين المقام الذي يناسبه التوقير ومقام اطلاق  
 الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه بين مقام تقييده بمؤكد او دونه  
 قصر او طابع او شرط او مفعول او بالية بذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او  
 متعلقه بين مقام تقييده بمؤكد او دونه ومقام ذكره بين مقام تقييده بمؤكد او دونه  
 شاملا لذكرنا وانما قصد قوله ومقام القصر بين مقام الوصل بينهما علم  
 ان هذا الباب انما لم يقدر مقام خلافه لانه اخبرنا ان ظاهره ان خلاف القصر انما  
 هو الوصل والقياس على عظم الشان قصد قوله ومقام الكبرياء بين مقام خلافه  
 انما هو طيب والمدة والاداء والاداء مع خطاب العرفان المقام الاول بين  
 مقام الثاني فان الذي يناسبه من الاقرب رات التطبيق والمعاد الحقيقية بالانابة  
 التي والقدرة مع صاحبها ارجح كماله ارجحها جنة لها مقام ليس لتلك العكس مع  
 ان تلك تلك الحاجة في مصدر المعنى مثلا القدر الذي قصد اقترانه بالشرط طبع  
 ان مقام ليس له مع اذ او كذا القدر من ادوات الشرط مع اللاحق مقام ليس  
 له مع المضارع وهذا القياس وارفع شأن الكلام في الحسن والقبول  
 بمطابقة للاعتبار المناسب والمطابقة انما هي طيب في بعد مهابا ارجحها  
 للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الا بالمراد الاعتبار المستكمل من انساب الجليل  
 او كسب فتبع خواص من انساب البلقا ويقال اعتبرت الشيء وانظرت اليه ورايت  
 حاله وادراك الكلام والكلام الفصيح وبالحسن الحسن الدالة في البلاغة

ودون العرضي الخارج لم يحصل له بالحق ابدية مقتضى اكمال هو الاعتبار المناسب  
 لئلا يقع المقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع الكلام الفصيح في الحسن الدالة بالاعتبار  
 للاعتبار المناسب على ما يقيد به اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة  
 التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى اكمال فقد علم ان المراد بالاعتبار  
 المناسب مقتضى اكمال واحد والا لا صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب  
 ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى اكمال فليست من البلاغة مع راجعة الى اللفظ يعني  
 انه يقال كلام بلع لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار راجعة الى المعنى اي  
 الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بان دونه وذلك لان البلاغة كما مر  
 عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى اكمال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها  
 انما يكون باعتبار المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ  
 المفردة والكلمة المجردة وكبريا نصيبا الظرفية لانه من جهة الاحيان وانه لا يكتفي  
 بالذرة والعامة فيه قوله ليس ذلك الوصف المذكور في قوله ايها كماله بلاغة  
 فثبت يقال ان اعمار القرآن من جهة كونها اعمار طبعات الفصحى براد بها بلغة  
 ولها اى بلاغة الكلام طرفان احدهم هو حد الاحجار وهو ان يرتفع الكلام في بلاغة  
 الى ان يخرج عن طوق البشر ويجوز مع ما يقرب منه عطف على قوله هو  
 الضمير منه عايد الى المعنى يعني ان اللاحق مع ما يقرب منه كلاما حد الاحجار هو  
 الموافق لانه المتصاح ورحم بعضهم انه عطف على حد الاحجار والضمير عايد اليه  
 ان الطرف الا على هو حد الاحجار وما يقرب منه حد الاحجار وفيه نظر لان الطرف  
 من حد الاحجار لا يكون من الطرف الا على وقد اوضح ذلك في الشرح والسفر وهو



او غير الكلام عند ما دونه اي المار به في اذنه من انزل اتقى الكلام وان كان  
 صحيح الاعراب عند البلاغ واصوات الحركات التي تصد رخم على السجج يتفق  
 من غير اعتبار اللطائف الواضحة الزائدة على اصل المراد وهما اي بين الطرفين راب  
 لثرة متقاربة بعضها اعلى من بعض بقاوت المقامات ورعاية الاعتراف  
 والعقد في اسباب الاطال بقصاها وتبعها ارباعه الكلام وجوه اخرى المطبق بعد  
 القضاة يورث الكلام حسا وانه قوله تبعها اشارة الى ان تحسن هذه الوجوه للكلام  
 عرضي خارج عن حيز البلاغة وان هذه الوجوه انما تعد حصة بعد رعاية المطابقة والاضافة  
 وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يحكم المتكلم متصفا بصفة  
 البلاغة المتكلم ملكه يقتدر بها على البلف كلام بلبع علم مما تقدم ان كل شيء كلاما  
 كان او متكلما في استعمال المشرك في تعقيد او غير متكلما يطبق عليه لغة البليغ  
 فيصح ان القضاة ما تورد في تعريف البلاغة مطلقا ولا على سبيل الجمع للقول اي ليس كل  
 فيصح بل على ان يكون كلام فيصح غير مطابق لمقتضى الحال ولذا يجوز ان يكون لاحد  
 ملكه يقتدر بها على التبع المقصود بالمقتضى فيصح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم ان  
 ان البلاغة في الكلام مرجعها ارباعا يجب ان يحصر فيمكن حصولها كما يقال مع  
 وجود الالف في الاخر اربع الخطا وانه ما دونه اصل المراد والابرنا ادى المعنى المراد بلغة  
 فيصح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بلاغا وانما يميز الكلام فيصح من غير  
 اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فيصح فلا يكون بلاغا لوجوب القضاة في  
 البلاغة وبعده في تميز الكلام الغصيص من غيره تميز الكلمات القصوى من غير التوفيق  
 والسادة ارباعا فيصح من غيره منه اربعة ما بين اربوع في علم من اللغة في قوله

وانما تبدأ العكس باللفظ اتم ازا  
 في العكس المنفرد لانه كما قيل  
 الموجبة الكلية فيكس موجبة  
 هذه الموجبة او انكس يكون  
 معناه بعض الفصح بلبع وهو  
 وان في طر يفتد

وانما قال

لانه يطبق على سائر اقلام العربية  
 ٥٩

وانما قال بين اللغة امر موصوف او صانع المفردات لان اللغة اتم من ذلك يعبر به بغير  
 تميز ان لم يميز العوازم من غيره فيصح ان يخرج الكسب المتداوله واحاطا بمعاني المفردات  
 الى قوله ان ما عداها لا يقتدر على اشتقاق وتخرج فهو غير تام من العوازم وهذا بيان قد  
 ما قدر ان يفسر علم اللغة ان بعض اللغات يحتاج في معرفته الى ان يحث غيره الكسب  
 المبسوطة في اللغة او علم الصرف كعلم القياس اذ يعرف ان الابل علم من لفظها  
 دون الابل اذ في علم النحو كضعف التليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتلف  
 اذ يعرف من مستند زائلا في دون مرتفع ولذا في الكلمات وهو ما سبق في  
 العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالغير عايد الى ما هو من غير علم انه عايد الى ما يدرك  
 بالحس فقد سها سها ظاهرا ما عدا التعقيد المعصور اذ لا يعرف تلك العلوم ولا  
 تميز ان لم يميز التعقيد المعصور من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها مشايخ  
 في العلوم المذكورة وبعضها يدرك بالحس وبقية الاخر اربع الخطا وانه ما دونه  
 المراد والابرنا اربع التعقيد المعصور فيجب ان يعلم من مفيد من ذلك فوضعا  
 علم المعاني اول وعلم البيان للثاني واليه اشارة بقوله وما كسر ربه على الاول اي  
 الخطا وانه ما دونه المعنى المراد علم المعاني وما كسر ربه على التعقيد المعصور علم البيان و  
 نحو الذين العلمين علم البلاغة لكان غير احتصاص لها بالبلاغة وان كان  
 البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاج الى المعرفة بواقع البلاغة الى علم اخر  
 وضعت تلك علم البديع واليه اشارة بقوله وما يعرف به وجوه التبيين للكلام  
 علم البديع ولما كان هذا كثر في علم البلاغة ونواحيها كثر مقصوده في ثلثه  
 فنون واثبت من الناحية التي جميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني

صنف الفان يكون في  
 الكلام من غير الفان  
 الفان المشهور بين الجمهور  
 فقد ذكر لفظ ومعناه وحكمه  
 التعقيد ان لا يكون الكلام  
 طاهر له لا يتبع المراد  
 اذ يعرف من مستند زائلا في دون مرتفع ولذا في الكلمات وهو ما سبق في  
 العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالغير عايد الى ما هو من غير علم انه عايد الى ما يدرك  
 بالحس فقد سها سها ظاهرا ما عدا التعقيد المعصور اذ لا يعرف تلك العلوم ولا  
 تميز ان لم يميز التعقيد المعصور من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها مشايخ  
 في العلوم المذكورة وبعضها يدرك بالحس وبقية الاخر اربع الخطا وانه ما دونه  
 المراد والابرنا اربع التعقيد المعصور فيجب ان يعلم من مفيد من ذلك فوضعا  
 علم المعاني اول وعلم البيان للثاني واليه اشارة بقوله وما كسر ربه على الاول اي  
 الخطا وانه ما دونه المعنى المراد علم المعاني وما كسر ربه على التعقيد المعصور علم البيان و



سـ رـ وـ وـ وـ  
الفرق بين علم المعاني

والاجرين بين العلم بالبيان والبدء بعلم البيان والبيان علم البديع ولا يخفى  
المناجاة العقل الاول علم المعاني واما العلم بالبيان للكون من غير ان يكون له  
لان رعايته المطابقة لمقتضى الحال وهو مخرج علم المعاني في علم البيان مع  
زيادة شيء آخر وهو بيان المعاني الواحدة طرق مختلفة وهو علم اركانها بقدرها  
اذ كانت جزئية وبرتبان يكون به نفس الاصول والقواعد المعروفة ولا يخفى  
المعاني في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العرفي وهو علم يكتسب منه ادراك  
جوانبه من مودته في فرد من جزئيات احوال المذكورة فيعلم ان امره قد يوجد  
منها امكن ان نعرف به ذلك العلم وقوله اليها يلحق باللفظ مقتضى الحال اخر  
علم احوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعمال والادعاء والرفع والضعف  
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في اصدار المعاني والجماعات البديعية الحقيقية  
والصحيح ونحوها مما يكون بغير رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به احوال  
مخرجها منها يلحق بها اللفظ مقتضى الحال يظهر ان ليس علم المعاني عبارة  
عن تصور علم معاني التعريف والتكليف والتقديم والتأخير والاثبات والكذب  
غير ذلك وهذا القيد يخرج عن التعريف علم البيان او ليس بحث فيه عن احوال  
اللفظ من هذه الناحية والمراد باحوال اللفظ ان امورها رتبة من التقديم والتأخير  
والاثبات والكذب وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام المكلف بكيفية  
مخصوصة لا نفس الكيفية من التقديم والتأخير والتعريف والتكليف وما اشبهه  
المصاحح مخرج به شره والاصح القول بانها احوال بها يلحق اللفظ مقتضى  
الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وحوال الاسناد والبيان

العلم بالبيان  
العلم بالمعاني  
العلم بالادعاء  
العلم بالتكليف  
العلم بالتقديم  
العلم بالتأخير  
العلم بالاثبات  
العلم بالكذب  
العلم بالادعاء  
العلم بالتكليف  
العلم بالتقديم  
العلم بالتأخير  
العلم بالاثبات  
العلم بالكذب

احوال المعاني

قوله والادعاء علم  
نوعه اصدار المعاني عليه  
فما لا يدور في العلم

احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وتكرار مثله لا اعتبارات الزاوية النفس الجدة  
بمقتضى اللفظ بالعرف مجرد اصطلاح لان الصانع انما وضع ذلك ليحصر المقصود  
من علم المعاني في ما يميز ابواب اختصار المعاني في احوال المعاني في احوال  
الجزئية احوال المسند اليه الجزئية احوال المسند احوال معلقات القدر العشر  
الاثني عشر والقصد والوصف والاعمال والادعاء والمناجاة والاعتناء فيها لا  
الكلام اما جزايات دلالة لا محالة فيتميز بغيره بانه بين الطرفين فائز بغير  
المعكول وهو يتعلق احد الشئيين بالآخر بحيث يصح التكون عليه سواء كان ايكابا  
او سلبا او غيرهما كما في الاثني عشر بغيره بانه يقع للمعكول على المعكول عليه  
خطا في المقام لانه لا يشتر النسبة في الكلام الاثني عشر في العلم التقييم فالعلم  
ان كان النسبة خارج في احد الاثنى عشر اركان بين الطرفين في الخارج نسبة  
بثبوته او سلبه تطابقا في تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوته  
او سلبته بين اولي المطابقة بان يكون النسبة المفروضة من الكلام بوثبه والى  
بينهما في الخارج والواقع عليه او بالعكس في احوال الكلام جزاء الا ان لم يكن النسبة خارج  
لكذلك فالتحقق ذلك ان الكلام اما ان يكون نسبة بحيث يخصص اللفظ  
بما يكون اللفظ هو جودها في غير قصد لكونه والادعاء نسبة حاصلة في الواقع  
بين الشئيين وهو الاثني عشر او يكون نسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجة  
اولا فبقية ما هو الجزئية لان النسبة المفروضة من الكلام هي صلة في الذهن لا بد ان  
تكون بين الشئيين في الواقع نسبة ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون بين  
الشئيين بوثبه بان يكون هذا اوك او سلبه بان لا يكون هذا اوك الا ترى

والاصدق علم المعاني  
من الابواب المذكورة



انك اذا قلت زيد قائم فان اليمين حاصلة من قطعك لولا ان النسبة  
 من الامور الخارجة او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجة والجواب له من عدم  
 اليه وسند واستناد والسند قد يكون له معناه ان كان فعلا او معناه  
المصدر واسم الفاعل والمفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لخصيص هذا الكلام  
 بالخبر وكذا ان استناده للعقل اما بقصر او بغيره وكما في خبرنا بأنه لا يكون  
عليها او غير موطوءة والكلام اليلغ اما ما يذكر على الصلح والحق بانه اخر من غيره  
 المطلوب من ان لا حاجة اليه في تقدير الكلام بالبلوغ او غير ما يدعيه ظاهر المعنى لا يلزم  
 تحته لان جميع ما ذكره من القصر والقصور والوصد والايثار ومما يميزه انما هي  
 احوال الجدة والسند اليه والسند مثله ان كيد والتقديم والتأخر وغير ذلك  
 فالواجب في هذا المقام بيان سبب فراغها وجعلها اربابا برسمها وقد تضمن ذلك  
 في الشرح عليه عما قيل الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله  
 تطابقه او لا تطابقه فكل ما يكون بالخصر والخبر الصدق والكذب في خبر  
 فقيد صدق الخبر مطابقة لمطابقة حكمه للواقع وهو ان يخرج الذي يكون النسبة  
 الكلام بالخبر وكذا في كذب الخبر عدمها ارفع عدم مطابقة للواقع يعني ان الشك في  
 الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وان يكون بينهما نسبة في الواقع ارفع قطع  
 النظر عما في الذهن وما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام  
 للنسبة التي في الخارج بان يكونا ثبوتيين او كسبيين صدق وعدمها بان يكون  
 انفيهما ثبوتية ولا غير نسبة كذب وقيد صدق الخبر مطابقة لصدق والمجرد  
 ذلك لا اعتقاد خطا غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها ارفع عدم مطابقة

انت خبر بان ذلك في ظاهر  
 من لم يلفظ في الكلام ثم  
 مطابق لمقتضى الحال وهذا  
 محلي من  
 الخ

المراد

الخبر ولو كان خطا وقول انك انما مقتدا ذلك صدق وقول انك مقتدا مقتدا  
 وذلك كذب والرد بان خطا الحكم الذي اجازم او الراجح في العلم والظن وهذا الخبر  
 لعدم الاخذ فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الا كصدا والله ان يقال انه كاذب لا يرد  
 اشيع الا حقا وصدق عدم مطابقة لاعتقاد الكلام في ان المشكوك جواز ليس بخبر  
 في الشرح فليطالع تحت يد ليدروا انما ابا تلك المناقشون قالوا ان هذا الكلام ليس  
 والله يعلم انك رسول الله والله يشهد ان المناقشين الكاذبون فانه نجعلهم كاذبين في  
 قولهم انك رسول الله لعدم مطابقة لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع وروى هذا  
 الاستدلال بان المعنى الكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم لمطابقة فالتكذيب راجع الى  
 الشهادة باعتبار ثبوتها جوازها في غير مطابق للواقع وهو ان الشهادة من صميم يقيد  
 وخصوص الاخذ بشهادة ان واللام والجملة التسمية او المعنى انهم الكاذبون في ثبوت  
 ارض تسمية الاخبار بشهادة لان الشهادة ما يكون مما وفق للاخذ وقوله  
 تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف والمفعول انهم الكاذبون  
 في التسمية اي قولهم انك رسول الله في الواقع براءتهم الفاسد واعتقادهم  
 الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعقادهم وان كان  
 صادق في نفس الامر لانه قبيح انهم يزعمون انهم الكاذبون في هذا الخبر الصادق  
 وج لا يكون الكذب الا بغير عدم المطابقة للواقع فليست تلك تسميتهم ان هذا اعتراف  
 بكون الصدق والكذب احيانا الى الاعتقاد والجملة التسمية انهم الكاذبون في الصدق  
 والكذب اثبت الواسطة ورحم ان صدق الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد وبانه مطابق  
 وكذب الخبر عدمها ارفع عدم مطابقة للواقع مع الاعتقاد وانه غير مطابق

قوله



ارغوا من الغائبين وثلاثة اربعه اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المظنفة او بدون اعتقاد  
 اصل وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصل ليس بعد  
 والاذن في الصدق والاذن في الكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين ان يفتن  
 لانه اذ اذنت في الصدق لم يفتن في الكذب واما اعتقاد جميعا في الكذب عدم مطابقتها  
 بناء على ان الاعتقاد بالمطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وضرورة توافيق الواقع  
 والاعتقاد واما الاعتقاد بعدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وضرورة  
 في التفسيرين ان يفتن في الكذب واما اعتقاد جميعا في الكذب عدم مطابقتها  
 حصر الاخبار في كماله السليم بالثبوت والشرع ما يدل عليه قوله تعالى اذا فرغتم مما تعملون  
 انكم انتم خلق جديد في الاخبار حال كونه سديد منع الخلو لا شك ان  
 بالنسبة الى الاخبار حال كونه لا قوله ام به حثه على ما سبق الى بعض الامور غير الكذب  
 لانه قيمة ان لا يشك في كذب المصنف الكذب ام اخبار حال كونه قيمه كبرى  
 ان يكون غيره واما الصدق لا يتم لم يعتقد واما ان الكفار لم يعتقد واحد  
 فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو موافق اعتقادهم ولو قال لانهم  
 اعتقدوا عدم صدق الكفار اظهر من انهم يكون خبر حال كونه غير الصدق واما  
 وهم اعتقادهم من اهل اللسان عارفون بالثبوت فيكون خبر الكذب ليس بصافي  
 ولا كاذب حتى يكون بذا منه برغمهم ومع هذا لا يوجب ما قيل انه لا يبرهن من عدم  
 اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يثبت دليل على عدم التصديق بغير  
 ارادة الصدق فليكن مقرر هذا ان استدلال بان المصنف ارغى ام به حثه  
 ام لم يصبر عنه ارغى عدم الاعتقاد بانه كاذب لان الجرح لا يفر له لانه الكذب

لا يبرهن

الحجة الأولى  
 الكتاب الأولى

غير محمول على الجرح والاشارة بسبق الكذب بل لما هو مقتضى منه في الاقرار بكونه  
 حصر الخبر الكاذب برغمهم في توجيهه ان الكذب غير محمول على الخبر كذا قال في الاستدلال  
 وهو من كماله او ما ذكره الى اخره حيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم  
 في ان حصره او مع غيره واما الحكم حيث الجرح فمما يشاهد في ثبوت مباحثه ثم قدم احوال الاستدلال  
 في احوال الاستدلال في الاستدلال مع ما ذكره في التبيين عن الطرفين لان البحث انما هو في اول  
 اللفظ الموصوف بكونه مستداليا او مستداليا فيحقق بعد تحقق الاستدلال في مقدم  
 في النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث في غيرها لا شك ان قصد الجرح في كونه  
 بعدد الاخبار واما علام لا يتم فيلزم بالبحر في كونه مستداليا في كونه كثر ما  
 قوله في فرض اخر غير افادة الحكم ولا ضرورة من الخبر والتحري في قوله في كونه مستداليا  
 انما هو ما يشبه ذلك كونه متعلق بقصد افادة الحكم في جرح ان الحكم مفعول في افادة او  
 ان يكون الجرح عالما بالانكسار في الحكم والادراك في الحكم في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 كونه الجرح في كونه متعلق في الواقع واما في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 واما ان يفتن ان مدلول قوله في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 بكونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 بقصد الجرح في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 لانه كما افاد الحكم في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 بكونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 ونسبته مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا  
 والادراك بكونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا

في الاستدلال  
 في علم المصنف

في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا في كونه مستداليا

نفس







على الصبيان او انما العقل غيابة وضعف بناءه ويجعل المنكر كغير المنكر فانه  
 معه امر مع المنكر ما ان ما كنهه ارشئ من ان لا يدرك الشواهد ان فانه المنكر ذلك  
 انما اراد مع امره وبقائه ومع كونه معه ان يكون معلوما له من عند الله كما  
 نقول المنكر ان السلام الاسلام حق من غير تكيد لان مع ذلك المنكر لا يدركه  
 مع حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون معه موجودا في نفس الامر وفيه  
 نظر لان مجرد وجوده لا يفي في الاطلاع بالملمين حاصله عنده وقيل معنى ما ان  
 ما هو شي من العقول وفيه نظر لان المناسب ان يقال ان ما لم يدركه لا يلاحظ  
 فيما من العقول فيما لم يدركه كونه لا يشي به هذا الكلام انه مثال كغير المنكر كما كثر  
 وزك التاكيد لذلك وبما انه ان معنى لا يرب فيه ليس القرآن بمبطل للرسالة  
 ولا يمنع ان يرب فيه وهذا الكلام مما ينكره كثير من المتعلمين ولكن نزل الكلام  
 منزلة عدمه لما معهم من ان ذلك لا يدركه انما انما ليس مما يمنع ان يرب فيه  
 والاحسن ان يقال انه نظير لتغير وجوده في شئ منزلة عدمه بناء على وجوده في شئ  
 فانه نزل ريب لما بين منزلة عدمه في شئ لا يرب فيه حتى يرب في شئ من غير  
 ان يتغير في كل نزل الا انكار منزلة عدمه في شئ مع ترك التاكيد وكذا ارسل  
 اعتبارات ان ثبات اعتبارات النسخ من التجرى من الموكولات في الابدان وتغيره  
 بموكولات في الطبيعة وجوب التاكيد كسبب انكاره في الانكار في شئ في الذهن  
 ما يربقنا او ليس يربقنا ولا لطلب التاكيد بقاؤه والمنكر والله ما يربقنا  
 ومع هذا القياس ثم الاسناد مطلق سواء كان وثقا او اخباريا حقيقته  
 عقبة ولم يقربا حقيقته واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة

روي عن النبي صلى الله عليه وآله  
 انه قال من اراد ان يربقنا

حقيقة عقلية

ولا

ولا يربقنا الحيوان جسم والانس حيوان وجعل الحقيقة والجماد صفة لا سنادا  
 الكلام لان انصاف الكلام بها انما هو باعتبار الاسناد واوردها في علم المتكلمين  
 من احوال اللفظ في علم المتكلمين في علم المتكلمين في علم المتكلمين في علم المتكلمين  
 واسم الامر والمفعول وصفه المشبهة واسم التفضيل والافعال في علم المتكلمين  
 او معناه ان ذلك الشئ كما لا يخفى في علم المتكلمين في علم المتكلمين في علم المتكلمين  
 عرفان الصارفة لزيد والمضروبة لعمد عند المتكلمين في علم المتكلمين في علم المتكلمين  
 الاعتقاد دون الواقع في العلم وهو المطلق بقرينة له وبه يثبت الا اعتقاد  
 والمفهوم اسناد العقول او معناه ان يكون بوجه عند المتكلمين في علم المتكلمين في علم المتكلمين  
 بان لا يثبت قرينة على انه بوجه في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم  
 وصفه له وحقق ان يثبت اليه سواء كان مخلوقا له فاعلم بغيره وسواء كان صادرا عنه  
 باعتبار له ضربا ولا كمن او مات فاقام الحقيقة العقلية على ما يثبت بالتعريف  
 اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا لقول المومم احب الله البعد  
 والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط كقول ابي بكر اسبغ البصر والثالث  
 ما يطابق الواقع فقط كقول المعتز لم يزل يعرف حاله ويخبرها عنه انه خلق  
 الافعال كلها وهذا المثال من ذلك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد  
 كقولك جاور يدوانت احوال المك خاصة لعلم انه لم يكن دون المي طرفة  
 لو علمه المي لم يربقنا فاعلم ان كونه حقيقة كذا ان يكون المتكلم قد جحد علمه  
 بانه لم يكن في قرينه على انه لم يربقنا فلا يكون الا كذا والمجمل عند المتكلمين في  
 العلم بوجه من الاسناد مجاز على وجهي الاحكام ومجي في ان ثباته

كبرية اخذت كلاما من قول الباقين

عجائز عقلية















فذلك بقرينة به اتفاقه مبالغة لظهور ان ليس المراد بالجملة في قوله في الجملة  
ثبوت بطلان هو السمع حقيقة والكل كما صرح بذلك في قوله والمصطلح عليه  
لا ان اراءه في الجملة بغيره بما هو عليه في قوله وما شبه ذلك مما  
يشهد على ذكر الفاعل كقوله لا سيما في ذكره في السبب وهو مانع من قول الكلام  
على ان استغاره كما صرح به الكل كما في الجواب انما يكون ما يقع او كان ذكره على  
وجه في قوله في الجملة بل انما هو بعد قوله قد روي في قوله في الجملة لا سيما  
مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقع في مراد السماع ان استغاره بالثانية باجابه  
في ان عراضات بما يجرى عنه رأيت انك ادلى احوال المسند اليه ان لا يكون العارضة  
في حيث انه مسند اليه وقسم المسند اليه في المسند لما سببه انما حذره قد مر  
سائر الاحوال للونه عبارة عن عدم البيان به وعدم الكادث سابق على وجوب  
ذكره ههنا على ان المسند اليه هو الركن العظيم الشديدا في جهة حتى انه اذا لم  
يذكر فكانت اية به ثم حذفت بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانت برك على  
اصله فلا حرج من العيب بما عدا الكلام مراد بالثانية القرينة عليه وان كان في  
الحقيقة هو ركن من الكلام او كيد العدول الى اقران البليين من العقدة <sup>للفظ</sup>  
فان ان فهو عند الذكر كما دلالة اللفظ من حيث الفاعل وعند الحذف مما دلالة  
العقد وهو ان فتن اللفظ اليه وانما قال في خبر ان الدال حقيقة عند ذلك  
هو اللفظ المدلول عليه باقران كقوله قال في لفظ انت قلت عليه ثم بقرا  
عليه في خزانة التحديد المذكورين او في نسخة ان مع هذا العربية من نسخة ام لا  
اقتبعت في نسخة من نسخة باقران الحقيقة ام لا او ايهام صورة المسند اليه

الْبَيْتُ فِي أَحْوَالِ الْمَسْكِينِ

بفتح الكاف وفتح الميم فقط  
الترتيب المذكور

انقرضه داته عليه فذكره بحث  
لكن لا بد ان هذا حقيقة وقد تضمن  
الامر من شأركم انتم واليه  
فقدوة في حقيقة الامر ان علم  
من العلم ثم لا ينفك يكون ذلك  
عبد الله

التي هي المنتظم من قبيل الشيخ  
الذي قال في تفسيره عند هذا  
المعنى قوله تعالى وفي علي بن  
الحسين عليه السلام في قوله تعالى  
والفصل لا يكون الا بالصدق

تاریخ روز یکشنبه ۱۳۰۲/۱۲/۱۲  
محل ثبت نام: ...

کرامت و کرم و کرمی و کرمی و کرمی

[illegible]

فيل العجوة بالنسبة الى الملك  
والسنة ثلثية الى النخيل  
شالوفة  
الرقية العبد والعلل المثال ان  
وهو جيل اذانية قد اصاب السهم  
ولم يكن راسه حافة رعدة فقال  
يمنية ثم غررهم اذ رنة شمر  
يقال في كل سنة عطف من غرره  
فب وشفقة وشمسية ته  
يقال ان عليم نوسه فبنا بفر  
العبد في ذلك الموضع  
سقط ما يقول في القول  
ان كل انما ب ما بين  
فيلها ففعل زيادة البطيخ

توفي في سنة ١٠٠٠

المركب







بنده بنده است و از دریا  
آنکه ز که پوششیدین و  
که از غیر عبارت آری است

بسم الله الرحمن الرحيم











والله اعلم بالصواب

تعريف بالاضافة

قوله هو غيبيات فان  
نفس الحكيم وادراكه  
افضل من حجب المقام نظر  
كان المتكلم اذ انت مع  
طريق من طريق شريف  
ليس الاضطرار لعدم  
المعنى بل عدم  
قوله ان رب العالمين هو الرب  
اسم الرب العالمين مع  
تخفيف من مشوب لا  
يخفف من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا

تنبيه المستدلية

قوله هو غيبيات فان  
نفس الحكيم وادراكه  
افضل من حجب المقام نظر  
كان المتكلم اذ انت مع  
طريق من طريق شريف  
ليس الاضطرار لعدم  
المعنى بل عدم  
قوله ان رب العالمين هو الرب  
اسم الرب العالمين مع  
تخفيف من مشوب لا  
يخفف من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا

الاضافة حرف الاستئناف بمعنى كذا هو كذا  
بمعنى الجمع عند الجمهور وان حده اللفظ في  
هو بالاضافة تعريف المستدلية بالاضافة الى  
احصر طريق الى احصاء في ذلك مع كونه  
المراد من ذلك والاضافة مطلوب  
والحجب عن المراد مع التركيب  
حجب وجهه بانه موثق بحجب  
ولفظ اللفظ خبره من انفسه  
ان المضاف اليه المضاف او غيرهما  
احصر تعظيما لك بان لك  
للعبد بانه عبد فليكون تعظيما  
تعظيما للكل بان عبد الله ان  
عزما او تعظيما بحجب المضاف  
زيد عاشر او غيرهما كذا  
كواشق ابراهيم كذا او متعززا  
بأنه من تقدم البعض على البعض  
في اللفظ بانه من تقدم المستدلية  
عليه اسم الجنس كذا بانه من  
نوع منه كذا بانه من

آيات الله في المفتح انها للتعظيم  
له واجب ارفع عظيم في كل امر  
ارفع حقيق فليكن التعظيم  
وله في رصوان من الله البر والفرق بين  
حجب ارتفاع الشان وعلو الطبقة  
تحقيقا كما في الامور وتقديرها  
الى ان بينهما فرقا قال  
فقد كبرت رتبة تلك  
عظيم بانظر الى التعظيم  
حقيق فليكن التعظيم  
دابة من دابة كل فرد  
به او كذا نوع من انواع  
ذلك النوع من الدابة  
كرب عظيم وللوير كوان  
الشد والضعف فالمتكلم  
صح وقوعه بعد الاستثناء  
المصدر للتاكيد لان  
ان يكون متعددا  
بغير التعظيم فلان  
بعض التعظيم فلان

قوله هو غيبيات فان  
نفس الحكيم وادراكه  
افضل من حجب المقام نظر  
كان المتكلم اذ انت مع  
طريق من طريق شريف  
ليس الاضطرار لعدم  
المعنى بل عدم  
قوله ان رب العالمين هو الرب  
اسم الرب العالمين مع  
تخفيف من مشوب لا  
يخفف من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا

قوله هو غيبيات فان  
نفس الحكيم وادراكه  
افضل من حجب المقام نظر  
كان المتكلم اذ انت مع  
طريق من طريق شريف  
ليس الاضطرار لعدم  
المعنى بل عدم  
قوله ان رب العالمين هو الرب  
اسم الرب العالمين مع  
تخفيف من مشوب لا  
يخفف من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا  
تفريق من مشوب لا



وَصَفَّ الْمُسْلِمِينَ

بعض درجات اراد محمد رافع بالابهام في تعليم محله واعلاء قدره ما لا يكلف والوصف  
الى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق على  
المصدر وهو النسب منها او على بقوله وما ياتيه والابال منه اي والما ذكر  
النف له فلكونه ار الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النفع  
ان يراد باللفظ احد معنيه وبضميره معناه والاخر عما شئخ في البدع طبعاته  
ار المسند اليه ما ساق معناه لقولك جسم النور العربي العيني كبحاج الى  
مراي يعله فان في الاوصاف مما يوضح الجسم ويبلغ تفصيلاته وكونه اللفظ  
ار مسند القول في كون الوصف للكشف والابصار وان لم يكن وصفا لانه  
اليه قوله لا للمعنى بل للظن فان قد راد سمعا فالما المعنى معناه ان  
المعنى في الوصف بعده مما يثقف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه  
مرفوع عما انه خزان في البيت السابق اعني قوله ان الرفع السامية والوجه السامية  
والرفع السامية او منصوب عما انه صفة لاسم ان او بقدر رفع او للكون  
الوصف محصا للمسند اليه ار مطلقا اشتراكه ار في افعالها وفي عرف اليها  
التفصيل في تقدير الاشتراك في الثمرات والتوضيح في رفع الاحمال في المعاد  
كوزر التاجر عند ما كان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره او للكون  
الوصف محصا او ما كوجان زيد العالم او اليه صفت يبين الموصوف  
اعني زيد قبل زادة ار ذكر الوصف في الاقوال الوصف محصا او للكون  
ما يبدى كوامس البركان يوعا عليها فان لفظ امس مما يدل على الدور  
وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره لقوله ثم وما في دابة في الارض

الفرق بين النفس والعقل ان  
يستعمل في تغير الوصف فيمتيز  
فيما لا يتغير لذلك يقال صفات الله  
والله تعالى نفس الله وانما صفات  
النفس لم تزل والنفس نفس ممتدة  
وجازا ليست بزمان لو كان الزمان  
منه نفس لتتابع لم يتم ان يكون  
كل واحد من الطرفين العتيق و  
الغير نفس ههنا نفس في المثال  
الآن وليس كذلك عند كبر  
اذ ان في المراد التوضيحية ان  
توضيحه لم يكمل ههنا الا بجملة

توكيد المسند اليه

ولا طبر نظير كيانية حيث وصف ذاته وخاير كما هو من خواص الخصال لبيان  
ان المقصد منها الى الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار اعم من هذا الوصف  
زيادة التعميم والاعطاء واما توليده اشارة الى المسند اليه فلهذا يقرر  
المسند اليه كتحقيق مفهومه ومدلوله اعم جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث  
لا يظن به غيره كوجوبه زيد زيد اذا اطلق التكلم غفلة عن مع غيره من سماع لفظ زيد  
اليه او عن غفلة عن معناه وقيد المراد بقرير الكلام كذا ما عرفت او المحكوم عليه  
نحو انما نصبت في جاكك وحده ولا غير وفيه نظر لانه ليس من توليد المسند  
اليه في شيء واما كيد المسند اليه لا يكون لتفريق الحكم فقط وسيفرج المص هذا او  
لرفع لوم الجور والنكلم بالجاز نحو قطع اللص الاير الاير او لفته او عليه  
للملا يتوهم الاستناد والقطع الى الاير مجازي واما القاطع لبعض علمائه اول في  
لوم السهو كوجوبه زيد زيد الملا يتوهم ان الكائن غير زيد واما ذكر زيد  
عن سبيل السهو اول في لوم عدم السمول كوجوبه القوم كلهم اول  
الملا يتوهم ان بعضهم لم يكن الا انك لا تعتد بهم اول انك جعلت العقد  
الواقع من البعض كواقع من الكثر سواء عما انهم في حكم شخص واحد  
لقولك بنو فلان قتلوا زيد واما قلده واحد منهم واما بيانهم الرفيق  
المسند اليه بعطف البيان فلا يصاحبه باسم كيمس به كوقيد محد لفظ  
عالم ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كوان كيصح الا يصاحبه اجتماع  
وقد يكون عطف البيان بغير اسم مضاف كقوله والمؤمنون العايدون  
الطير نحو فان الطير عطف ببيان للعايد مع انه ليس اشياء نحو بها

اراد بالنعيم ما يم تغيد الزمان  
ورفع الفضل  
وانما

قال  
زيادة التعظيم  
لان التعظيم في اول  
خروج النكرة في باب التعظيم  
هو صواب يعيد زيادة التعظيم  
التعظيم يعيد تفرعها كما في نفس النكرة  
والا لما كان فرق بين التعظيم  
التاخير مع انهم هم حوايان ليس في  
تخويفت انما تفرعها كما في انما  
لمجرد تفرعها المعلوم  
عليه

عطفًا على المسند إليه

الكتاب كله بين القيد والسند  
بعضه من المؤلف وبعضه من غيره  
المحرر المحرر العائذات مع العائذات  
المحرر المحرر العائذات مع العائذات



الكتاب

وتدبر في عطف البيان لغيره يصح كما في قوله ثم جبر الله للعبه البيت اكرام  
 قيام للناس ذكر صاحب لث فان البيت اكرام عطف بيان للعبه  
 من به المدح لا للمدح كما في قوله واما الابدال منه الى من السند اليه  
فلما يراه التقرير انما في المصدر الى المعول او كما انما في البيان الزيادة  
 التي هي التقرير وهذا من عادة اقتنان صاحب المصاح حيث قال في التأكيد  
 للتقرير وهو ان زيادة التقرير مع هذا فلا يخرج عن نظيفة وهي الا يا ايا ان  
 من البديل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة في كسبه وتما  
 بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق كوجاهة انك  
 ريد في بدل المكنو ويحيد التقرير بالتكرير كوجاهة العوم المزمع في بدل  
 البعض وسلب ريد بوجه في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيها ان  
 يشترع التبع اجمالا مع كانه مذكورا في البعض فقط هو اما في الاشتغال  
 فلان معناه ان يشتر المبدال منه مع المبدال لا في اشتغال الطرف مع  
 المطرود بد من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقنا صياله بوجه ما بحيث  
 يقع النفس عند ذكر المبدال منه مشوقة الى ذكره منظره له وبكلمه كعب  
 ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التبع كوجاهة ريد او  
 اعجبك عليه كذا في ترتيب ريد اذا ضربت صاره ولهذا امر حوا بان  
 كوجاهة ريد او علة او علامه او ماره بدل غلط لا بدل اشتغال كما في  
 النماه ثم بدل البعض والاشتغال بديل الكسب لا يخرج عن البصاح و  
 تغييره لم يتقرر لبدل الغلط لانه لا يقع في فنيح الكلام واما العطف

العطف

ان جبر الشيخ معطوفا على السند اليه فله تقصير السند اليه مع احصاء كوجاهة  
 ريد وعمرو فان فيه تقصيرا للفا علة ريد وعمرو غير لانه في تقصير  
 التقدير ان المجهول كانا معا او مترتين مع مهله او بلا مهله واخر بقوله  
 مع اختصار عن كوجاهة ريد ووجاهة عمرو فان فيه تقصيرا للسند اليه مع انه  
 ليس من عطف السند اليه من عطف الجملة على الجملة وما يقال من انه اختراز  
 عن كوجاهة ريد ووجاهة عمرو غير عطف فليس بشي او ليس فيه دلالة على  
 تقصير السند اليه من كيملان يكون اضرا باع الكلام الاول لغرضه  
 الشيخ في دلائل الاعجاز او لتقصير السند اليه فله مصدر عن اطل المذودين  
 او لا واما في قوله مع مهله او بلا مهله لانه مع اختصار واخر  
 بقوله لذلك عن كوجاهة ريد وعمرو بوجه يوم او سنة كوجاهة ريد وعمرو او  
 ثم عمرو او جالغ العوم مع كالف ثلثة ليشترك في تقصير السند الا ان  
 الفاء بدل عن تعقيب من غير ترافخ و ثم على الترافخ وفتح مع ان اجزاء  
 ما قبلها مترتبة في الذم من الاستغفال الا في قوله او بالعكس فمع تقصير  
 السند فيها ان يعبر بلفظه بالمتبوع او لا وبالمتابع ثانيا حيث انه  
 اقرب اجزاء المتبوع او الاستغفال ولا يشترط فيها الترتيب كما في جبر فان قلت  
 في هذا الثلثة ان تقصير السند اليه فلم يقدر او تقصيرها معا قلت فرق  
 بين ان يكون الشيخ ماصلا من شي لا وبين ان يكون مقصودا منه و  
 تقصير السند اليه في هذا الثلثة وان كان عاجلا للمع ليس العطف  
 في هذا الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد ريد على مجرد الاشارة



























مقتضى الظاهر عدم التعديل واعلم ان الاستعمال على ان الحضر ان انما يؤتى اذا كان في المكان  
مؤتى في فصله فلو لم ير يد عاملا لم يمس ثم يترك وضع الحضر لسا بان بقوله يمكن بالعقبة في بعض  
ذلك فيجزي كل عقبة في فترات مع لانه في اولها يتم منه في الحضر مع الاستطراد في استطراد مع ما يقع

[illegible]

منهم لاسارة فكم كان العناء في تفرقة اي تفرق الهند اليه لاقصا صبي يحكم جميع اعدائكم في قبا فاذ هو وصف  
 عاقد نادى بفتح لا من العسكر صبا نبه العتق في اعينه واخره او اعقب عليه وصعبت براهنة العن  
 معاشه وجامعها بل هو من باب النادر في ركن الادام عابرة ونبذ الغمام العجيب في المعصية من فكر  
 سرور في صفة الزمان

عليها اذا اتقنتها يزيلها اي كافر اذ فيه المصالح العبد يكسب فقولها اثبات في المصالح سابق على كونها  
وهو كونها قد محروما بالجلد مرزوقا وكان العياشي فيه الاصل في فعله المصالح اثبات في  
الكمال العياشي يميزه فيكون معين ان هذا في الميزان معين هو الذي لا يكلم المحبوب وهو جسد الله

و ما برده و عالم تحریر و مدیحا عالم ابدیج هو الله ای بیست و هفت آیه تعبیر شده با هم که با سوره  
اولی که عطف مع طریق انصافیه با آن مع کمال اولی که انصاف مع فاعله البصر اولی که انصاف مع مفعول  
اصلا اولی که انصاف مع مفعول اولی که انصاف مع مفعول اولی که انصاف مع مفعول اولی که انصاف مع مفعول  
فصل شان غرض از این سه رکنه منزله انصاف اولی که انصاف مع مفعول اولی که انصاف مع مفعول اولی که انصاف مع مفعول

ای و علی وضع الاشارة موضع المضمحل و ما کمال ظهوره من غیره الباب ای باب المسند اليه کما  
قول الشرح ای اظهرت العلة و المرض الشیخ ای اخرج من شیخ بالکسر ای صلا  
و نه لا شیخ بالفتح یعنی شیب و طه و علی علیه السلام فیین فیه قد صغرت و الک ای یقتلی

ان  
فان قيل الفرق بين المظهر والمفروض  
ليها يدان على الحقيقة الفرق ان المظهر  
يكن على انفس المسائل المستقد  
التي يراد بها ان في المظهر ان  
في المظهر مع المظهر انفس واحد منهم  
وقد قيل

[illegible]

مقتضى الظاهر ان يقول <sup>بما لا يتيسر</sup> بحسب فعله <sup>لا بد</sup> ان كان قد ظهر  
المهندس وان كان المظهر الذي وضع موضع المصير <sup>لا بد</sup> اي غير اسم الازالة فرباوه السالكين  
اي جدد السند اليه متكلما عندئذ مع كونه هو الاله <sup>لا بد</sup> الاله الصديقي الذي بعد اليه ولقبه

في كذا لم يقدح هو التمدد لزيادة التملين ولغيره اي نظيره من الاله اعد الله القصد وضع الخط  
موضع المصغر لزيادة التملين مغيره اي تم غراب المسد اليه وبالق اي باكملته المقصبة للانزال  
انزل ه اي القرآن وبالي نزل حيث لم يقدح وبغيره اي بالكلية الرفع عطف

عما زيادة التملين، فيمرز مع ورثة المهاجرة هاجرا لالكيد لادخال الرزق والعوية وحيا  
الامور ومساكنها اي مثال العقوبة وادخال الرزق مع الرتبة قول العلاء امير المؤمنين  
يا رب جودك ان اترك وعظي اي وعظي بوضع المظهر موضع المعصية لعقوبة داعي الامور

میرہ ای غریب المسد الیہ ناد اعرف مولیٰ علیہ السلام بقدر علمنا فی لفظ الہم فی لقبہ  
الراجی الیہ التوکل علیہ لانه عماوات موصوفہ بالادھان والکافہ فی القدرۃ الباہرۃ و  
غریباً اذا استعطف ای طلب العطف والرحمۃ کقولہ الہی عبدک المعاصی اما مرقا

الشفقة قال السلام على نفع الكلام على الكناية الى الحقيقة مضمناً غير محقق بل مجرد اليه و  
لا انشراح مطلقاً مضمناً بهذا القدر اي بان يكون في الكناية الى الحقيقة مطلقاً ولا يكون العا  
ووقت محدد كل كلام الله والحكمة اي سواء كان في الحقيقة او غيره سواء كان مطلقاً

وانه الكلام اذ كان مقنع الظاهر ايراد لفظ الآخر في غير الاف من منه  
 فلهذا ضرب الثمة في الاشياء ولفظ مطلقا ليس في عبارة الاول لكنه مراد  
 به علم في نفسه في التعاقب بانظر الى الامثلة وليس هذا العقل عند علماء

و اما حق تعالی از شما این را شناسد  
 به درگاه خداوند عز و جل  
 بسبب حق از شما و بسبب حق به  
 ران طلبش که کنیز بی خود وضع  
 اظهار و وضع سخن باز دارد از حق  
 ملا ایوب

در این مبحث که در پرتو مهره او انان که در حرف  
و در این مبحث که در پرتو مهره او انان که در حرف

فولانك

فون



الاتفاق في ذاتها اتفاق لان غير متبعض الاشارة وبالعكس نحو قوله اي قول امرأه انيس <sup>نحو ذلك</sup>  
 خطا بالنفسه اتفاقا ونفسه انما هو سبيل لا يمدح بالهزة ونعم انهم موضع <sup>المشهور ان الاتفاق</sup>  
 هو التفسير مع بطريق من الطرق السليمة في الكلام والخطاب والقبلة بعد التفسير عنه <sup>اي غير ذلك المعنى</sup>  
 باخر منها بطريق اخر من الطرق السليمة ليرى ان يكون التفسير الشافعي على خلاف ما يقتضيه <sup>نحو</sup>  
 وتفسيره ليس مع ولا بد من هذا القيد يخرج مثل قوله انما يريد وانست عرو وكون <sup>نحو</sup>  
 وقوله انما ذاك استيقين وابداه الصراط المستقيم وانتم عليهم فان <sup>الاتفاق انما هو في</sup>  
 لغيره الباقية باربع اسلوبه ومن ثم ان في مثلها ايها الذين آمنوا <sup>الاتفاق والقياس</sup>  
 فقد ساءت <sup>نحو</sup> كذا في كتب النور والالاتفاق بتفسير الجوهري انفس منه بتفسير الفقه لان  
 انفسه عندهم ان يكون قد تغير معنى بطريق من الطرق <sup>نحو</sup> بطريق اخر او يكون متغيرا <sup>نحو</sup>  
 ان يتغير معنى بطريق منها قبل <sup>نحو</sup> وعديل في طريق اخر فيحقق الاتفاق بتفسير واحد <sup>نحو</sup>  
 محقق بالاول مع لا يتحقق الاتفاق بتفسير واحد فكل اتفاق عندهم اتفاق عند <sup>نحو</sup>  
 غيرهم كما في نقول اميلك مثال الاتفاق في الكلام <sup>نحو</sup> في الحساب قوله انما لا اجد  
 بطريق واليه رجوع ومقتضى الظاهر ان يتحقق ان المراد ان لا يتبدل <sup>نحو</sup>  
 غيرهم بطريق الكلام ان مقتضى ظاهر النور اجراء ما في الكلام مع ذلك <sup>نحو</sup>  
 عنه في طريق الخطاب فيكون الاتفاق على المذهبين <sup>نحو</sup> مثال الاتفاق في الكلام الى القصة  
 كذا اعطينكم المثل <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان مثال الاتفاق في الخطاب  
 الى الكلام قوله ان من سلك طريقا <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان مثال الاتفاق في الخطاب  
 ان لا يمدح بالهزة ونعم انهم موضع <sup>نحو</sup> المذهبين <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان مثال الاتفاق في الخطاب  
 وكذا في غيرهم بطريق رمان <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان مثال الاتفاق في الخطاب

والمعنى انهم لم يتركوا  
 كليله في الدليل لا ريب

لانه يوم اختياره طاعة  
 لربه الصريح والغير اسم موضع  
 اسم غاروه المخرج السديد

لان من العباد الى حصول ان يكون  
 بغيره خائب من عدمه في المشق  
 ان يكون بغيره خائب

فان لا يكون بغيره خائب  
 وان لا يكون بغيره خائب  
 وان لا يكون بغيره خائب

جواب عن ان مقتضى الظاهر ان  
 لغيره خائب من عدمه في المشق  
 وان لا يكون بغيره خائب

لان من سلك طريقا  
 في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 في ذلك ومقتضى الظاهر ان

فيه الاتفاق في الخطاب في كماله <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 وليا معقوله <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 والمفعول محذوف <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 وقد ساءت <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 فاعلمت <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 عادت عواد <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 الفقه <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 قوله انما <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 اجراء الى بدية <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 مقتضى الظاهر ان <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 الكلام حسن <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 اليه ان <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 بطل <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 ما ركب <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 في تلك الصفات <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 يعني ذلك <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 مالك <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 محذوف <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 مع ذلك <sup>نحو</sup> في ذلك ومقتضى الظاهر ان في ذلك ومقتضى الظاهر ان

فانه لا يشك في مقتضى الظاهر ان  
 لا يدر عبيد الا انما القدرة انما هي

في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 في ذلك ومقتضى الظاهر ان

في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 في ذلك ومقتضى الظاهر ان

في ذلك ومقتضى الظاهر ان  
 في ذلك ومقتضى الظاهر ان



اصد القصة ان القبقر بن مهران  
عنه نبتان مع جاحته في الايام وكان  
الادوان العدم ذكر الجحج  
القبقر اللهم تودجه واطلع شقة  
واسمى فزده تاخر حج ذاك  
القبقر وهدوه فقال القبقر ارادت  
ذلك المعمر ثم قال له الحج مع ومثلك  
الاخ القصة

وقال له  
الحجاج فانما انا من الامم  
حيثما كان يكون حيا حيثما  
حيثما كان يكون حيا حيثما  
حيثما كان يكون حيا حيثما  
حيثما كان يكون حيا حيثما

والذي قد قال فيه ما ان  
الامر هو والامر هو  
الامر هو والامر هو  
الامر هو والامر هو  
الامر هو والامر هو  
الامر هو والامر هو

جمع خراسم مکان اذان از مسجد میر

المناهج والبرامج  
والأنشطة التعليمية

مکتبہ معارف اسلامیہ

[illegible]

L

[illegible]

از دفتر پستی

الغياض والمستقبل

القالب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱















**استعمال اللفظ في مقام**

باب السبعة لفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسبعة ما ذكره بالسبب اليها انما  
 المصنف ولهذا المثلث السبعة تبدل مع التقليد وقد يستعملان في مقام مجرم بوزن  
 الشرط كما يهاكم او استعمل بعد غيبه جرمه او انه لم يعلم من انه فيها فيقول  
 ان كان فيها فمجرم او لعدم جرمه كما طلب بوقوع الشرط فيجوز الكلام مع من فيقول  
 تقولك لم يكد بك ان صدقت ما ادعيت مع علمك بانك صادق او سريلا اشريل  
 كما طلب العالم بوقوع الشرط مرة كما طلب العالم بوقوع الشرط لم يكد بك ان  
 كان اياك فلا تودعه او التوخي اشريل كما طلب على الشرط والتوخي ان المقام لا  
 على ما يطلع الشرط على اصله لا يصلح الا لقرينة ارفض كما لقرينة الحال لغرض في الاخر  
 كقوله في علم الدكر ان العلم ففرض علم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعود  
 صلي اراوا ان اولاء ارض وعرضين ان كنتم قوما منصفين فيمن وراء ان بالكر  
 فلو منهم منصفين امر مطلق به لكن جميع لفظ ان لغرض التوخي والتوخي ان لا  
 في العاقلة في المقام يجب ان يكون الاعمال سببا لغرض والتقدير كالمحالات  
 لاشمال المقام على الآيات الدالة على ان الاشراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل  
 اصلا فهو بمنزلة الحال والحال وان كان مفعولا بعدم وقوعه لئلا يفتعل  
 فيه ان الشرط بمنزلة ما لا يطلع بعدمه على سبيل المثال واما العيان في قوله  
 التفتيت كما في قوله ثم قد ان كان للرجح ولد فانا اول العابد ان او تعقيب  
 المنصف به ان الشرط على المنصف به كما اذا كان القيام فطلع الحصول لزيد  
 غير فطلع لغرض فيقول ان فيما كان كما في قوله ثم للمعاني المربا بين وانما  
 في ريب ما نزل على عبد كما يجهلها ان يكون للتوخي والتوخي المذكورين

ففي قوله استعمل  
 قوله لم يكد بك ان صدقت ما ادعيت مع علمك بانك صادق او سريلا اشريل  
 والافتح يكون موقعا في كلامه

المقام هو الدكر ان القرآن وهو  
 على الآيات الدالة على صحة الاسرار  
 بطلان الزوايا الكلية والشرط هو

والفرض هو بفتح فاء مع حذف اللام  
 فلا يكون مما نحن فيه مستل

التفتيت كذا في قوله  
 كرون

القول في بيان  
 ان اللفظ في مقام  
 استعماله في مقام

وان يكون تعقيب غير المراد بين على المراد بين لانه كان في المعاني من يعرف الحق  
 وانما ينكر الحق عند افقده اجمع كانه لا ريب لهم وهما بحث وهو انه اذا جحد جميع  
 بمنزلة غير المراد بين كان الشرط قطع الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا  
 قطع الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحمودة الملوكة وليس لمع ههنا وجود  
 الارباب في المستقبل ولها رغب الكوفون ان ان ههنا بفتح او ولفظ بمنزلة واذ  
 على ان ان لا تعقيب كان في المعاني المستقبل القوة دلالة على الفرق في التعقيب  
 ان استعمال ههنا بفتح ان يقال لما علق صاحب جميع بمنزلة غير المراد بين وحار  
 الشرط قطع الاشياء فاستعمل فيه ان على سبيل الغرض والتقدير للتبكيه والارام  
 لقوله ثم فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اشدوا قد ان كان للرجح ولد فانا  
 اول العابد ان والتعقيب باب واسع كمر في قول كبره كقوله ثم وكانت ثم تعقيب  
 غائب المذكور على ان في ان اجور الصفقة المشتركة بينهما على طريقة اجراها على الذكر  
 في حاشية فان الغنوت مما يوصف به المذكور والامانة لكن لفظ فاشيان انما يكرر  
 على المذكور فقط وكذا قوله ثم بل انتم قوم بكمون على باب المعنى على باب اللفظ  
 لان القياس بكمون بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغيبة  
 لكونه اسما مظهرا للكنية في المعنى عبارة عن المعاني فقلت بان المعاني على باب  
 الغيبة ومنه ارجح التعقيب بران للاب والام وكجوه كالتعريف لا يكرر  
 والعمرين الشمس والقمر وذلك بان تعقيب احد المتعاقبين او المتبقيين على  
 الاخر بان يحد الآخر متعاقبا في الاسم ثم في ذلك الاسم ويقصد ايها جميعا  
 فقلت بران ليس بمنزلة قوله ثم وكانت ثم اشيان كما نوهه بعضهم لان

القول في بيان  
 ان اللفظ في مقام  
 استعماله في مقام



ليست مشتركة بينهما كالقوت في صدر ان مخالفة الظاهر في مشتركتين في جهة  
 الهيمية واليسقة في ابوان في جهة واحدة وجوهر اللفظ بالكلية والكونها اركان <sup>اللفظ</sup> <sup>والتعريف</sup>  
 الا في حصول مضمون (كجزء في الاستقبال متعلق بغيره مع مفعول به محقق حصول  
 الجزاء متربط بمتعلق في حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بمتعلق بغير  
 لان التعلق انما هو في زمان التكلم في الاستقبال لا في زمان وقوعه <sup>او في زمان وقوعه</sup> <sup>او في زمان وقوعه</sup>  
 فانه في وقت علقته كونه في هذه الحال مع دخول الدار في الاستقبال كان كغيره في  
 كل حين ان وادى في الشرط والجزاء فليست سعيها لية اما الشرط فلا في مفروض الحصول  
 في الاستقبال فيبلغ ثبوته ومثبته واما الجزاء فلا في حصوله متعلق في حصول الشرط  
 في الاستقبال ويبلغ تعلق حصوله في صدر الثابت مع حصول ما يحصل في المستقبل  
 ولا يخالف ذلك لفظا لانه لا متعلق في مخالفة مقتضى الظاهر من غير ما يجره وقوله لفظ  
 اشارة الى ان مجملين وان جعلت كلتا جملتيهما اسمية او فعلية ماضية  
 فالمعنى في الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتي الان فقد اكرمتك من معناه ان  
 تعهد بالكرامات الان فاعند بالمراتب مس وقد يستعذر ان في جزاء استقبال  
 قياسا مطردا مع كان لم يكن ان كتم في ربه وان كتم في شك كما مر وكذا اذ جئنا  
 بهما في مقام التاكيد وبعد اكمال الجرد والوصف والترتيب دون الشرط كونه  
 وان كتمنا له كتمان وعمره وان اعطى بما يلىم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا ويحي ان  
 فاني بك سبي من الذي يرفعك اليك البال ثم اثار في التفسير النكتة لانه  
 في العدد في لفظ الفعل المستقبلي بقوله كما يراى في صدر في صورة في صدر  
 لقوة الاسباب المتأخرة في حصوله كوان اشترطنا ان كان في حال انعقاد اسباب

قوله فيقتضى ثبوته اه فيه بحث لان بعض  
 الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت

او من كونه ماضيا في زمان وقوعه  
 في انما في زمان وقوعه

الاشارة او كونها في الوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات  
 بعد ذلك لانها كلها ملزمة لارادتي صدر في ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن ثم  
 انها كلها عطف على ابرار غزالي صدر في معرض اى صدر فقتضتها سبوا جانا والتعاؤل و  
 اظهار الرغبة في وقوعه في وقوعه كوان طفت بحسن العاقبة فهو المراد من هذا الصريح  
 للتعاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاها اظهار الرغبة ابرار غزالي صدر في معرض  
 اى صدر كجانب المبدأ ان اشار اليه بقوله فان الطالب واعلم ان رغبته في حصول امر  
 يتصوره الطالب اياه اذ ذلك الامر كغيره في ذلك الامر لانه ما صلا فيغير غير لفظ  
 الماضى وعليه رغبه استقبال الماضى مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورواها  
 ولا لموافقا لمعنى البقاء ان اردت كحتم حيث لم يقدر ان يردن فان قيل  
 تعلق النهر عن الكراه بارادتهن التحقن بشرط كونهن اراده عند انشاءه ما هو مقتضى  
 استقباله بالشرط اجيب بان التامين بان التقييد بالشرط بدل عما نفى حكم عند انشاء  
 انما يقولون به اذ لم يظهر للشرط ما يذره اوزر ويجوز ان يكون فائدة في الآية المبطل  
 في النهر عن الكراه يعني انهن اذ اردن لفظه فالحول احق بارادتهما واليه دلالة  
 الشرط على اشفاقكم انما هو كسب الظاهر وانما جامع القاطع على حرمته الكراه مطلقا  
 فمعارضه والظاهر يرفع بالقاطع قال الكاكي او للتعريض ابرار غزالي صدر في  
 معرض اى صدر لما ذكره اذ للتعريض بان ينسب الفعل الى احد المرادين كونه  
 قوله في العدد اوجه اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليجعلن عملك الخاف  
 هو البنية وعدم الاشارة مقطوع به لكن بينه بلفظ الماضى ابرار الاشارة كغيره  
 كما صدر في معرض اى صدر على سبيل الغرض والتقدير تعريضا عن صدر عن

في معرض اى صدر

قربا امر ذلك الطالب



الاشراف بانته قد حطت اعمالهم واشتكت اعدائهم والتمس ان يستريح اليهم  
 لا خربة ولا يخف انه لا معنى للتوطين لمن لم يسد عنهم الاشراف وان ذكرنا  
 لا يفيد التعرّف للكون على امله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف  
 نسبة الى الكمال والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال وليدروا ان التعرّف ليس  
في التعرّف لا في استعمال الما في مقام المصارع في الشرط للتعرفين قوله  
 وما لا اعبد الذي فطرني اربابكم لا تعبدون الذي فطركم بل عبدوا الله رجوعا  
 اذ لو لا التعرّفين لكان المناسب ان يقال والله ارجع على ما هو المدافق  
 للبيان ووجه حجة ارجح هذا التعرّفين اسماع المتكلم لما طعن الذين هم  
 اعداء الحق هو المفعول الثاني في الاستماع على وجه لا يريد ذلك لوجه عقبتهم وهو  
 اذ ذلك الوجه ترك التبرع بمقتضى الباطل والظاهر عطف على لا يريد وهو  
 في كلام الحكماء اربعة وجوه بعين على قبوله اربعة قبول الحق للكون اركان  
 ذلك الوجه او حجة في المحاضرات النج حلت لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه  
 ولو للشرط ان يتبين حصول مضمون الجواب بحصول مضمون الشرط فرضا  
 في الما مع القطع بالبقاء الشرط فيلزم اشفا والجواب كما نقول لو جئنا  
 معلقا الاكرام باليمين مع القطع بالبقاء فيلزم اشفا والاكرام فبذلك معلق  
 الثاني اذ عجزوا لا مطلق الاول اعني الشرط بعينه ان الجواب مطلق بسبب اشفا  
 الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن كاجب ان الاول  
 سبب الثاني سبب اشفا والسبب لا يدل على اشفا والسبب يجوز ان  
 يكون للشيء اسباب متعددة بل ان يراعى العكس لان اشفا والسبب

وجه ضعف ان يقولوا  
 واصله ان لا يقدم القسم على  
 الشرط في قول اوله  
 على الماضي فيكون كقولهم  
 فليحقق ان دعوى الشرط  
 في متوحيش ما يستفاد من قوله

بمقتضى الشرط

على اشفا وجميع سببه فيجوز لا مطلق الاول لا مطلق الثاني الا ان كان قوله  
 فيها الهمزة الا الله لفظة الكلام انما يسبق ليشهد بالاشفا على اشفا  
 لله والالهة دون العكس واخفى المتأخرون ان ابن كاجب حجة كاد ويحتمل  
 على انها لا مطلق الاول لا مطلق الثاني اما ذكره واما لان الاول مرفوض والثاني  
 لازم واشفا اللازم يوجب اشفا المرفوض من غير عكس يجوز ان يكون اللازم  
 انما هو قول من هذا من غرض قوله الثاني لانه ليس معنى قولهم لو لا اشفا الثاني  
 في قوله لا يكون اشفا فيكون في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا  
 الاول لا يشهد بالاشفا الاول على اشفا الثاني في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا  
 او المرفوض لا يوجب اشفا والسبب واللازم معناه انها للادلة على ان اشفا الثاني  
 في الخارج انما هو بسبب اشفا الاول فمعنى لوث الله لهداكم اجمعين ان اشفا  
 انما هو بسبب اشفا المشيئة بعينه انها يستعمل للادلة على ان علة اشفا ومضمون الجواب  
 في الخارج هو اشفا ومضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بالاشفا والجواب  
 ما هو الاثر ان قولهم لو لا اشفا لوجود الاول كقولنا لو لا علم لملك عمر معناه  
 ان وجود علم سبب لعدم ملك عمر لان وجود علم لا يولد علم ان علم يهلك  
 ولهذا مع مذهبنا لو جئنا لكرمتك لملكك لم تجز اعني عدم الاكرام بسبب عدم الحق  
 قال كاجب ولو كان في قوله ما قبلها نظرية ولكن لم يطردها بعينه ان عدم طرانا  
 تلك العكس بسبب لا يطردها ما فطره قال المقرر ولقد امتدت الدلالات كما في قوله  
 رعايا ولكن ما هو دوام واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة المرفوض واما  
 يستعملونها في القبايل في حصول العلم بالاشفا فيرغمهم لئلا يعلم ان العلم  
 بالاشفا الثاني علة العلم بالاشفا الاول ضرورة اشفا المرفوض بالاشفا اللازم من

في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا

في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا في قوله لا يكون اشفا



التفت الى ان علة الشك في كذا في كذا ما هي فقولته نعم لو كان فيها الهمه الآلهه  
 لغدا وآراء هذه العادة لكن الاستعمال على قاعدة اللغية هو ان المستيقن  
 وتبين ما يبحث على ما ذكرنا من سر هذا الفن وهذا المقام مباحث اخر شرعية  
 ورواها في الشرح واذا كان للشرط في المانع فليس عدم الثبوت والمفح في جملتها  
 اذا ثبتت بناء على التعليل والاستقبال بناء على المفح فلا يعدل في جملتها عن الفعلية  
 المضمونة بالانكسار وذهب المبرر انها تستند في المستقبل استعمال ان في الوصول والربط  
 وهو مع فلسفة ثابت كقولهم اطلب العلم ولو بالسيان <sup>سيرة</sup> وانما بالايام كالم يوم القيمة  
 ولو بالنظر قد توهمنا على المصانع في كقولهم لا يطيعكم في كثير من الامر لعنكم ان لو قسم  
 في جند واما ان لعنكم استمرار الفعل مع ما في وقفا والفعل هو ان طاعة يعني ان  
 اذ كان غلاما بسبب المشقة استمرار مع طاعتكم فان المصانع يفيد الاستمرار ودخول اردو  
 لو عليه يفيد استمرار الاستمرار ويكون ان يكون الفعل استمرار طاعة يعني ان طاعة  
 عنكم بسبب استمرار مع طاعتكم لا كما ان المصانع المثبت يفيد استمرار طاعة  
 بخزان يفيد المنع استمرار مع طاعة طاعة لو يفيد استمرار الاستمرار كما ان اجملة يفيد  
 الاسمية المثبتة لثبوت اليك الثبوت ووطمه والمفحقة لثبوت اليك ثبوت ووطمه لا يفيد  
 في التاكيد والادام كقولهم وما هم بمؤمنين رد القولهم ان مقتضى المفعول وجوبه  
 كما في قوله ان الله يستمر بهم عيب لم يفد الله مستمر بهم قصد الاستمرار  
 وتكرره وقفا وقفا ودخولها على المصانع في كقولهم لو مرر خلفا باليحيى او اكثر من بناء  
 منه الروية او وقفا على اليحيى او رايه في حقها سواها واطلوا عليها اطلالها في حقهم  
 او اطلوا في حقهم واطلوا عليها وجوب لو محمد وف الرأيت امرافطيا لثبوتها في حقهم  
 في الوقت

المصانع منزلة المانع لعدم ورواها المصانع او الكلام على اختلاف اجباره فهذا كونه  
 انما في القيمة لكنها جعلت بمنزلة المانع المتحقق فاستعمل فيها لو راد المحققان بالمانع  
 لكن عدل من لغة المانع ولم يفد لو رايته ان رايته ان كلام من خلاف في اجاره  
 والمستبعد عنده بمنزلة المانع في تحقق الوقوع فهذا الامر مستبعد في التحقيق من بسبب التوهم  
 كما في قوله انقض هذا الامر للثبوت رايته ولو رايته لرايت امرافطيا كما عدل عن المانع  
 الى المصانع في رايته لو راد الدين لثبوت المانع لعدم ورواها عن اختلاف اجاره واما ما  
 ان سلك بهنا هو المانع لا انه لا يترجم ابن السراج والوجه في الايضاح ان الفعل الواقع  
 بعد رب المفعول كما يجب ان يكون ما فيها لانها للتقدير في المانع ومعنى التقدير هي  
 انه يترجم احوال القيمة فيهمثون فان وجدت منهم افاضة فتمت ذلك فيلزم من ثبوت  
 للتقدير والتحقيق ومفعول يود محذوف لانه لو كان امثلهن عليه ولو للشمع مكانه  
 لو رادتهم واما في رايته من جند لو المانع حراما محذوف مفعول يود مفعول لو كان في  
 او لا كما في الصورة عطف مع قوله لثبوت يعني ان العدول الى المصانع في كقولهم  
 تراما لما ذكرنا لا يستحق صورة روية الفاعل من موقوفين على التاركان المصانع  
 مما يدل على المحال كما في الشرح في ان ثبوتها في كونه يستحق لفظ المصانع في تلك  
 الصورة لثبوتها من كون ولا يفيد ذلك لان امرهم بثبوتها في ثبوتها وقاعته  
 او كونه في حال انهم في ثبوتها باللفظ المصانع بعد قوله نعم الله الذي ارسل الرجا  
 استحضار تلك الصورة البعيدة الدالة على القدرة الباطنة صورة ان يثبوت  
 بين الارش والسماء على الكيفية المحصورة والافق البت المتعارفة واما ثبوتها اي  
 ثبوت المسند لادارة عدم محصور العهد الدال عليها التعريف كقولهم بعد كاتب

تفيد رايته لو راد الدين كقولهم  
 في حقهم في كونه في حقهم في كونه  
 لو كان في حقهم في كونه في حقهم

في حقهم في كونه في حقهم



**تخصيص السند**

تركة

**تعريف السند**

و هو سند او السند هو الذي يثبت به ان خبره صحيح او غير ذلك الكتاب والشرح  
 كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا  
 علم فلكون الغايده انما هي من ان زيادة التخصيص لوجوب تسمية الغايده واعلم ان  
 بعد معرفه المسند كالاتي ذكره من المفيدات وجعل الصاعده والوصف من الخصائص  
 انما هو مجرد اصطلاح وقيل ان الوصف عبارة عن نفس الشيوع ولا يشوب للصدق  
 انما يدل على مجرد المفهوم والكمال يقتضيه والوصف كونه في اسم الذي فيه الشيوع  
 فيخصه وفيه نظر واما ترك التخصيص المسند بالاصالة او الوصف فظاهر ما سبق في  
 ترك تقييد المسند مانع من ترتيبه الغايده واما تعريفه فلا فائدة ان مع كل ما علم  
 له باحد طرق التعريف ينبغي ان يترك تعريف المسند تعريف المسند اليه وليس في كلام  
 مسند اليه كونه مسند معرفته في كونه خبره باخر مثله ان كانا مع امر باخر مثله في كونه معلوما  
 للمعنى باحد طرق التعريف سواء تجد الطريقان كذا التركيب هو المنطق او كذا ان كذا  
 زيد هو المنطق او لا ارم لم عطف على كذا كذا مع امر معلوم باخر مثله وفي هذا ينبغي ان  
 كون المسند او الخبر معلومين لا ينافي افادة العلم بالمعنى فائدة مجهولة لان العلم بنفس  
 وبغيره يستلزم العلم باسناد واحد الى اخر كذا وكذا وعمر المنطق ما يكون المنطق  
 في ثبوتها باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر لفظ الكتاب ان كذا زيد انوك انما يقال  
 ان يعرف ان له افاد المذكورة الاصاح انه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء يعرف ان  
 له اما ولم يعرف ووجه التدقيق ما ذكره بعض المحققين من النية ان اصل وضع  
 تعريف الاصاح مع اعتبار العهد واللم يق فرق بين علم زيد وعلم لم زيد  
 فلم يكن احد ما هو في الاخر كونه لكن كثيرا ما يقال بان علم زيد من غير اشارة الى

فيكون السند هو الذي يثبت به ان خبره صحيح او غير ذلك الكتاب والشرح كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا

فالعلم بقوله علم زيد ان يعرف  
 معناه ان السند هو الذي يثبت به ان خبره صحيح او غير ذلك الكتاب والشرح كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا واما كيفية التخصيص المسند بالاصالة كذا ما زيد شيئا

معين كالمعروف بالتمام وهو خلاف وضع الاصاح فانه في الكتاب باخر الى حد الوضع  
 واما في الاصاح الخلاف فكذلكهما عكس المثالين المذكورين وهو انوك زيد شيئا  
 علم والصواب في التعديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف  
 السمع انصافه باحد هاتون ان خزانة بهما كان بحيث تعرف ان مع انصاف  
 الذات به وهو كالتعاليب كجب ذلك ان تكلم عليه اربعة ذلك الشيء بالآخر كجب ان  
 يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وايضا كان كجب كجمل انصاف الذات به  
 وهو كالتعاليب ان تكلم بثبوت الذات او اشغاف عنه يجب ان يخر اللفظ الدال عليه  
 ويجعله خزانة وعرف ان مع زيد بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه اربعة وادى  
 ان تعرف ذلك قلت زيد انوك وادى عرف خاله ولا يعرفه عما يتبين وادى  
 ان يقينه عنده قلت انوك زيد ولا يصح زيد انوك ويطهر ذلك في قولنا زيد  
 انوك انما بها التام ولا يصح ما فيها الغاب والنا في بعض اعتبار تعريف الجنس قد  
 قصر جنس على شيء كقوله كذا لا يراد ان يكون امر سواء او مبالغة كماله في شيء  
 كمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس كقوله الشجاع ارجل الشجاعة كانه  
 لا اعتداد بشيء غيره لقصور ما عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعروف بلام الجنس  
 مبتدأ او لا يراد الشجاع مع ولا تعادلت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر اللفظ  
 على زيد والشجاعة على عمرو وكما صدر ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو  
 مقصور على خبر سواء كان خبر معرفة او كونه وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ  
 والجنس قد سمي على اطلاقه كما مر وقد يعيد لوصف وطال او ظرف او كذا ذلك نحو  
 هو ابي بكر الكبير وهو ان يتركب وموالا مير في البلد وهو الواسع لفظا وروا

والنا في تعريف الجنس والنا في تعريف الجنس والنا في تعريف الجنس

در تفسير قوله عز وجل



جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصريح تركيب اللفظ وقوله وقد عييد بلفظ قد اشارة  
 الى انه قد لا يعيد اليه كما في قول الخثافي انا فيج البكاء على قدير اي بكاءك الحسن  
 الجملا فانه يعرف بحسب الذوق والليق والمنطق والتعريف معرفة معناه كلام  
 العرب ليس المعنى ههنا على ما يفهم وان لم يكن بحسب النظر الظاهر والظاهر  
 الفاعل وقدره زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابته والتقدم او تاخر  
 لدلالة على الذات والعقد متعينة للجزئية تقدمت او تاخرت لدلالة على امر متعين  
 لان معنى الابداء المنسوب اليه ومعنى الجز المنسوب الى الذات هو المنسوب اليه وهو  
 هو المنسوب فواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مقبدا والمنطلق جزاؤه  
 رار الامام الرازي في شرح قوله ورد بالالفظة الشئ من الذوات الصفة صاحب الاسم  
 يعني ان الصفة تحيد والذوات على الذات ومنه اليها والاسم يحيد والاعلى امر متعين  
 مقبدا واما كونه امر المسند جملته فلهذا فيكون زيد فاعلم او لكونه سمييا كونه اذ هو  
 كما امر من افراده يكون لكونه بوسيطه مع عدم فاعلة النقص وسبب النقص في زيد  
 قام مع ما ذكره صاحب المشايخ هو ان المقبدا وكونه مقبدا وينتدع عن ان يند اليه  
 شيئا فاذ جاء بعده ما يصلح ان يند اليه لئلا ذلك المقبدا وصرفه المقبدا والافقة  
 سواء كان قابلا عن الغير او متضمنا له فيعتقد بينهما علم ثم اذا كان متضمنا لغيره  
 المقبدا بان لا يكون قابلا بها لئلا عن الغير كما في زيد قائم صرفه ذلك الغير الى  
 المقبدا اثنائا فيلزم ان يكون فعله هذا يحسب النقص بان يكون مسندا الى الغير المقبدا وكيفية  
 عنه كونه بوسيطه بحسب ان يكون سمييا واما مع ما ذكره الشيخ في ذلك من ان لا يكون  
 ان الاسم لا يوزن به معتر عن العواطف اللغوية والحدس فتكون اسما له اليه فاذا قلت

وان فيج البكاء على قدير  
 الناس الذين بكاءوا  
 حسن جدير عند رايهم  
 انهم من البكاء بمعنى ان ينادوا  
 الى كذا يصح قوله لان ذلك قد لا يكون  
 اذ هو

كوز المسند جملته

فكثير  
 من يشهد

زيد فقد اشرب قلبك ان مع بانك زيد الاخبار عنه فهذا هو طبعه له وتقدمت للاعلام  
 به فاذا قلت فام وتقدمت قبله دخول الما توش وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة  
 وانك وبالجمل ليس الا اعلام باشي بعينه مثل اعلام به بعد الشبهة عليه التقدير  
 فان ذلك كبر محجرا لا يبدل اعلامه والنقص والاعلام فيدخر فيه كونه بوسيطه  
 ويزو مرتب به وما يكون المسند فيه جملته لا للثبوت او النقص جزئيا وان لم  
 يتعرض له الشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما صور التحصيل كونه مقبدا في  
 ما قبله ورجل طوبى فمجرد ان في النقص على ما مر واسمها وجملتها وسر طبعها لا  
 مربيين ان كون المسند جملته للثبوت او النقص وكون تلك الجملة اسمية للذات  
 والثبوت وكونها فعلية للحدوث والدلالة على ان لا زمنية للثبوت على  
 اخر وجهه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة كما صرح من ادوات الشرط ونظيرها  
 لا تصار العقلية او امر الجملة النظرية مقدرة بالقدرة على الاتصاف لان القدرة  
 الاصلية العدمية قبل باسم الفاعل لان الاصلية الجزاء ان يكون مفردا ودرج  
 الاول لوقوع الطرف صفة للموصول كذا في الدار اخوك واحبب ان القلة من  
 مطلق الجملة بخلاف الجزاء لو قال اذا انظر مقدرا بالنقص على الاتصاف كان هو  
 لان طاهر عبارته يقتضي ان الجملة النظرية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير  
 الاتصاف ولا يخفى فساد ما جاء به من المسند لان ذكر المسند اليه هم كما مر في تقديم المسند  
 اليه واما تقديم المسند على صفة المسند اليه او قصر المسند اليه على المسند على  
 ما حققناه في غير المقدم لان معنى قولنا نحن انا هو انه مقصور على التسمية لا بما دارا الى  
 التسمية كونه لا يهاول ان كليات محمولها فان فيها عذلا فان قلت المسند هو الطرف

فكثير المسند  
 تقديم

القول في المسند

انما يند في قوله



اعني فيها المسند اليه ليس بمفعول عليه بل هو جزء منه اعني الخبر المحرر والمراجع اليه  
 فمؤركه فلت المقصود ان عدم القول مقصور على الاتصاف بغير مؤركه لا يتجوز  
 الى الاتصاف بغير مؤركه وان اعتبر في ذلك في جانب المسند فالمنع ان القول مقصور  
 على عدم حصول في مؤركه لا يتجوز هذه الامور حصول في مؤركه الدنيا فالمسند اليه  
 مقصور على المسند فمؤركه لا يتجوز في قوله تعالى لم يزل فيكم ولينظروا  
 ما ذكره صاحب الفتح في قوله تعالى ان حجابهم الا على رءوسهم ان الكفح فيهم مقصور  
 على الاتصاف بغير رءوسهم لا يتجوز هذه الامور الاتصاف بغير مؤركه فجميع ذلك في مقصور  
 على الصفه دون العكس كما توهم بعضهم ولما اردوا ان التقديم بقيد التحسين  
 بقدم الطرف الذي هو المسند على المسند اليه لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريبا  
 بقيد بقية عليه ثبوت الرب في سائر الكتب بناء على اختصاص عدم الترتيب في القرآن  
 وانما قال في سائر الكتب لانه المعبر في مقابلة القرآن كما ان المعبر في مقابلة  
 مؤركه فمؤركه الدنيا لا مطلق المشروبا وغيره او العطف مع كسبه رقيقا  
 المسند للشيء من اول الامر على انه ارسله جبرلا لغت او التفت لا يتقدم على  
 وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه جبرلا لغت بالتميز في المنع والتميز لانه  
 لم يرد في الكلام خبر المسند كقولهم لا يملك للبيار وجملة التفسير بقوله  
 انه لم يزل فيكم لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم  
 الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول فيقول النفس لا ذكره  
 اليه فيكون له وقع في النفس ومحمد من القول لان الاصل بعد الطلب  
 المنافي بالانقباض لانه لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم لانه لم يزل فيكم

الجمله بسبب في المقدم

يعني ما مضى وما غلبه من الدنيا والخبر العبد الى الموصوف اعني لانه هو الخبر المحرر  
 بهما اركانها ونقارنها ارتقى الد بناء على هذه السلسلة وبها شهدا المسند اليه  
 المناظر هو قوله تعالى ستمس النور والبرهان والخبر عليه لانه ذكره في باب المسند  
 الذي عليه في باب المسند اليه بغير محض بها كذا ذكره في باب المسند اليه بغير محض بها  
 وبذلك مما سبق وانما قال كثيرا ان بعضها محض بالبيان كغيره في المحض بالبيان  
 المسند والمسند اليه ولكون المسند فعلا فانه محض بالمسند او كذا في المسند والبيان  
 هو ان رءوسهم لا يكون في غير الباطن كالتعريف فانه لا يكون في حال ولا في غير  
 ولا تعميم فانه لا يكون في المضاف اليه وفيه نظر لان قول جميع ما ذكره في الباطن  
 بغير محض بها لا يقتضي ان يكون شي من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي  
 غير المسند والمسند اليه فضلا عن ان يكون كل منها فيه او كذا في عدم الاتصاف بالبيان  
 ثبوت في شيء مما يغير بها فافهم والحق ان الاتصاف اعتبار ذلك بهما اركانها  
 لا كذا في اعتبارها في غيرهما من المعاني والمفاتيح بها والمضاف اليه او اللفظ  
 القدر قد اشرنا اليه في ان كثيرا من الاخبارات التي بغيره بغيره في مسند الفاعل  
 لكن ذكرنا في هذا الباب بعض بعض من ذلك لاصحاه بغيره بغيره في مسند الفاعل  
 مقدمة فقال القدر مع المفعول كالتقدم مع الفاعل في ان الفرض من ذكره  
 معه او ذكره من الفاعل والمفعول مع القدر او ذكر القدر مع كل منهما  
 افادة لمية به ان القدر يكون مع الفاعل او مع المفعول في جهة وفوقه عنه وانما  
 للمفعول في جهة وفوقه عليه لا افادة وفوقه على ان ليس الفرض من ذكره  
 افادة وقوع القدر في جهة في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او عاين

قتيبة

متعلق الفاعل  
 الباب الرابع في احوال







بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول محذوف  
وهو محذوف واخباره باو عا والملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحذوف  
وكذا بين مطلق السمع وسماع اخباره للدلالة على ان اخباره بلغت من  
الوفرة والاشهر ان لم يكن منع فاما ما قيل من ان السمع كذا وذا  
الان لا تترك الالفاظ والاسمع الواو لا تترك الاخبار فذكر المعلوم وادراكه مما هو  
الكناية في مفعول المعقول والاعراض عنه اشعار بان فصاحة فطرية من الظهور  
والوفرة في كنهها جردان يكون ذو شمع وذو بصيرة يعلم انه المنفرد بالفضيلة ولا يفتقر  
انه يعترف بهذا المعنى عند ذكر المعقول او تقديره والا اراد ان لم يكن الغرض عند  
عدم ذكر المعقول مع العطف المتقدر المسند لا فاعله اشباحه او نفية عنه مظهر  
تعلقه بمفعول فذكره كور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المعقول ان  
عاما مقام ان خاصا في نص ولما وجب تقدير المعقول تعيين انه مراد به محذوف من  
اللفظ لغرض فاشارة الى تفصيل الغرض بقوله ثم المحذوف اما للبيان بعد الابهام  
لما قد مر المشية والارادة وكما اذا وقع شرعا فان الجواب بدل عليه ويقتضيه لكنه  
انما يحذف لم يكن تعلقه بتعلق فعل المشية بالمفعول عريضا كقولنا فلان لم يزل  
اروشا ولم يزل لم يزل لم يزل فانه لا يقدح في علم ان مع ان هناك شيئا طقة  
المشية عليه لكنه مبهم عنده فادخله كواب الشرط صاعدا واما في النقص  
بملا فاما اذا كان تعلق فعل المشية به عريضا فانه لا يقدح في علم ان مع ان  
ان اليك وما يكتسبه عليه ولكن سامة التبريد في ان تعلق فعل المشية بكذا  
عزيب فذكره بغيره في نفس السمع وبالنسبة لانه لم يزل لم يزل من ان تعلق بغيره

الاجت

الاجت  
الاجت  
الاجت

الاجت  
الاجت  
الاجت

فلو شئت ان اليك لم يكن تفكرا فليس منه ارشادك فيه محذوف مفعول المشية بناو عا  
فراية شهادته مع ما ذهب اليه صدر الا فاضل في قوله ثم المحذوف من ان المراد لو شئت  
ان اليك تفكرا لم يكن تفكرا فليس منه ارشادك فيه محذوف مفعول المشية بناو عا  
تعلق المشية بكذا التفكر عزيب تعلقها بكذا والدم وانما لم يكن من هذا القبيل  
المراد بالاول البقاء الحقيقي لا البقاء التفكري لا يبرهن ان يقول لو شئت ان اليك  
تفكرا لم يكن تفكرا بل اراد ان يقول انما في القول فلم يبق من غير القول في  
فيه لو شئت البقاء فمضت جوفه وعصرت عينه فبطل منها ومع لم يبرهن من  
بدل الدمع التفكر فالبقاء والدمع او ايقاع المشية عليه بكذا وعلق مبهم غير محذوف  
الى التفكر القبة والبكاء الثاني مفيد معدرا الى التفكر الثاني يصح تفسير الاول وبما  
له لما اذا قلنا لو شئت ان تعلق درهما عتيق ودرهما كذا في دلائل الجواز  
مماث في هذا المقام من سوء الفهم وقلة الفهم بمراد ان الكلام في مفعول اليك  
والمراد ان اليك ليس من قبل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام  
بل ما حذف لغرض آخر فيقدر بغيره ان يكون المعنى لو شئت ان اليك تفكرا لم يكن  
تفكرا لم يبق في مادة الدمع فمضت عينه بكذا التفكر فيكون من قبل  
ما ذكر فيه مفعول المشية فمضت عينه فمضت عينه فمضت عينه فمضت عينه  
الشوق بغير تفكر في هذا المعنى عندنا من الصادق لان العذر به بكذا التفكر  
لا يتوقف على ان لا يبق في غير التفكر فمضت عينه فمضت عينه فمضت عينه  
اما للبيان ابتداء متعلق بغيره فمضت عينه فمضت عينه فمضت عينه  
يقال كما لم يزل ان عا او لم يزل ولم يزل فمضت عينه فمضت عينه فمضت عينه

استخرج من هذا قوله في هذا المقام











ريد عودا لانه عدة في الكلام وحقق ان يلا الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد  
 لان في نحو ضرب زيد اعلامة متقنيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول  
 نحو اعطيت زيدا واما فان اصل التقديم لما فيه من معنى الفعلية وهو ان  
 راد العطا والاولان ذكره اذ ذكر ذلك لبعض الذر عديم اهم جبر الاخر  
 الهنا فيما للولان لا يجوز التقديم وجميعها في المسند اليه شاعلا ليدفعه من الامور  
 للتقديم وهو الموافق للمقتضى ولما ذكره الشيخ عبد القاهر طيب قال انما لم يرد  
 اعتمد في التقديم شيئا يجرى مجراي اصله في الغاية والاهتمام لكن غير ان  
 يفسر وجه الغاية بشيء وتعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان  
 يقال انه تقدم للغاية والكونه اهم من غيره من ان كانت تلك الغاية  
 وكم كان اهم فمرد المصنعا بالاهمية الهنا الالهية العارضة بحسب اعتبار المتكلم  
 او ان مع بانه في ان تمام كماله لغرض من الغرض ليقول ذلك قد اثار  
 فلان لا ان الالهية تعلق الفعل هو كذا جبر المفعول لبعض الناس من  
 شره اولان في التاخر اعلالا ببيان المعنى كذا قال ريد مؤمن من ال  
 فرعون يكرم ايمانه فانه لو افرق له من ال فرعون عن قوله يكرم ايمانه  
 لتوهم انه من صلة يكرم ايمانه من ال فرعون فلم يهيم انه اذ ذلك  
 انه جبر كان منهم ايمانه من ال فرعون وكذا صدر انه ذكر ليدفعه او ان  
 قدم الاول اعني مؤمن للكونه اشرف ثم التاخر لئلا يتوهم خلاف المقصود  
 اولان في التاخر اعلالا بالتساكب كعبانية الفاعله كذا في نفس جبر  
 موصي بقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاعمال

الباب الخامس  
 في بيان  
 في بيان

كتاب الفقه  
 في بيان

الفقرة الفقه بحسب وفي الاصطلاح كخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو  
 حقيقة وغير حقيقة لان كخصيص الشيء بشيء اما ان يكون بحسب حقيقة وفي نفس  
 الامران لا يتجاوزها الى غيره اصلا وهو حقيقة بحسب الاضافة الى الشيء افران  
 لا يتجاوزها الى ذلك الشيء وان المكن ان يتجاوزها الى شيء اخر فيجوز وهو غير حقيقة  
 بل اضاف في قولك زيد الا فاقم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى المفعول لا بمعنى  
 انه لا يتجاوزها الى صفة اخرى اصلا والفت منه الى الحقيقة والاضافة بهذا المعنى  
 لا ينافي كون التخصيص مطلقا من شيئا الاضافة وكلاهما من كيفية وزه  
 زمان لوصف الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك  
 الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وهو  
 الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف الى موصوف  
 اخر لكن كذا ان يكون لذلك الموصوف صفة اخرى والمراد بالصفة هنا  
 الصفة المعنوية اعني معنى القيام بالغير لا الصفة التورية السابعة الذرية كما  
 معنى في متبوعه غير الشمول وبنها عدم وخصوص من وجه لغرض منها في  
 اجماع العلم وتعارفها في العلم حسن ومررت بهذا التبريد اما كذا في  
 ما ذكره في الباب لا ينافي وما هذا الا ليدفع من قصر الموصوف على الصفة  
 تقديره او المعنى انه مقصور على ان لا ينافي لكونه اضافة او زيدا والاول  
 ان قصر الموصوف على الصفة من حقيقة كذا ما يدال كاتبه او اريد انه لا يصفو  
 بغيره اذ في الكتاب واما لا يكاو بوجده لتعذر الالهية لصفات الشيء حتى  
 يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية بدم محال لان للصفة حقيقة

قوله ينافي لان حقيقة  
 هذه الصفة هي ان يكون  
 تقسيم الامور العام الى قسمين  
 كقولهم  
 قوله واختلفت عليه جواب عن سؤال  
 اوردوه بعض المتأخرين وهو ان  
 تخصيص شيء بشيء امر امر  
 فقيس الى حقيقة الاضافة في قسم  
 الشيء في نفسه الى غيره فاجاب  
 بان الفتا بالمقتضى لهما هذا المعنى  
 انه لا ينافي ما بين كون التخصيص  
 من قبله خاصا كان كذا في  
 والاضافة غير تقييدية بل هي  
 هو ايمانه بالنسبة الى جميع الاعيان و  
 غيره بالنسبة الى البعض



نقیضاً وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة اشتهاع ارتفاع النقيض  
 مثلاً اذا قلنا ما زيد الا كاتب دارنا انه لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف  
 بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني ان قصر الصفة على الموصوف من جهة  
 كبر كونه في الدار لا يرد على ما يقع ان الحصول في الدار المعينة مقصور على  
 زيد وقد يقصد به ان لا يتصف بالعدم الا عندا وبعده المذكور كما يقصد بقوله  
 ما في الدار لا يزدان جميع من في الدار ممن عدا زيدا علم العدم فيكون قسراً  
 مقيضاً او عابثاً واما في القصر الغير كيفي فلا يحد في المذكور بمنزلة العدم بل  
 يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصل للغير واما  
 كان حاصل للزيد فالاول به قصر الموصوف على الصفة من غير كيفي كقوله  
 امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها ان كفيص بصفة كانه صفة اخرى والثاني  
 ان قصر الصفة على الموصوف من غير كيفي كقوله بصفة بغيره دون امر اخر  
 او مكانه وقوله دون اخر معناه متي وازعن الصفة لا غير فان الخاطب  
 يعتقد اشتراكه في صفتين والمنكلم بصفة واحدة بهما وتجي وزعن الاورد  
 معنى دون الاصل او في مكان من الشيء يقال ما دون ذلك واما ان كان  
 منه قبلاً ثم استعمل للصفات في احوال والتبرك ثم اتبع فيه فاستعمل في كل  
 تجا وزعن الى حد ولا يخطئ علم الى علم ذلك فلو ان يقول ان اريد بقوله دون  
 و دون امر اخر دون صفة واحدة اخر و دون امر واحد اخر فقد خرج عن  
 ذلك اذا اعتقد المتكلم بغير اشتراك فوق الاثنين لقولنا ما زيد الا كاتب  
 لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ونحوها ما كاتب لا يرد لمن اعتقد الكاتب

اهم ان يقال ان هذا  
 والمفروض ليس بوجوده

زيد او مجرد او بكذا وان اريد ان من الواحد ووجه فقد وخر في هذا التفسير  
 الكيفية وكذا الكلام على مكان اخر و مكان آخر فكل منهما ارسل من هذا الكلام  
 من استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و  
 قصر الصفة على الموصوف حريان الاول ان يخصص شيء دون شيء والثاني  
 ان يخصص شيء مكان شيء والحق بالاول ان من خرج كل منهما ارسل من قصر  
 الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ونحوه بالاول ان يخصص  
 شيء دون شيء من يعتقد الشركة او شركة صفتين في موصوف واحد  
 في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة  
 على الموصوف فالمتكلم بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد انصافه بالشروط  
 الكتابية ويقولنا ما كاتب لا يزدان من يعتقد اشتراكه بزيد وعمر في الكتابة  
 ويسمى هذا القصر قصراً في لقطع الشركة الى اعتقاد المتكلم في طلب  
 بالثاني ان يخصص شيء مكان شيء من خرج كل من الضربين من  
 يعتقد العكس او عكس الحكم الذي اثبتته المنكلم فالمتكلم بقولنا ما زيد الا  
 قائم من اعتقد انصافه بالعود دون القيام ويقولنا ما شاعر لا يزدان  
 اعتقد ان الشاعرية لا يزدان ويسمى هذا القصر قصراً في طلب علم المتكلم في طلب  
 عند عطف على قوله يعتقد العكس على ما يقع عنه لفظ الا بفتح الهمزة  
 بالثاني اما من يعتقد العكس واما من لا يزدان في الامر ان يفتح الاتصاف  
 بالصفة المذكورة وبغزاة في قصر الموصوف على الصفة والاتصاف بالمراد  
 بغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المتكلم بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد ان

والجواب ان المراد من ان يخصص  
 والموصوف المختص بالادراك

ان يخصص  
 امر اخر

في الموصوف







انما

بمختلف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما لئلا كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح  
 مثالا لقصر التبيين لم يتقضى لذكره وبكذا في سائر الطرق ومنها الصفة والـ  
 لقولك في قصر افراد اماريد الا ان عود قلبا ما ريد الا قائم وفي قصر افراد اماريد  
 ما ريد الا ريد والكلام مثالا يصلح للتبيين والتفاوت انما هو كسب اعتماد  
 المحاطة ومنها انما لقولك في قصر افراد اماريد كاتبة قلبا انما ريد قائم  
 وفي قصر افراد اماريد انما قائم برود في دلالة الابدان لان اماريد لا يعطى  
 انما يستعملان في الكلام المعتمد به القصد دون الافراد واشرا في السبب عادة  
 انما القصر بقوله لفظه معنى ما والا واشرا في حفظ النطق الى انه ليس بمعنى ما  
 والاشرا لانها لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى في نفسه  
 وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه  
 انما صرح بذلك الشيخ في دلالة العبارة ولما اختلفوا في عادة انما القصر في لفظه  
 معنى ما والا يشبه ثلثه اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميمنة بغير  
 معناه ما حرم عليكم الا الميمنة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع ارفع الميمنة  
 وتقرير هذا الكلام ان في الآية ثلث فرائد حرم علينا للفاعل مع نصب  
 الميمنة ورفعها بحرم علينا للمفعول مع رفع الميمنة كذا في تفسير الكواشي  
 القراءة الاولى ما في انما حرم عليكم الميمنة كذا في انما كانت موصولة برفع  
 ان بلا جرد الموصول بلا ما بدو على الثانية موصولة بكون الميمنة خرافة  
 ارتفاعها بحرم الميمنة للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرم الله عليه  
 هو الميمنة وهذا يفيد القصر لما في تعريف الميمنة من ان يكون المنطلق ريد

وبهذا المنطلق يفيد حصر المنطلق على ريد فاذا كان انما متضمنا ما والا كانت  
 معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميمنة كانت مطابقة للقراءة الثانية  
 والا لم يكن مطابقا لهما لا فادتها بالمفسر فمراد الكل والمضمون بقراءة نصب  
 والرفع في القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتوصل الى اختلاف في لفظ  
 حرم برفع لفظ الميمنة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميمنة  
 وحرم علينا للمفعول فيجوز ان يكون ما كذا حرم عليكم الا الميمنة وان يكون  
 موصولة لان الذي حرم عليكم هو الميمنة ويخرج ما يبقا وان عاتده على ما  
 هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد الكل والمضمون بقراءة الرفع هذه القراءة  
 الثالثة فظا لهما بالسبب نصبا كونها موصولة مع ان الزجاج اصابها  
 كذا في القول النجاة ان انما لا يثبت ما ذكر بعده وفتح ما سواه انما  
 ما ذكر بعده واما في قصر الموصوف نحو انما ريد قائم فهو لا يثبت قيام  
 ريد وفتح ما سواه من العقود وكذا في قصر الصفة كذا انما يقوم ريد فهو  
 لا يثبت قيامه وفتح ما سواه من قيام عمود وكذا في صفة النضال فيغير  
 معناه انما انما يقوم انما فان الفصل انما يكون عند تعذر الفصل  
 ولا تعذر ههنا الا ان يكون المعنى ما يقوم الا انما يقع بين اليمين  
 عاتده فصل عن من ثم تشهد على صحة هذا الفصل بطل من هو ممن تشهد  
 بشعره ولهذا مرجح باسمه فقال قال الفروق انما الرائد من الزود وهو  
 الطريق كما مر الزود في العهد وفي الاساس هو كما مر الزود اذ اخرج ما لم يكن  
 للشيء وعنف من حاة وتحريمه وانما يدافع عن اصحابهم انما او معناه

انما هو الذي لا يثبت  
 انما هو الذي لا يثبت  
 انما هو الذي لا يثبت



غرضه ان يخص المدافع بالمدافع عنه فصار العجز واخره اذ لو قال وانما لا  
 عن احبهم لصار المدافع انه يدافع عن احبهم لا عن احبهم بغيرهم وهو  
 بمقتضى ذلك يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال  
 وانما ادافع عن احبهم انما عا ان يكون انما كيد او ليلت باموصوفه  
 وانما جازا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما ومنها النفا  
 الرقديم ما صفة التاخر لتقديم الجرح والمقتولات على القدر كقولك قصده  
 قصر الموصوف بيمين انما كان الانشيد كالمثاليين لان التسمية والعينية  
 ان تافيا لم يصلح هذا مثلا لا قصر الا فردا والام لم يصلح لقصر القلب وقصرا  
 انما كلفت مهلك افرادا او قلبا او عقيلت كحسب الاعفا وهذه الطرق الاربع  
 بعد اشترائها في اعادة القصر كخلف من وجوه فدلالة الرابع التقديم  
 بالبحر اسر بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا ما لم صاحب المزدق التميم فيه هم  
 منه القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك دلالة الثلثة الباقية  
 بالوضع لان الوضع وصنعها لمعان تفيد القصر والاصل الروجه ان  
 من وجوه الاختلاف ان الاصل والاول اربعة طرق العطف النص على  
 المصنف والمنفع كما مر فلا تترك النص عليها ان كرامة الاطباء اذا  
 برز قبيح بديع العلم النحو والتعريف والعروض او ريد يعلم النحو وعمره وكبره فيقول  
 فيهما اربعة من المعايين ريد يعلم النحو لا يرا في الاول فعناه لا يرا  
 في الثاني التعريف ولا العروض وانما في الثالث فعناه لا يرا في الرابع  
 ولا كبره وحذف المضاف من غير وجه مع انهم نسبها بالغايات كذا

التقديم

اختلاف الطرق

التمثيل بالبحر في التقديم والتأخر

بمعنى

بعض النفا ان لا يزيلت عاطفة من لغيره بحسب ادكوه ارجو ان يرمي لاسراره  
 من مداه وما يشبه ذلك الا صلافة الثلثة الباقية النص على المصنف فقط دون  
 المنفع وهو ما مر في الروجه الثالث من وجوه الاختلاف ان المنفع بلا العاطفة  
 لا يكم مع النفا في المنفع والاشتماء فلا يصح ما ريد الا فام لا فاعد وتقع مشد ذلك  
 في الكلام المتضمن لان شرط المنفع بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفع متفيا  
 في كل ما يفر من ادوات المنفع لانها موصوفة لان يتفيا بها ما اوجبه للضرورة  
 لان تفيد بها المنفع في شيء قد نفيت وهذا الشرط مفقود في المنفع والاشتماء  
 لان اذ قلت ما ريد الا فام فقد نفيت عنه لضرورة وقع فيه الشارع حتى قامت  
 ليس برباعه ولا فام ولا ما مضى وكذا ذلك فاذ قلت لا فاعد وقد نفيت  
 بلا العاطفة شيئا من متفيا قبلها بما دنا فيه وكذا الكلام في بقوم الاربع فوله  
 بغير اربعة من ادوات المنفع على ما صرح به في المصباح وما يدره الا حذر انما اذا  
 ان متفيا بغير الكلام او علم المتكلم او ان مع او كذا ذلك كما سيجي في انما لا يرا  
 هذا يقتضي واز ان يكون متفيا قبلها بلا العاطفة الا حذر انما انما لا يرا  
 لا هند لا نقول البصر له لك الشخص اربع بلا العاطفة التي تنها ذلك المنفع ومعلوم  
 انه يجمع نفية قبلها بها لا متفيا ان يتفيا في الشيء بل قبل الايمان بها وهذا مما لا يرا  
 ذات الرقيب الكبريم ان لا يورثه فان المفهوم منه انه لا يورثه من ادوات  
 ذلك بغير كبريا او غير كرم وكما مع المنفع بلا العاطفة الا جبرين اربعة التقديم  
 بمقال انما انما يرا لا جبر وهو ما مر في المنفع لان المنفع فيها اربعة الا جبرين بغير متفيا  
 به كما في المنفع والاشتماء فلا يكون المنفع بلا العاطفة متفيا بغير من ادوات المنفع

يشترط في زيد قائم في قوله ان  
 يقال انما يرفع الخ قائم في قوله  
 الايجاب الشبوت الجدية  
 وهو الشبوت منفرد عن التابع  
 الخ فاعده



**قول السكاكي**

وبدا كما يقال اطلع ربه عن المجيء لا بعد فانه يدل على نفي المجيء عن ربه لكن لا يمكن  
 بدونها وانما معناه يخرج هو كباب فتابع المجيء عن ربه فيكون لا نفي لذلك  
 الالكاب والتشبيه بوجه اطلع ربه عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في علم اليقين  
 لا من جهة ان المنع بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما المجيء لا يقضي الا لا  
 بقولنا اطلع ربه عن المجيء على نفي مجيء غيره ولا ضمنا ولا صريحا قال الكافي سطره  
 اي مما معة النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف محققا بالكون  
 فيحصل العادة كذا ما يستحب اليه يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا  
 يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع ويحصل كذا انما يقوم ربه لا  
 غيره اذا القيام ليس مما يخص ربه وقال عبد القاهر لا يمكن مجامعة الرتبة  
 في الوصف المجتص لما ليس في غيره وهذا قريب من القواب لا لا يلدل الا على ما  
 عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد اصدر النسخة اي الوجه الرابع من وجوه  
 الاختلاف ان اصدر النفي والاستثناء وان يكون الاستغناء عن الكلام الذي سئل  
 فيه النفي والاستثناء مما يجعله مما يطلب بغيره كخلاف الثالث انما فان اصله ان  
 يكون كالمستفهم في ما يعلمه المطلب ولا ينكره لانه لا يوضح لعل عن لا يفرق  
 وفيه بحث لان المطلب اذا كان عالما بالكلم ولم يكن عليه مستويا بالخطا لم يفرق  
 بل لا يفيد الكلام نور لانهم الكلم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون كجزء من شأنه ان  
 لا يجعله المطلب ولا ينكره حتى ان انكاره برزول باو في مئة لعدم امره عليه  
 هذا يكون موافقا لما في المفتاح لقولك لتسا حياك وقد ربيت سبحا من بعد  
 الا بعد اذا اعتقد بوجه اراد اعتقد صاحبك ذلك ليح عز ربه من راي هذا

وقد يترتب المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار بمسألة مستعمل اي ذلك المعلوم  
 المتناهي في النفي والاستثناء واما اذا كان الكون في قوله فوا فراد كذا فقد لا يرسل  
 مع الرسالة لا بعد اما الى البر من الهلاك فالحق طبعون وهم الصالحون لا نوا عالمين  
 بلونه عز طابع بين الرسالة والبر من الهلاك لكنهم لما كانوا بعدون لا كذا  
 حيلة نزل استغنى عنهم ملاك بمنزلة انظارهم اياه الهلاك فاستغنى عن النفي  
 الاستثناء والاعتبار بالمناصب هو الاشارة لعظم ما الامر في نفوسهم وشدة غمهم  
 على بقاء عليه السلام او طلبا عطف على قوله افراد كون انتم الا بشر مثلنا فالحق  
 وهو الرشد عليهم السلام لم يكونوا عالمين بلونهم بشر او لا منكرين لذلك لكنهم نزلوا  
 منزلة المنكرين لا اعتقاد العالمين وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشر مع  
 امر المؤمنين على دعوى الرشد في قسرتهم الفاعلون منزلة المنكرين للبشرية  
 لما اعتقدوا اعتقادا من المتناهي بين الرسل والبشرية فقبلوا انهم  
 وقالوا انتم الا بشر مثلنا انتم مفسودون على البشرية ليس لكم نصف  
 الرسالة التي تدعونها ولما كان لهم من مفسدة سؤال وهو ان الفاعلين قد عوا  
 المتناهي بين البشرية والرسل في دفع الرسل طبعين على البشرية والمؤمنون  
 قد عرفتوا يكونهم مفسودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلنا  
 لانهم سئلوا اشفا والرسل عليهم اشرا الى جوابه بقوله وقولهم ارسل  
 الرسل المما طبعين ان نحن الا بشر مثلنا من باب مجازاة النقص وارتقاء العيان  
 اليه والملائكة معه بتعليم بعض مقدما في نقص النقص من العار وهو الرسل  
 وانما يفعل ذلك طبع يراو بلبنة ارسلات النقص والرامة للنعيم











فروغ في كلامه لم يفتح به جملته  
المرتبين بغيره بغيره بغيره  
فروغ في كلامه لم يفتح به جملته

الاستيفان

ليس عبارة الحكاكة لكنه ما صدر كلامه وقوله ليعينها مقصد مضاف الى المفعول  
الاول ومعنى التني مفعوله الثاني وقوعه في بعض النسخ ليعينها عن لفظ التقدير  
وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا لفظا كان لعدم القطع بذلك  
بشيء بل بعد فمضيق لم يلب وبغضب في جوابه المضارع عما اصار ان كونه لعل في آخر  
بالنصب بعد المجرور عن كسور وهذا يشبه المحالات والمكلمات التي لا تأتي  
في وقوعها في قوله منه التني ومهما اي من انواع الطلب الاستيفان وهو طلب  
حصول صورة في الزمن فان كانت وقوع نسبة بين امرين اولاهما  
مفصولها هو التصديق والافعال الصورة والافعال المفصول عنها الهمزة وهو  
وما من دأى ولم وكيف واين وايه ومعنى ايات فالهمزة طلب التصديق  
اي التقيا والزمن واذا عانه لوقوع نسبة بانه بين الشئين كقولك قام زيد  
في الجملة الفعلية وارب قام في الاستيفان والتصديق اي اذراك غرابية لوقولك  
في طلب تصور المسند اليه ويشي انما دام عمل عالما بحصول شيء في الانا والها  
لتقنية وفي طلب تصور المسند اليه كانه في ذلك ام في الشئ عالما بكون الرب  
في واحد من كانه والفرق بينهما في التقين ذلك ولهذا في الهمزة طلب  
التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ارب قام كما يقع في طلب قام ولم يقع في  
طلب تصور مفعول امر عرفت كما عرفت عرفت وذلك لان التقديم يتقدم  
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هو السبب حصول كماله في ذلك  
في امر عرفت لانه ارب قام فليكن هو المسؤل عنه بها من الهمزة هو عليها  
كالعقل في ضرب زيد اذا كان الشئ في نفس الفعل عن الضرب العادة  
والفعل في نفسه في طلب حصول التصديق في زيد قام فلان زيد فاعده في كلامه وتقدمه في نفسه في  
نفس الفعل في طلب حصول التصديق في زيد قام فلان زيد فاعده في كلامه وتقدمه في نفسه في

ووجه جزمه انه فاعله فيكون هو السبب  
في طلب حصول التصديق في زيد قام  
فليكن هو المسؤل عنه بها من الهمزة هو عليها

لانه

عن المطلب لواقع عما زيد وادرت بالاستيفان ان تعلم وجوده فيكون المطلب  
التصديق ويحتمل ان يكون المطلب تصور المسند اليه يعلم انه قد تعلق فقدم  
المطلب بزيد لكن لا يعرف انه ضرب او كرام والناظر في الشئ ضرب اذا كان  
الشئ في الضارب والمفعول في اريد ضربت اذا كان الشئ في المفعول  
وكذا قياس سائر المتعلقات وهو المطلب التصديق في ضربت على الجملتين  
كقول قام زيد وعل عمرو فاعدا اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت الله  
القيام لزيد والعقد لله وولهدى وناضضا بها لطلب التصديق في الضعيف  
زيد قام ام عمرو لان وقوع المفعول بهما دليل على ان ام متصلة وهي لطلب  
تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت الشئ الحكم وعل انما يكون لطلب الحكم ولو  
قلت ان زيد قام بدون ام عمرو لفتح ولا يفتح لا يستقيم ولهذا في الضعيف بل زيد  
زيد ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون بل  
الطلب حصول كماله ووجه وانما لم يفتح لانه ان يكون زيد مفعول فعل  
محذوف او يكون التقديم لا يفتح لانه في ذلك خلاف الظاهر دون بل في  
مرتبته فانه لا يقع لوار تقدير المفسر بل زيد اي بل ضربت زيد ضربته وجعل الشئ  
في بل رجلا عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس  
الفعل لما سبق من من جهة من ان الاصل عرف رجل على ان رجلا بدل  
من الفهم عرف قدم للتخصيص وبل اي السكا كما ان لا يقع بل عرف لان  
تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس  
الفعل مع انه في جميع النسخ وفيه نظر لان ما ذكره من المرفوع مخرج كوا







كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان كل ادعى للفعل من الهمزة فتركها  
 اي فترك الفعل مع كل اول مما دلل على كمال الغاية يحصل يستمدد لها  
 لان كل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن بل يريد منطلق الامن السليق لانه الذي بعده  
 به الدلالة على الثبوت وابرار ما يجوز يستبدد في موضع الوجود وهي اي كل قول  
 بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده لقولنا بل كونه موجودة او لا  
 موجودة ومركبة هي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له لقولنا بل كونه  
 دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للكون او لا وجوده لها وقد اعتبر  
 في هذه شيئين في الوجود وفي الاول شي واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاول  
 وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام يشترك في انها تطلب  
 التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فطلب  
 بالشرح الاسم لقولنا ما لعلنا ان يشرح هذا الاسم وبيان مفهومه في  
 بابراد لفظ اشهر واما بقية المسمى اي حقيقة التي هوها هو قولنا ما كونه اي حقيقة  
 فسمى هذا اللفظ في باب بابراد واثباته ويقع على البسيطة في الترتيب عليها اي بن اللفظ  
 لشرح الاسم والتي تطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اول  
 شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهية وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم  
 اللفظ استعمال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استعمال  
 منه ان يطلب حقيقته واما بقية اول حقيقة للمعروف ولا ماهية له والعرف بان  
 ثم بما بالجملة وبين الماهية التي يفهم من كونه بالتفصيل غير قابل فان كل من خوطب  
 فهم فاما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللفظ واما

كلاهما خروج ما بقية الماهية

فلا يقف عليه الا المتناهي بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق ومفاهيم  
 فلها حروف حقيقة واسمية واما المعهودات فليس لها الا المفاهيم فاما حروفها  
 بحسب الاسم لان كونه بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات  
 موجودة فحين ان ما وضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي هي من عليها  
 اشاد التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك  
 الحدود بعينها حدودا حقيقية وجميع ذلك مذكور في الشارح وطلب من الخارج  
 اي الامر الذي يعرض لدى العلم فيفيد تشيئة وتعيينه لقولنا من في الدار في باب بابراد  
 ونحوه مما يفيد تشيئة وقال الكاكي ل يا من يحسن القول ما عندك اي يحسن  
 الاشياء عندك وكيف يدركه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة في الماهية  
 اي ارجاس لا الفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف لقولنا  
 وجوابه الكريم وكونه وبسبب من عن يحسن من دوى الا فلهذا العلم لقولنا من  
 جبريل اي بشر مدام ملك من وجوه لفظ لا نسلم انه للسؤال عن يحسن وانه يصح  
 في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه ملك بانه بالوجه كذا وكذا مما يفيد  
 تشيئة وبسبب اي مما يميزه المثل كين في امر يعهدا هو مفهوم ما انصف اليه اي  
 كواي الغريزيين خرم ما اي امكن ام اصحاب محمد والمؤمنون والكه فزون  
 فداشركا في الغريزية وسالوا عما يميزهم بها عن الاخر مثل الكون كافرين قالوا  
 بهذا القول ومثل الكون اصحاب محمد وبسبب انهم عن العدد وكوسيل به  
 اسر اشركوا في انبياءهم من غير مزية اي لم يميزوا بينهم عشرين ام ثلثين فمن غيرهم  
 بزيادة من المواقف من الفصل بفعل متعديان كم ومجزة كما ذكرنا في الجزية

فان جواب الواحد من كونه  
 فكل من يحسن انما هو  
 بحسب الاسم لان كونه  
 بحسب الذات لا يكون  
 الا بعد ان يعرف ان  
 الذات موجودة فحين  
 ان ما وضع في اول  
 التعاليم من حدود  
 الاشياء التي هي من  
 عليها اشاد التعاليم  
 انما هي حدود اسمية  
 ثم اذا برهن عليها  
 واثبت وجودها صارت  
 تلك الحدود بعينها  
 حدودا حقيقية وجميع  
 ذلك مذكور في الشارح  
 وطلب من الخارج اي  
 الامر الذي يعرض لدى  
 العلم فيفيد تشيئة  
 وتعيينه لقولنا من  
 في الدار في باب بابراد  
 ونحوه مما يفيد تشيئة  
 وقال الكاكي ل يا من  
 يحسن القول ما عندك  
 اي يحسن الاشياء  
 عندك وكيف يدركه  
 ويدخل فيه السؤال  
 عن الماهية والحقيقة  
 في الماهية اي ارجاس  
 لا الفاظ هي وجوابه  
 لفظ مفرد موضوع  
 او عن الوصف لقولنا

والا فلهذا العلم لقولنا من جبريل اي بشر مدام ملك من وجوه لفظ لا نسلم انه للسؤال عن يحسن وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه ملك بانه بالوجه كذا وكذا مما يفيد تشيئة وبسبب اي مما يميزه المثل كين في امر يعهدا هو مفهوم ما انصف اليه اي كواي الغريزيين خرم ما اي امكن ام اصحاب محمد والمؤمنون والكه فزون فداشركا في الغريزية وسالوا عما يميزهم بها عن الاخر مثل الكون كافرين قالوا بهذا القول ومثل الكون اصحاب محمد وبسبب انهم عن العدد وكوسيل به اسر اشركوا في انبياءهم من غير مزية اي لم يميزوا بينهم عشرين ام ثلثين فمن غيرهم بزيادة من المواقف من الفصل بفعل متعديان كم ومجزة كما ذكرنا في الجزية



فلم يهنا السؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو التفرغ والتوجه  
 بكيفية الحال وبما بين عن المكان وبني عن الزمان ما صيحا كان او مستقبلا وبما  
 عن الزمان المستقبلي ويستعمل في مواضع التخييم مثل بئس اليا من يوم القيمة  
 وان يستعمل نارة بمعنى كبحان يكون بعد ما فعلوا كما هو فيكم ان شئتم اي  
 عما اي حال شئتم ومن اي شئ اردتم بعد ان يكون الحاقى موضع الموت ولم  
 يحسب ان يري بغير كبحان من اي شئ ان كان ذلك هذا اي من اين ملك هذا  
 الرزق الا في كل يوم وقوله يستعمل نارة الى انه يستعمل ان يكون مشتركا بين  
 وان يكون في امرها حقيقة وفي آخرها ان يكون معناه اين الا انه  
 في الاستعمال يكون مع من طاعة كما في قوله من ان عثرون اي من اين او من  
 لقوله ثم انك هذا امر من اي من اين ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذا الكلام  
 الاستفهامية كثيرا يستعمل في الاستفهام كما ينسب المقام بحسب معونة القاري  
 لا الاستفهامية ونحوكم دعوتكم والعجب نحو ما لا اري الهدى لانه كان لا ينبغي ان يكون  
 بلا اذن من علمه لم يجره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم البصيرة اياه ولا يخفى انه لا ينبغي  
 الاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الامام  
 الهدى فلم يجره فقال ما لا اراه وهو ما ذكره غيره او غير ذلك ثم لا بد ان يلاحظ  
 ما ضرب من ذلك واخذ يقول يقول هو عاقل كانه يبال عن صحة ما لا بد  
 بدل على ان الاستفهام عن حقيقة والمثلية على القول كواين من يكون ولو  
 لقولك من لبيك اوبالم اوب لا اذ اعلم اني لم يلب ذلك وهو ان لا يكون  
 فلا يفهم منه معنى الوحيد والتوحيف ولا يكمل على السؤال والتفكير اي حال

مع ان يوم القيمة ايان وقوله  
 فان فرق الزمان يقع خبرا عن الزمان  
 دوران اليهود كما يقولون من  
 جامع لمراته الكثرة في ذرية فكلها  
 كان وله ما حول ذلك من سوال الله  
 كذب اليهود ونزلت الآية

ان يكون من سجدوا وان تعبدوا  
 منها فغير ان تعبدوا بس غير من  
 من دعوتكم قوله في قوله تعبدوا  
 ان يقول لك مع كثر انتم المراتب  
 ولا تستفهمه بغيره ان يراه  
 لا لا اراه الهدى على قوله

باب في معرفة ما لا بد من الاستفهام  
 في الاستفهام على ما لا بد من الاستفهام

عما لا يفرار به كما في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول  
 امرت ريدا في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفعل وايدا في  
 في تقريره بالفعل وعما هذا التفسير وقد يقال للتقرير بمعنى التحقيق والمثلية  
 فيقال امرت ريدا بمعنى انك ضربت المثلية والافعال كذلك اي بالافعال المنكرة  
 الهمزة كالفعل في قوله اتقوا الله والمثلية في قوله اتقوا الله في قوله اتقوا الله  
 مدعون وقوله ٣ ايوا الله اتقوا الله واما في الهمزة فيجوز للتقرير والافعال المنكرة  
 لا يجرى فيه هذه التفسير ولا يكسر كثرة الهمزة فلماذا لم يجرى عنه ولله امي وم  
 مجي الهمزة للانكار البس الله بكاف عبده امي الكاف لان انكار النفي  
 نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي  
 حمل المعنى طلب عما لا يفرار به فله النفي وهو الله كاف لا بالحق وهو ليس الله  
 بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون باكمل الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه  
 المعنى من ذلك اسكلم اثباتا او نفياد عليه قوله ثم انت قلت للمفسر ان كثرة  
 وان في التبيين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير امي بما يعرفه فيجوز  
 انكم لا بانه قد قال ذلك وقوله وان كما كذلك ولعل ان صورة انكار الفعل  
 ان في الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلب فيها الفعل الهمزة اشراكها  
 بقوله ولا انكار الفعل اليها صورة اخرى وهي كوا ريدا امرت ام عمر والممن يرا  
 الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها فقد انجبت  
 عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والافعال ما لا يتوحد امي ما بان يليق  
 ان يكون ذلك الامر الذي كان كوا عجيبت ذلك فان الضميمة والنفي

قوله انك من سجدوا وان تعبدوا  
 رقت في ايلاء المنكر الهمزة  
 اهم يقتضون رقة بل والمنقول في قوله  
 ومن قوله رقة كايابا عوا  
 شرف قوله رقة ورا حاشيت  
 مشرف في قوله رقة المشرف  
 اسم اني في قوله رقة المشرف



۱۰۰







الشرط في جواز ان يبرز المدافع لغرضه من عليه لمخوام اخذوا من دون اوله  
 فانه هو الذي اراد والاوليا بحسب فانه هو الذي يجب ان يتولد منه ويقتض  
 انه المولد والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اخذوا لا يوجب بمعنى لا ينبغي ان يتخذ  
 من دون الله اوله ورج ترتب عليه قوله فانه هو الذي من غير تقدير شرط كالمطلوب  
 لا ينبغي ان يعبد غيره فانه هو المستحق للعبادة وفيه نظر وليس كل ما فيه معنى  
 الشئ حكمه ذلك الشئ والطبع المستقيم ما يصدق مع قوله لا تقرب زيارته  
 فهو انك بالبعاد بخلاف التقرب يذوقوا انك استفهام انكار فانه لا يوجب باله  
 الكاينة ومنها اي من انواع الطلب الغدا وهو طلب اقبال كبرف ثابته او  
 انقضاء او تقدير او تقدير بصيغة اي بصفة النداء في غير معناه وهو طلب اقبال كالنداء  
 في قولك لمن اقبل عليك عظم يا مظلوم قصد الى اعزائه وحثه على زيادة انظاره  
 الشكرى لان الاقبال حاصل والاعتقاد في قولك انا اقبل كذا ايما الرجل بقوله يا  
 الرجل اقبل فحينئذ يوجب المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرور عن طلب اقبال  
 ونقل الاعتقاد من بين امثاله بالنسب اليه ليس المراد اياي وادعوه  
 المعاطيل بل ما دل عليه ضمير المتكلم فابها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل  
 النسب عاينه حال ولهذا قال اي مخصصا اي محتمل من بين الرجال وقد  
 يستعمل بصفة النداء في الاستغاثة كقوله يا الله والتعجب كقوله يا الله والتمني كقوله  
 يا الله والاطلال والمنازل والميلاد والاشبه ذلك ثم اخرج مرفوع مع الانا  
 للتحال بلفظ الماضي دلالة على انه كان وقع نحو فقل يا الله لليتقوا او لعلها يرو  
 في وقوعه كما مر في بحث شرط من ان الطالب اذا علم رغبته في شئ لم يشره

النداء

ايه فربما يجعل اليه حاصله نحو زرقني الله لغايتك والمدا بالصفة الماضي من البليغ  
 لقوله رحمه الله سبحانه اي التفاضل واظهار المحرم واما في البليغ فهو ذابل عن  
 هذه الاعتبار اولها خزانة صواب او لعل الخاطب على المطلوب بان يكون  
 الخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينبغي اليه الكذب لقولك لصاحبك  
 الذي لا يحب كذبك يا بني هذا مقام ينبغي بكه بالطفه به على ان يمان لانه  
 ان لم يالك هذا مزية كاذبا من حيث ان يكون كلامك في صورة  
 الخبر غيبية لانه كما ذكر في كثير من الادب ان الخبر اسبقه يعني احوال الانا و  
 المسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقدر بغيره اي ذلك الكبر الذي لا  
 فيه لانه انما هو طر حورا بغيره في العايف الكلام مثلا الكلام الاني في اي  
 الا مذكور او غير مذكور والمسند اليه فيه ما محذوف او مذكور الى قوله الفصل في  
 برونه الفصل لانه الاصل والواصل طر حورا من حاصل زيادة خوف لكن لما كان  
 الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بده  
 في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعين في بعض والفصل ترك  
 اي ترك عطفه عليه فاذا انت جمله بعد جمله فالاولى اما ان يكون لها محل  
 من الاعراب والاولى على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب  
 ان قصد لشريك الثانية اي الاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان  
 لها مثل كونها جزا لمبتدأ او حالا او صفة او كونه ذلك عطف الثانية عليها  
 اي على الاولى ليبدل العطف عن الشريك المذكور كما مضى فانه اذا قصد  
 فتركيه بغيره قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او كونه ذلك جبر عطف

اللام كقول الحمد لله  
 في صورة الام وان قصد به الله تعالى  
 اول الشافعية

بجود  
 تبيين

التي اصل  
 البنية



عليه فتركونه أي كون حلقه ثانياً على الأول لم يقبل بالواد وكوه ان يكون  
 بينهما أي بين الجملتين جهة جامعة كونه يكسب ليعمل على الكناية والـ  
 من التناصب لانه لا يعطى ويجمع لما بين الاعطاء والمنع من التضايف  
 زيد يكسب ويمنع او يعطى ويشترط ذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين  
 والنون وقوله وكوه ادا به مالا يدل على التشريك كالتأنيذ وحتى وذكره  
 مفترق لان هذا الحكم محقق بالواد لان الحكم من التأنيذ ثم حتى معنى محقق  
 والجمعة فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم يوجد جهة بامتناع خلاف الواد  
 وهذا أي ولانه لا بد من جهة جامعة مع كل ما ياتي في قوله لا الذي هو  
 عالم ان التثنية صيغة وان ابا كسب كبريم اولاً من التثنية بان كبريم اذ كسب  
 ومراة السوي فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما  
 هو الظاهر وعطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول عالم لان واد  
 شرط في الصدوق وقوله لا فني لما اؤتت كجيبه عليه من اندراس مراه بدلالة  
 البيت السابق والا أي وان لم يقصد تشريك الثانية للملازمة في حكم اعراب  
 الثانية فهما كبريم من العطف التشريك الذي ليس بمقتضد كقوله واد  
 جازي اي سياتي عليهم قالوا اما معكم اما كن مستهزون ان الله يستهزئ بهم لم يعط  
 يستهزئ بهم مع اما معكم لا يمتنع من قولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه في كون  
 قالوا فيلزم ان يكون مفعول قول المناقيل وليس كذلك وانما قال على  
 معكم لان قوله انما كن مستهزون بيان قوله انما معكم فكم حكيم وابتدأ العطف  
 المتبوع هو الاصل وعلى الثاني أي على تقدير ان لا يكون للملازمة كل من

ناب المراه بكتابة تريف  
 من غنوم بشر تريف كراه

فبذ زعمت مراه على الخ  
 وهاهنا طلال بنور رسوم  
 ما لست غم من الوداد وناغمة  
 نفس على زلف سراك تحوم

ان قصد ربطها بهما أي ربطاً ثانياً به بالاول على معنى عطف سوى الواو وعطف الثانية  
 على الاولى به أي بذلك العطف من غير اشتراط امر آخر كقول ريد مخرج مكر داعم  
 فخرج مكر داعم فمقد التفتيق والمجمل وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف  
 يفيد مع الاشتراك معاني مختلفة مفصلة في علم النحاة واعطف الثانية مع الاولى  
 بذلك العطف ظهرت الفائدة وهي حصول معاني هذا الحروف بكلمات الواو  
 فانه لا يفيد ان مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر من حكم اعرابي وانما في قوله ففهمنا  
 واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصل بعضهم البلاغة على  
 معرفة الفصل والوصل والا أي وان لم يقصد ربط الثانية بالاول على معنى  
 عطف سوى الواو فان كان للملازمة لم يقصد احداً من الثانية فالفصل  
 واجب للملازمة من الوصل التشريك ذلك الحكم هو واد اطلوا الايد لم يعط  
 يستهزئ بهم على قالوا التثنية كرها في المخصص بالظرف لما مر من ان تذييل  
 المفعول وكوه من الظرف ويوزع يفيد المخصص فيلزم ان يكون استهزا  
 الله بهم محضاً كمال خلوص المبتدئينهم وليس كذلك فان قبلها شرطية  
 لا ظرفية قلنا اذا شرطية هي الظرفية استغلت استعمال الشرط ولو سلم قلنا  
 شاذ ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا بدله من عامل وهو قالوا انما معكم  
 بدلالة المعنى فاذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه بعنهم احضار  
 به لقولنا يؤتم ايجو شرت ومرتب يدا بدلالة الفجوى والدوق والا عطف  
 على قوله فان كان للملازمة لم يكن للملازمة لم يقصد احداً من الثانية  
 وذلك بان لا يكون له حكم ايد على معنوم مجمله او يكون ولكن قصد احداً من







انما التقوى فان معناه انه اي الكتاب في الهداية ورجله لا بد من كنهها اي شيئا  
 لما في كنهها من اوهام واثباتها في كنهها حيث قيل في كنهها ولم يقل ما في كنهها  
 الكتاب لان معناه كنهها الكتاب الكمال والمراد بها كماله في الهداية لان الكتاب  
 كنهها اي كنهها الهداية واعتبارها بتفاوتها في درجات الكمال كما يجب غير ان كنهها  
 الاصل من الانزال فورا اي وزان هدي المتقين وزان ربي الثاني في جاني ربي  
 ربي لكونه مفر ذلك الكتاب مع اشتقاقها في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه كماله  
 من اول كونه اجملة الثانية بدلها اي من الاول لا اله الا هو واخيه تمام  
 او بقرينة الواو اجملة حيث يكون في الوفاء فصور ما ادخله في الثانية فانه  
 حال الوفاء والمقام يقتضي اعتناء به اي شأن المراد لتسوية كونه اي المراد  
 في نفسه او تعلما او تحكما او تصديقا فقتل الثانية من الاول فقتل بدل البعض او الكل  
 فالاول كونه كماله بالعلم بانعام وبيان وجبات ومجوات فان المراد  
 الثانية على علم الله والمقام يقتضي اعتناء به لكونه مطلقا في نفسه وبقية  
 غيره والثاني اي قوله اهدكم بانعام الى اوتيه اي ما دونه المراد الذي هو الله  
 له لا اله الا الله اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير حاله على علم  
 المعاندين فورا في وزان وجهه في العجب ربي وجهه له قول الثاني في الاول  
 ما تعلمون بشان الانعام وغيره والثاني اي المتزل منزلة بدل الاشتمال  
 نحو قول له اهدكم لا يقتضي عند ما لا يكون في التردا كنهها من المراد  
 به اي يقول له اهدكم كمال اظهار الكراهية لا فاصم اي المني عطفه وقوله بعض  
 عند ما وفي بناء دونه لانه اي وزانه لا يقتضي عليه اي على كمال اظهار كنهها

انما التقوى

الرمز  
 في كنهها

بالظن

بالظن بقرعة الكيد كما حصل من النون وكونها مطلقة بقرعة باعتبار الوضع  
 حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كنهها لانها مبرمجة واظهار كمال كنهها  
 محصورة فورا اي وزان لا يقتضي عند ما وزان مسهبا في قولك بقرعة الكيد  
 لان عدم اقامه معارضة لا يكون فلا يكون كنهها او عودا على كنهها فلا يكون بدل  
 البعض ولم يقصد بديل الكل لانه انما يميز عن الكيد بمعارضة اللطائف كونه  
 المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في انجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب  
 مع ما بينهما اي بان عدم اقامته ولا اشتمال من الملازمة اللزومية فيكون بدل  
 الاشتمال والكلام في ان اجملة الاولى اي اهدكم ذات محل من الاعراب مثل  
 ما في ارسوا نزادها وانما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى  
 وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجال وعدم المطلقة بقرعة الكيد  
 كقرينة اوفى او كونه الثانية بيا لها اي الاولى كونه سوس اليه الشيطان  
 قال يا ادم اهل اولك على كبره الخلة ولا سيما فان وزانه اي وزان قال يا ادم  
 وزان بقرعة قوله انهم باليه ابو حصص غير ما مسهبا من لقبه لانه بقرعة جعل  
 الثاني بيا وتوحي لا اولي فظن ان ليس لفظ قال بيا وتغير اللفظ ونوس  
 في كونه بيا من باب بيان الفعل دون اجملة المثالين اهل مجموع اجملة  
 لونها اي اجملة الثانية كالمقطوعة عنها اي عن الاولى فكون عطفها عليها  
 الثانية على الاولى في عطفها على عطفها على عطفها على عطفها على عطفها  
 باعتبار اشتماله على مانع من العطف لانه لما كان خارجا يكون دونه متفصلا في  
 لم يجعل بيا من كمال الانقطاع وليس الفصل لذلك فطعا مثاله ولطفا سمي

قوله انما التقوى فان معناه انه اي الكتاب في الهداية ورجله لا بد من كنهها اي شيئا  
 ان قوله لا تقم عندي ولا يقصد كنهها لانها مبرمجة واظهار كمال كنهها  
 محصورة فورا اي وزان لا يقتضي عند ما وزان مسهبا في قولك بقرعة الكيد  
 لان عدم اقامه معارضة لا يكون فلا يكون كنهها او عودا على كنهها فلا يكون بدل  
 البعض ولم يقصد بديل الكل لانه انما يميز عن الكيد بمعارضة اللطائف كونه  
 المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في انجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب  
 مع ما بينهما اي بان عدم اقامته ولا اشتمال من الملازمة اللزومية فيكون بدل  
 الاشتمال والكلام في ان اجملة الاولى اي اهدكم ذات محل من الاعراب مثل  
 ما في ارسوا نزادها وانما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى  
 وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجال وعدم المطلقة بقرعة الكيد

كنهها

شبهة الانقطاع



انما بهما لا اطلاقا اذ في الضلال يتم فساين اجمليتين مناسبتة فلهذا لا يسمون  
 لان معناه اذ اطلقها وكون المسند اليه في الاول محبوا وفي الثانية محبوا لكن في  
 العطف التلازم انما عطف على افعلي فيكون من مفعولات سلمي ويجعل الاستدلال  
 فلهذا قبل كيف تراها في هذا الظن فقال اذ لا تتجزأ اودية الضلال واما كونها  
 اي الثانية كالمصداق بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال افعلة  
 فنزل الاول من قوله اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فقصده الثانية  
 اي من الاول كما بعد الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال الكمال  
 اي ذلك السؤال الذي يعقبة الاول ويبدل عليه بالفعلي من قوله السؤال الثاني  
 ويطلب الكلام الثاني في قوله جوابا فيقطع عن الكلام الاول لذلك وشرطه  
 السؤال الواقع انما يكون لكثرة كذا مع عن ان ينال او مثل ان يقع  
 منه اي من ان مع شيئا كثره او كثرته لكلامه او مشددا لا ينقطع كلامه بلك  
 او مثل القصد في كثير المعنى بتفصيل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف  
 او غير ذلك وليس في الكلام الكمال ان الاول ينزل منزلة السؤال وكان  
 المحضر عنه انظر الى ان قطع الثانية عن الاول مثل قطع الجواب عن السؤال  
 انما يكون على تقدير تنزيل الاول منزلة السؤال وتبنيها به والاظهار  
 لاحاقه ذلك بل مجرد كون الاول منشأ والسؤال كافي في ذلك اليه بشرط  
 الكسوف وتبني الفعل في ذلك اي لكونها جوابا لسؤال افعلة الاول  
 وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استقنا فاستقنا فلهذا الاستقنا فلهذا  
 امر بلان السؤال الذي تضمنته الاول اما عن سبب حكم مطلق كمال كيف

تصل السبب  
 شذوذا

الاستقنا

اش فلت يعلل سببها ثم وخرن طويل اي ما لك عليها او ما سبب طبعك  
 العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فلان ما ينال عن موجب مرضه وسببها  
 ان يقال بل سبب علته كذا وكذا ان سببا البهر وكخرن حتى يكون السؤال عن سبب  
 الخواص واما عن سبب خاص لهذا الحكم كونه ما ابرئ نفسي ان العرف ما به  
 لانه قبل من النفس ما به بالسوء بقرينة التاكيد وهذا العرف يقتضي باليد حكم  
 كما ترى احوال الاسناد من ان المحل طلب اذ لان طالبا منزه واحسن تقوية  
 انكم بكونه ولا يخفى ان المراد باليقين استقنا لا وجوبه بالمسند في باب البلاغة  
 بمنزلة الواجب واما عن برهان اي غير السبب المعطى والى من قالوا اسلا ما قال اسلا  
 اي فاذ قال ابراهيم في جواب سلامهم فقبل قال سلام اي حياتهم بحكمة امرو  
 لكونها بكلمة الاستقنا الدالة على الدوام والثبوت وقوله نعم العرف اول مع عادة  
 يعني جملة عادته التي في عمره اي في شدة صدقها اي بحاطات العرف في  
 التي في عمره ولكن عمره لا يتجلى ولا شك في خلاف الكثرة الغرات والتدليل كانه  
 قيل صدقوا ام كذبوا فقبل صدقوا وايضا منه اي من الاستقنا وهذا  
 الاستقنا قوله ما بالي باعادة اسم ما استوفت عنه اي اوقع عنه الاستقنا  
 واسئل الكلام استوفت عنه كحديث فحدث المفعول وتنزل الفعل منزلة  
 اللازم كوا حنت است الاستقنا في تحقيق بالاحسان باعادة اسم زيد  
 ما على صفة اي صفة ما استوفت عنه دون اسم والمراد بصفة تصلح لترتيب  
 الحديث عليه كوا حنت الاستقنا في تحقيق بالاحسان اهل لذلك والسؤال المحضر  
 فيها لما ذكر من اية اهل التحقيق بالاحسان وهذا الاستقنا والمبنى على العرف

فقد نعلم ان النفس مارة باستقنا  
 التاكيد والبرهان ان السؤال عن سبب



اطلع لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالحصدة اذ قد تقدم في المثال المذكور  
 لما سبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه عليه له واهلهما  
 بحث وموان السوال ان كان عن السبب فاجاب بيشمل على بانه لا محال ولا  
 ملاذ به لاشتماله عليه كما في قوله تعالى فاقولوا اسلاما قال سلام وقوله زعم العواذل  
 ووجه التقبيح من ذلك المذكور في الشرح وقد يجدد حد الاستنباط فقل  
 كان او اشتمال كسب له فيها بالبعد والاصال رجال فيمن قرأ آية الباء كان  
 قيل من يشبه فقبل رجال اي يشبه رجال وعليه نعم الرجل زيد على قول  
 قول من يجعل المحض خبر مبتدأ محذوف اي ~~بأنه~~ ويجعل الكلمة استنباطا فاجاب  
 للسوال عن تفسير الفاعل المبهم وقسمه في الاستنباط فيام شي معاملة كقول  
 وكما سئى رهم ان اقولكم فليس لهم الف اي الالف في الرطبين المعروفين  
 لهم في التجارة رطبة في الشيا الى اليمن ورطبة في الصيف الى الشام وليس لهم  
 اي مواضع الرطبين المعروفين لانه قيل صدقنا ارم بذي ناب فبعد كذا ثم  
 هذا الاستنباط كقوله وايقم قوله لهم الف وليس لهم آلف معاملة لانه عليه او بدو  
 ذلك اي قيام شي معاملة التقاء بمجرى القرينة كقولهم الى دون اي كمن علموا  
 اي على قول من يجعل المحض خبر مبتدأ اي هم كمن ولما فرغ من بيان  
 السوال لا رتبة المقتضية للفضل شرع في بيان الى اثنين المقتضيتين للقول  
 قال واما العمل لدفع الالبهام فاقولهم لا وايدك انه يقولهم لا و الكلام  
 سابق كما اذا قيل الامر كذلك فقلت لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة  
 وايدك انه جملة انتبيه ومانية فنهما كمال الا لقطع لكن عطف عليها

نہج

اولاد  
الوقت

الموافق للولاف  
الفت كرفاق

وقد مهدت الفرائض لهذا  
بصفة موصى

[illegible]

**الوسط بين الكافرين**

درمختار  
پیش ازین







وهنا بحث وهو ان الشاثل هو ان كان في النوع مثل اني وزيد غير متساوي في النوع  
واذا كان الشاثل با معا لم يتوقف متوقفا قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على قوة زيد  
واو صدقتها او نحو ذلك لانها متساويان لكونهما من افراد الانس وان كان  
ان المراد بالشاثل ههنا اشتراكهما في وصف النوع احصا من بهما على ما يتضح في  
باب النسبة او تصايف وممكن ان الشاثلين بحيث لا يكون تعقل كل واحد منهما  
الا بالنسبة الى تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه  
امر اخر باستقلال او بواسطة انضمام الغاية فهو علة والآخر معلول والاول  
والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الآخر  
الكر منه او وحي وهو امر بسببه كمال الوجود فاجتماعها عند الملكة بخلاف العقل فانه  
اذا اخل ونفسه لم يكمل بذلك وذلك ان يكون بين تصوريهما شبهة فاشمل كلوة  
بماض ومضرة فان الوجود يبرزهما في موضع المتكلمين من جهة انه يسبق الوجود  
انهم لم يزوج واحد زيدا في احد ما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انها نوعان  
باعتبارها في احوال كجسدي وهو اللون ولذالك اي ولان الوجود يبرزهما  
في موضع المتكلمين من اجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة شرق الدنيا بهما  
شمس ونجم وابو اسحاق والفرقان الوجود يترجم ان الثلثة من نوع واحد وانما  
اختلف بالحوادث والعقل يعرف انها امر متباينة او يكون بين تغير  
انصار وهو ان تقابل بين امرين وجوديين متباينين على محل واحد منهما فانه  
اكثر من كماله او البساطة في المحسوسات والايان والكثرة في العقولات  
واحتمل ان بينهما تقابل لعدم والملكية لان الايمان هو تصديق ابي في جميع

الوحي

الخيال



امر طبيعي يقتضي الخيال اجتماعها في المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما  
تقارب في الخيال سبب على العطف لا سبب موقوت في ذلك اسباب هي  
 التقارب في الخيال مختلفة ولذلك خلف الصور التامة في الخيال ترتيبا  
 فكم من صور لا يفلح بينهما في خيال وبع في خيال اخرهما لا يجمع اصلا وكم من صور  
 لا تقيس من خيال وبع في خيال اخرهما لا يجمع تقارب قطره لصاحب علم المعاني  
فضل اقتضى الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو في علم  
 الجامع لا سيما الجامع الخيال في جملة على مجرى الالف والعادة بحسب التقادير  
 الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وما هي الاسباب مما يقوتها كغيرها  
 ان ليس المراد بالجامع العقل ما يدرك العقل وبالمعنى ما يدرك بالحواس  
 ما يدرك بالخيال لان التصادق وشبهه ليس من المعاني التي يدركها الحواس  
 وكذا التقارب في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال بل هي ذلك  
 معاني معقولة وقد خفي هذا على من الناس ما اعتضوا بان السواد والبيضاء  
 مثلا من المحسوسات دون الوهميات واما ابوابان الجامع كون كل واحد  
 منهما متضادا للآخر وهذا معنى جوهري لا يدرك بالحواس وفيه نظر لانه ممنوع وان  
 ارادوا ان تضاد هذا السواد لهذا البيضاء معنى جوهري فمثل هذا مع ذلك  
 وتضاد بينهما معنى جوهري فلا تضاد بين التماثل والتضاد والتضاد  
 وشبههما في انها شئان ان اضيف الى الكلمات كانت كليتين وان اضيف الى  
 الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا لكونها  
 وهيئات ان الجامع الخيال هو تقارب الصور في الخيال والظاهر ان ليس

قسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام المصنف مشروبا به لغيره العطف  
 وجوبا جامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها وهو نفسه معترف به  
 ذلك حيث منع صفة خفية من كون الشمس وحرارة الارض والفضة والنجاسة محركة  
 قلت كلامه بهذا ليس الا في اثبات الجامع بين الجملتين واما ان اشترط من  
 الجامع بحسب معنى العطف فتعني الى موضع آخر وقد مر في باب شرط المتأنيب  
 بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمتم لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع  
 شهود منه واداء اصلا حجة الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئيين ومكان  
 قوله الخيال في التصور فوقع الخطأ في قوله الوهمي ان يكون بين تصورهما  
 شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيال ان يكون بين تصورهما تضاد  
 لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبيضاء لا بين تصورهما في  
 العلم بهما ولذا التقارب في الخيال انما هو بين نفس التصور لا بين تصورهما  
 فلا بد من تاول كلام المصنف وعلمه على ما ذكره الكاظم ان براد بيشا كان  
 والتصور مفرد من مفردات الجمل مع ان لانه عبارة ياب في ذلك والبحث  
 الجامع زيادة تفصيل وتحقيق او ردنا في الشرح ولانه من المباحث التي  
 ما وجدنا احد اعلم من قول تحقيقها ومن محسبات الوصل بعد وجود المعنى ما تب  
 الجملتين في الاسمية والفعلية وشبه الفعلين في المعنى والمضارعة  
 فاذا اردت مجرد الالفاظ من غير تعرض للقدرة في احدهما والقيود في اخرى  
 قلت فام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد لا يقع مثلان براد  
 واحدهما التجدد وفي الاخر الثبوت فيقال فام زيد وعمرو قاعد او براد

محسبات الوصل



المعنى في الاخرى المعنى في قوله فيقال زيد قام وعمر ويقعد ويراد في احد هاتين  
 وقال اخرى ان التقيد بشرط كقولهم وقالوا لا انزل عليه ملك ولو انزلنا  
 لغنى الامر منه قوله فاذا جاء اهلهم لا يتأخرون ساعة ولا يتقدمون  
 فعندى ان قوله لا يتقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء  
 اعني قوله لا يتأخرون اذ لا معنى لقولهم اذا جاء اهلهم لا يتقدمون  
 تذييل وهو جعل اشيى ذائبة للشيى شبيه به ذكر كيث الجملة الى لينة وكونها  
 بالواو نارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والموصل في المكان المتأخر  
اصل اكمال المتعقلة اي الكثير الرجوع فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة  
 ان يكون يعرف او واخره بالمتعقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها  
 يجب ان يكون يعرف او بالمتعقلة اربابها بما قبلها وانما كان الاصل  
 في المتعقلة اكله من الواو لانها في معنى اكلهم على صاحبها كما يجوز بالنسبة الى الجملة  
 فان قولك جاني زيد اكلها اثبات الركوب لزيد كما في زيد اكلها اذ ان كان  
 على سبيل التبعية وانما المقصود هو اثبات المجرى وجبت باكمال شرطه في انما  
 عن المجرى في المعنى ووصف له اى ولا نهى في المعنى ووصف لصاحبها كالنعت  
 الى المنعوت الا ان المقصود في اكمال كون صاحبها على هذا الوجه حال  
 مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان للقيمة وقوة بقاء النفع  
 فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد استعاضة المنعوت به واذا كانت اكمال مثل كبر  
 والنعت لهما انما يكونان بدون الواو فكذلك اكمال واو ما وروى  
 التوحيين من الاجناب والمنعوت المصدرية بالواو كما يجوز في باب كان والجملة  
 في قوله تعالى

المقصورة بالواو التي تسمى واو تكيد للمصوق الصفه بالموصوف فعلى سبيل  
 التشبيه والالتحاق باكمال لكن حواله هذا الفصل او كانت اكمال جملة فانها  
 اى الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالامادة من غير ان يتوقف  
 على التعليق بما قبلها وانما من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير متعقلة  
 بل متوقفة على التعليق بكلام سابق فتعقد لتعقده بها فيحتاج اكمال الجملة الواقعة  
 حالا الى ما يرتبط بها بصاحبها الذي جعلت حالا منه وكل من المصير والواو صالح  
 للربط والاصل الذي لا يعدل عنه عالم متمش حادثة الى زيادة الارتباط بطريق  
بدليل الاقتصار عليه في اكمال المقدر هو الجواز النعت بالجملة التي تقع حالا ان  
 خلت عن ضمير صاحبها الذي يقع حالا عنه وجب فيها الواو لجعل الاتباط  
 فلا يجوز خربت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو اذ  
 ان يبين ان اى جملة يجوز فيها واى جملة لا يجوز فقال وكل جملة عابرة عن  
 ضمير اى الاسم الذي يجوز ان يوصف عنه حال وذلك ان يكون فاعلا او  
 مفعولا او منكرا مفعولا لا مفعولا محذورا ولا مبتدأ او جزاء فانها لا يجوز ان يوصف عنه  
 حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب اكمال لان قوله كل جملة مبتدأ وجزء قوله  
 يقع ان يقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان يوصف عنه حال بالواو وانما  
 هذا الحكم اعني وقوع اكمال عنه لم يقع اطلاق اسم صاحب اكمال عليه الا على رادها  
 قال يوصف عنه حال ولم يقل يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه جملة  
 الكائنة عن الضمير المصدرية بالمضارع المثبت فيصح استثناء ما بقوله ان المصدر  
 بالمضارع المثبت كقوله لا زيد يعلم عمر فانه لا يجوز ان يجعل وتكلم عمر حاله

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل

المعنى







للمنفى لم يمتثلين احداهما مع الواو والآخر بدونها واقتصر المنفى على ما هو  
 فكأنه لم يطلع على مثل ترك الواو الا انه يقتضي النفس فقال وقوله  
 يكون لا غلام ولم يمسن بشرو قوله فالتقليد ما يقتضيه من الله وفصل لم يمسن  
 وقوله ام يمسن ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين طردوا من قبلكم اما البتة  
 اى اما جوار الامرين في الماضي المثبت فدلالة على الحصول بغنى حصول  
 غير ثابتة لكونه معلوما مثبت دون المقارنة لكونه ما صياغها بغير ان اكمالها  
 اى والعدم دلالة على المقارنة شرط ان يكون مع قد طردوا كما في قوله  
 وقد بلغني الكبر او مقدره كما في قوله حضرت صدورهم لان قد يقرب الي  
 في اكمال والاشكال المذكور دار دهننا وموان اكمال التي نحن بصدد  
 جوار اكمال التي تقابل الماضي وتقرّب فعل الماضي منها فجزء المقارنة اذ كان  
 اكمال والماضي والعامل ما صيغين والفتحة قد انما تقرّب لثبوت اكمال التي  
 زمان والتكلم وربما يتقده عن اكمال التي نحن بصدد اكمالها في قوله بان  
 زيد في اشارة الماضية وقد ركب قرينه والا عندنا في الشرح والماضي  
 اى اما جوار الامرين في الماضي المنفى فدلالة على المقارنة دون الحصول  
 اما الاول اى دلالة على المقارنة فلان لما لا استغراق اى لا امتداد  
 المنفى من جيل الى جيل والاشارة الى زمان التكلم وغيره اى غير ما مثل لم والماضي  
 متقدم على التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الاشياء  
 سيما في بطلان قرينه على الانقطاع كما في قوله لم يقرب زيد امس لكنه  
 اليوم فيحصل به اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها

كامل

اى مع المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك  
 الاشياء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة البتة ومن غير ان يكون  
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وخرج الضرب في زمان  
 الماضي واذا قلت ما ضرب فاذا استغراق المنفى بجميع اجزاء الزمان الماضي  
 لكن لا قطعيا بخلاف لما ذكرك لانهم قصدوا ان يكون الاشارة في المنفى  
 في طرفه تقيض ولا يخفى ان الاشارة في الجملة انما يبين في المنفى دائما وتحقيقه  
 تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يقتضي السبب بخلاف استمرار  
 الوجود فيعين ان بقا الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود  
 لانه وجوده عقيب وجوده ولا بد للموجود اذا كان من السبب بخلاف استمرار  
 العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود وسبب بل يكفي مجرد اشارة وسبب الوجود  
 والاصل في حوادث العدم حتى يوجد عليها ففي الجملة لما كان الاصل في المنفى  
 الاستمرار حصل من الطائفة الدلالة على المقارنة واما الثاني اى عدم دلالة  
 على الحصول فلكونه متفقا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فامتنع  
 جوار تركها اى الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على  
 كونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والشيء كونه  
 قوة الاتي بعينها فيها وايضا المشهور ان وقوله اى الواو اول من تركها  
 لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيفان  
 فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اى  
 انتم من اهل العلم والمعرفة وانتم تعلمون ما بينهما من التناقض وقال عبد

ك



ان كان المبتدأ في الجملة اسمية كالباء خبر في اكمال وجبت الكوا وسوا كان خبره  
 متوجها في زيد وهو ليس بواجب او اسما كواجب زيد وهو متوجع وذلك لان الجملة لا يكون  
 فيها الواو حتى تدخل في صلة العدل وتضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان  
 لا يثبت لها الاثبات وهذا مما يمنع في كونه في زيد وهو ليس بواجب او متوجع  
 او اعدت ذكر زيد وجبت بغيره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة رسمه بركاني  
 اليك لا تجزئ لانه ان تدخل يسر في صلة الجملة وتضم اليه في الاثبات لان اعادة  
 ذكره لا يكون حتى يعقد استيفاء كجزمته بانه يسر والا لكانت تركت المبتدأ حقيقة  
 وجعلت لغوا في السبب وجري مجرى ان نقول جاء في زيد وعمر ليس بواجب اما تم  
 تنغم اليك لم تنه نف كلاما ولم تبتدئ بالسر على ثباته فاما اصل والقياس ان  
 لا ينجى الجملة الاسمية لامع الواو وما جاء به من فصلة سبيل الشيء اسما خارج فليس  
 واصلة بصرف من التاويل ونوع من التشبيه بظاهره في الدليل لا عار به  
 بوجوب الواو في كونه في زيد ورزيد يسر او يسر وجاء في زيد وعمر ليس بواجب او  
 يسر اما به بطريق الاول ثم قال الشيخ وان جعل كونه كصفة سيف حال كونه  
 اي في تلك الحال تركها اي الواو نحو قولك راوا الميرني بلدة او كثرها فوجبت  
 مع الباري على سواد اي بقية من الليل يعني اذا لم يعرف قد بقي اهل بلدة او  
 لم يعرفهم فوجبت منهم مصاحبا للباري الذي هو اكبر الظهور مشملا على شيء  
 من ظلمة الليل غير مظهر لشفاء الصبح فقوله على سواد حال تركت الواو ثم قال  
 الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فعلا للظرف لا غما وعلو اكمال  
 لا مبتدأ وينبغي ان يقدر بينهما مضمون ان الظرف في تقدير اسم الفاعل يكون

اصغر من قوله

فعل

الفعل اللهم ان يقدر فعل ماض مع قد هذا كلامه وفيه كبح والظاهر ان  
 مثل على تنقه سيف يجزم ان يكون جملة اسمية قدم الجوز ان يكون فعلية  
 مقدره بالماضي المضارع فعلى التقديرين يمنع الواو على تقديرين لا واجب  
 الواو فمن اجل هذا تركها وقال الشيخ ايضا ويجوز ان يترك الواو في جملة  
 الاسمية تارة له قول حرف على مبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من التاويل  
 لقوله فقلت عسى ان يجرى كما ما هي على حواله الاسودا كوارد ومن جرد  
 اذا غصب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول ويجرى  
 ولولا دخول كانا عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حواله اي في الثاني  
 وجوابي حال من بني لانه حرف التشبيه معنى الفعل ويجوز ان تركه احدى  
 لوفوع الجملة الاسمية حال يعقب مفرد حال لقوله واليه يفتك لها بركا  
 ينجل ولعظيم قوله بركا كنجل حال ولولم يقدرها قوله لما لم يكون فيها  
 ترك الواو والى باب التامن الا بجاز والاطباء المن واة حال السكا اما  
 الا بجاز والاطباء فلكونهما نسبتين اي من الامور النسبية التي يكون  
 تغفلها بالقياس الى تغفل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة  
 الى كلام اريد منه وكذا المطلب انما يكون مطلبيا بالنسبة الى ما هو اخص منه  
 لا يترك الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن التخصيص على  
 ان هذا المقدار من الكلام اجاز وذلك لطلب ذر كبح موجز يكون مطلبيا  
 بالنسبة الى كلام اخر وبالعكس البنية على امر عني كاي والابناء على امر  
 بعرضه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة

مجموع النجاشي  
 والاطباء  
 والاطباء  
 والاطباء

فهم ولفظها بالماضي











اليرقان في باطن الزراريين والضمير في راسه وفي الفم الجرمية بن البرش في  
 فدت وفي قولها للذبا والبيت في فتيحة قتل الذبا والجرمية البرش وفي موش  
 واخرنا ايضا بقايدة من كسوة ويزادة معشاة لا فائدة المقصد للمعنى كالتدري في  
 قوله ولا فضل فيها في الدنيا للشيء والشدى وجبر القى لولا انما استوجب  
 علم الميتة عرفها للضرورة وعدم الفضيحة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجرة  
 والضمير لتيقن الشيء بعدم الهلاك وتيقن الصابر برؤاى المكروه بخلاف ابدال  
 ما لا فائدة اذا تيقن بالخلود وعرف احبها الى المال والحق فان بدله افضل مما اذا  
 تيقن بالموت وتخليق المال وغاية اعتداله ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في  
 الكسوة وشغل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخا ما لا يمكن ان يتقوس  
 ويسهل اليوس فلا يظهر لبذل المال كغير فضل وعن كسوة المقصد للمعنى لقوله واما  
 علم اليوم والامس قبله وكنت من علم ما في غير من فلفظة قبله شؤر مقصد وهذا  
 بخلاف ما يقال بالبرية يعني وسعته ما ذكر في كنبته سدى في مقام يقتضيه التاكيد  
 لك ذات فدها لانها اصل المقصود عليه كولا يحق المكسر النسبي الا باطلا ولو  
 فالك للبل الذي هو مدرج وان قلت ان المشايخ عنك واسع اى موضع يقع  
 عنك ووسعه شبيهة في حال كونه ومولى بالليل قيل في الآية حذف المنسب  
 وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر  
 اعتبار هذا الكذف عابته لا منقضى لا يقتضيه تاديه اصل المراد حتى لو مرجح  
 انما يدل تطويلا وبجمله لان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد  
 والايجاز مراد ان ايجاز العصور هو ما ليس كسوة وكسوة في القصاص جوة

ولا يكون من شدة لان المراد من شدة  
 امر زائد في قوله والقبليمة معقولة

حاق به شئ  
 لرجح نظ

اه نجاز

الجواز في قوله  
 فان

فان معناه كغيره لفظ ليسر وذلك ان معناه ان ان ان او اعلم انه من قتل قبل  
 كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فان رفع القتل الذي هو القصاص  
 ليس من قتل الناس بعضهم لبعض فكان بارئ من القتل يستتبع جوة لهم ولا بد  
 فيه اى ليس فيه من شئ مما يورى به اصل المراد واعتبار القتل الذي يعلق بال  
 رعاية لا من قتل حتى لو ذكر كان تطويلا وتعللا اى رجحان قوله نهو لكم في القصاص جوة  
 عما فان عديم او جزم كلام في هذا المعنى وهو قوله القتل معنى القتل لفظه حروف بياطرة  
 من قوله نهو في القصاص جوة مع الشوون لان قوله نهو لكم يابى عنه معنى قوله القتل  
 اننى للقتل فحروف في القصاص جوة مع الشوون احد عشر حروف القتل اننى للقتل  
 اربعة عشر احدى الحروف المفعولة او بايجابة يعلق ان كجاء لا بالكتابة والنسب اى وبالنسب  
 على المطلوب يعنى الجوة وما يتبعه شلير جوة من التعظيم لشيء من القصاص ايتهم  
 عما فان عليه من قتل جماعة او ابد من قتلهم في هذا الجس من الحكم اننى القصاص جوة  
 عليه او من النوعية اى والى القصاص نوع من الجوة وهى الجوة اى صله للمقتول اى  
 الذى يقصد قتله والقائل اى الذى يقصد القتل بالابحار عن القتل لكان العلم بال  
 بالقصاص واهرا اى ويوان قوله نهو لكم في القصاص جوة مطروا اذا القصاص معناه  
 سبب الجوة بخلاف القتل فانه قد يكون اننى للقتل كالتدري على وجه القصاص وقد يكون  
 اوعى له لا قتل نظاما وخلوة عن القتل بخلاف قوله فانه يشمل على حرار القتل ولا يخفى  
 ان القتل لا يقتل من المشمل عليه وان لم يكن محلا بالقصاص واستغناء عن تقدير  
 مدد بخلاف قوله فان تقديره القتل اننى للقتل من تركه والمطابقة اى في حاله  
 مما عطفه المطابقة اى الجمع بين معنيين متقابلين في كلمة القصاص والجوة وكذا

لا يقتضيه  
 من القصاص جوة

او تخرج  
 بالاشارة











وسوف نعلم ان الزاد نحويف م سوف نعلم ان الخطاء فيما انتم عليه اذا علمتم ما  
 من قول المفسر وفي كبرية تأكيد للرفع والاذار وفي ثم ولا ان الذا الثاني المبلغ  
 من الاول شرابا بعد التثنية بعد الزمان واستعمال اللفظ ثم في مجرى السند في ذي  
 الارثقاء واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعدها واختلاف في تغير  
 فيقول موشم اليست بايضا ثم المعاني بدونها كزيادة المبالغة في قولها في قول  
 انشاء في موشم اليست ثم ان موشم اي تعدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع  
 في راسه فتقولها كانه علم وادف بالمقصود اعني التشبيه بهتدي به الا ان في قولها  
 في راسه نازلة مبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله كان عيون الوحش  
 حول جنباتها اي في منادى ارجع البصر الذي لم يتقبل يخرج بالفتح انما يمانه مدني في  
 سواد وها من شبه به عيون الوحش واتي بقوله لم يتقبل تحقيقا للتشبيه لانه اذا  
 كان غير متقرب كان شبه بالبعين قال الماصمي الطي والبقرة اذا كانا جنين فيبصر  
 كل واحد فاما ما بدأ بهما واما شبههما بالخرج وفيه سواد وها من بعد موتها اذا  
 كثرة العبد يعني كثرة العيون عند كذا في شرح ديوان امر القيس فعلى التفسير  
 يحسن الايغال بالشر وويل لا يحسن بالشر بل موشم الكلام بايضا لانه يتم المعنى  
 وحل ذلك في غير الشر بقوله قال قومهم تبعوا المرسلين اتبعوا من لا يعلم  
 وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون مما تم المعنى بدونه لان الرسول صلى  
 لا محالة الا ان فيه زيادة حيث على التبع وترغب في الرسل واما بالنسب  
 وهو تعقيب كماله على معاني اي معنى كماله ولا للتوبيخ هو اعلم من الايغال من جهة  
 انه يكون في ضم الكلام وبزه واختص من جهة ان الايغال قد يكون لغير كماله ونحوه

انتم روح  
 الانبياء  
 ارجل  
 ورجل  
 يشهد  
 بغيره

مما كانوا

التنزيل  
في الامم

بكونه

وهو اي التنزيل ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستعمل ما جادة الما بل توقف على  
 نحو ذلك جريا به بالقرن واول سبيل الى الكفر على وجه وموان براد وبل سبيل  
 ذلك كبراء المخصوص فيخلق بما قبله واما على الوجه ان فرد موان براد وبل ليقب  
 الا الكفر بنا عما ان المبالغة هي المكافاة ان جرائر وان شراف شرهون  
 الثاني وضرب مخرج مخرج المثل بان يقصد بكلمة الثانية علم كل منفصل عما قبله  
 مجرى المثل في الاستقلال وقول الاستعمال كقول جاد الحق ورسى الباطل ان  
 الباطل فان زموفا وموابه اي السبيل يتقسم قسمه اخرى واتي بقوله ايها  
 عيان انقسم للسبيل مطلقا لا للضرب الثاني في منه ان يكون له سبيل مطلق  
 الاية فان زموفا الباطل مطلق في قوله من الباطل واما السبيل مفهوم لقوله وسبيل  
 على لفظ الكتاب سبق احالة حال عن احواله واد من ضمير المثل في السبيل على سبيل  
 اي تفرق وفيهم مفضل فهذا الكلام دل بمفهومه على الكمال من الرجال وقد دل  
 بقوله اي الرجال المهذب استغناء انكار اي ليس في الرجال منع الفاعل مرضي كفضل  
 واما بالنسب وبسبب مراسس ايها لان فيه التوقي والافراز عن قوم خلاف المقصود  
 وموان يوتي في كلام قوم خلاف المقصود بما يدعي ايها م خلاف المقصود  
 وذلك لرفع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله في جاد  
 برفعة ما نصب على ال من فاعل سفي وهو صوب السراج اي نزول المطر وقوله  
 في السراج وديته هي اي تسيل فلما كان المطر قد يودي الاخر باليد ياروف وانه  
 بقوله برفعة ما وفعاله لك والثاني كقوله على المؤمنين فانه لما كان مما يوجب ان  
 يكون ذلك الصنفهم دفعه بقوله اخره على الكافرين فيها على ان ذلك لواقع مهم

قال الله سبحانه  
 في سورة  
 من الامور

ان يكون  
 من الامور  
 في سورة

التكبير

صوب  
 في سورة

في سورة  
 في سورة



التعظيم

الاغراض

للمؤمنين ولهذا عدني الذل بعد التفتة في العطف ويجوز ان يقصد بالبعدية بعد الدلالة  
 مع انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وقصدهم مع المؤمنين فانهم انهم اجتمعوا واما بالنسبة  
هو ان ياتي في كلام لا يوجب حاد المقصود بقوله مثل مفعول وحال او نحو ذلك مما  
ليس بكلمة متعلقة ولا تكن كلام ومن زعم انه اراد بالفضل ما يتم اصل المعنى بونه فقد  
كذب كلام المقصود في الايضاح وان لا يخص لذلك التعظيم لئلا يلبس لغة نحو يعلمون انهم  
مع جبره وجه وهو ان يكون التفسير جبره للطعام اي يعلمون مع جبره والاضحاج اليه  
جعل التفسير نفي اي يعلمون على جبر الله في قولنا وانه اصل المراد واما بالاعراض  
فهو ان ياتي في الاشياء والطعام او بين كلامين متصلين معي بكلمة او الشر لا محل لها  
من الاعراب لئلا يسي وقع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المعنى القيمة والمند فقط  
بل مع جميع ما يتعلق بها من الفضلات والنواجع والمراد بالانفعال الكلامين ان يكون  
الثاني بالاول او كيد او بدلا منه كالتعريف في قوله او يجعلون الله بساتين سجانه و  
لهم بالشهون ففعله تسجيته بجملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في الاشياء الكلام  
لان قوله ولهم بالشهون عطف على قوله الله بساتين والبرعاء في قوله ان السامعين  
وبعضها قد اوجب سعي الترجمان اي فسر ومكرر فقولها لبعضها اغراض في اشياء  
الكلام المقصود الله تعالى والواو في مثله نسبي اغراضه ليست بها عطف ولا حالية والبدلية قوله  
واعلم اعلم المراد بيقفه من اغراض بين اعلم ومفعوله وهو ان ينفذ ما في كل واحد من  
من الحقيقة من الحقيقة وميزان من محذوف يعني ان المقدرات وان وقع فيه باخر  
وفي هذا التسمية وتسهيل الامر لا اغراض بين التعظيم لانه انما يكون بفضله والفضل  
لا بد منها من اعراب بين التكامل لانه انما يكون لدفع الايهام خلاف المقصود وبيان

الابغال

الابغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لئلا يشمل بعض صور التدليل وهو يكون بكلمة  
 لا محل لها من الاعراب وقفت بين جملتين متصلتين معي لانه لا محال بشرط في التدليل  
 يكون بين كلامين لم يشترط ان لا يكون بين كلامين قاطع حتى يظهر لك فساد  
 ما قيل انه بين التدليل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلام او بين كلامين  
 متصلين وما جار اي ومن الاعراض التي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة اي  
 اي مما ان الواقع هو منه اشتر من جملة قوله فانهم من حيث امركم الله ان الله يحب  
 المتوازين ويجب المتعدي من هذا اكثر من جملة لانه كلام يشمل على جملتين وقع به  
 كلامين او لهما قوله فانهم من حيث امركم الله وانها قوله ان لم حركت ليم  
 الكلامان متعلقان معي فان قوله ان لم حركت ليم بيان لقوله فانهم من حيث امركم  
 الله وهو مكان اكثر فان الغرض الاصل من البيان طلب التسل لا قضاء الشوق  
 والتكلمة في هذا الاغراض الغرض فيما امر او التفسير عما هو عليه وقال قوم قد يكون  
 التكلمة فيه اي في الاغراض غير ما ذكرنا سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع اليها  
 خلاف المقصود ثم القائلون بان التكلمة فيه قد يكون دفع الايهام فسر فافتر  
 جوز بعضهم وقوعه اي الاغراض اخر جملة لا يليها جملة متعلقة بها وذلك بان  
 الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاغراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير  
 متعلقة بها معي وهذا لا صلاح مذكور في مواضع من الكتاب فالاغراض عند  
 هؤلاء وان ياتي في اشياء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين  
 جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لئلا يشمل ما كان لدفع الايهام او غيره مثل  
 الاغراض بهذا التفسير التدليل لانه يجب ان يكون بكلمة لا محل لها من الاعراب  
 سواء وقعت بين جملتين متصلتين او لا

ان كان اللفظ في الاغراض في قوله



وان لم يذكره المصنف وبعض صور التكميل وهو يكون بكلمة لا محل لها من الاعراب فان  
التكميل قد يكون بكلمة وقد يكون بغيرها وبكلمة التكملية قد يكون ذات اعراب وقد لا  
لكنها باين التبيين لان الفصلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التبيين  
يكون بكلمة كما يشترط في الاعراض وهو عطف كما يقال ان الانسان باين الحيوان  
لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم وبعضهم اى يجوز لبعض القائلين بان كلمة  
الاعراض قد يكون وقع الابهام كونه اى الاعراض غير كلمة فاعترض عندهم ان  
يؤخذ في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بكلمة او بغيرها فكذلك قيل الاعراض  
بهذا المعنى بعض صور التبيين وبعض صور التكميل وهو يكون واقعا في اثناء  
الكلام او بين كلامين متصلين واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد  
الابهام واما بكذا وكذا قوله تكون العوض ومن حوله سبحون بحمد ربهم وبوهم  
بفانه لو احضر اى ترك لا طيب فان لا احضر فقد يطلق على ما يعجز عن الكلام  
كما لم يذكر ويؤمنون به لان ابا لهم لا ينكره اى لا يحمله من عيشهم فلا حاجة  
الى الاخبار به لكنه معلوم وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اطهار شرف  
الايان رحمها فيه وكون هذا الاطهار بغير ما ذكر من الوجوه الت بغيرها بناظر  
فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجازة والاطهار باعتبار كونه حروفاً وعلتها  
بالنسبة الى الكلام اخرى وله اى لذلك الكلام اصل المعنى فيقال للكثر وكان  
مطلبه للكل انه موخر للقوله ليصدق اي يعرض عن الدنيا واعن اى ظهر كرو  
اى سيادة ولو برز في ذي عذرا فان هذا الذي الهيئة والعذر البكر والنهي  
ارتفاع الشيء وقوله ولست بالفهم على انه فعل المستكمل بدليل ما قبله وموقوله

غير الايضاح

بغير

بغيره ما يوجب وحسبك ان الله اى على القبر بغير الاجازة بغير اذا كانت العبارة  
جانب القبر بغيره بالميل الى المعاني بغير الاستدلال مع التعب احب ليمن التراحة مع الميل  
فهذا الطلب بالنسبة الى المصراع السبق وبغيره منه اى من هذا الفصل قوله رسيل  
على الفعل وهم يكونون وقول الحامسى وشكران شيئا على النفس قولهم ولا ينزرون يعمل  
حين يقول لغير يا سهم ونفا حكمهم اى نحن نفر من يد من قول غيره واحد لا يكره  
الاعراض علينا فلا بانه بالميل الى الهيئة والميل انما قال بغيره لان ما الاية  
يشمل كل فعل والهيئة متمم للقول فالكلام لان لا بنت وبان في الصل المعنى بل كلام  
الله ثم سما نه اجل واعلم وكيف لان الله اعلم ثم الفن الاول بقوة الله ثم توفيقه  
واباه امثال في اتمام الفنيين الاجزين بداية طريقه الفن الثاني علم البيان قدمه  
على البدء للا حجاج اليه نفس البلادة وتعلق البدء بالتوابع وهو علم اى ملكته  
بقدر بها على اورا ك جزئية واصول وقواعد معلومه يعرفه ابرا المعنى الواحد  
اى المدلول عليه بكل ام م بن لنقضي الحال بطرق ونز الكيب مختلفة في موضوع الله  
عليه اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح  
والواضح خفي بالنسبة الى الواضح فلا حاجة الى ذكر الحفا وتعقيب لا خلاف بالوصف  
يخرج موقفه ابرا المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة والدعم في المعنى الواحد  
للاستغراق العرف اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المستكمل دا وته فله عرف واحد  
ابرا معنى واحد قولنا بوجود بطرق مختلفة لم يكن يبرز ذلك عالم بالبيان ثم لما  
لم يكن كل ول لان ه قابلا للو موضوع والخفا اراد ان يشير الى تقديم الدلالة وتعيين  
ما هو المقصود وهنا فقال ودلالة اللفظ يعني دلالة الوصفية وذلك لان الدلالة

هو منه اليك



هو كون الشيء كسبب من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان  
 لفظه دلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة الخطوط والعدد والقياس والاشارة  
 ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للموضع مدخل فيها او لا فالاول هو المقصود  
 بالنظر ههنا وهو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاتصال بالنسبة الى العلم  
 بوضع هذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة لسان على الحيوان  
 الناطق او على جزء كدلالة لسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة لسان  
 على الفتح كذا يسمى له ولا اى الدلالة على تمام ما وضع له وضعه لان الواضع  
 وضع اللفظ تمام المعنى ويسمى كل من الاجزاء من اى الدلالة على الجزء والخارج  
 عقلية لان الدلالة اللفظية على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل بان  
 حصول الكل والمفرد من استلزام حصول الجزء والالتزام والمنطوقون يستدلون  
 الثلاثة وبنية باعتبار ان للموضع مدخلا فيها ويحصلون الوضعية بالقبال لفظية  
 والبطنية كدلالة الدخان على النار ويحصلون الاول من الدلالات الثلاثة بآلة  
 يتلحق اللفظ والمعنى والاشارة بالضمين لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له  
 والثالثة بالشرام لكون الخارج زما للموضوع له فان قيل اذ فرضنا لفظا  
 مشتركا بين الكل وجزئه ولا زمة كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم و  
 الشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على الجميع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم ففهمنا  
 او الشعاع انشرا ما فقد صدق على هذا الضمن والشرام انها دلالة على تمام  
 له واذا اطلق على الجرم او الشعاع صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء  
 الموضوع له ولا زمة وح ميقض تعريف كل من الدلالات الثلاثة بآلة

فان جواب ان قبل الحقيقة ما حوزة تعريف الامور التي يختلف باعتبار اضافات  
 حتى ان المطابقة للدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له و  
 الضمن للدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والشرام الدلالة  
 على لازمة من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتكون هذا بقيد عما دعي  
 شه ذلك الشيا في الذين البه وشرط اى الشرام القروم الذهني اى كون  
 المعنى الخارج كجست يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذين حصوله فيه اما  
 على القول وبهذا تناقض في القراين والامارات وليس المراد بالقروم عدم  
 انفكاك تعقل المدلول للشرام من تعقل المسبب في الذين اصله انشرا  
 البهين المعبر عنه المنطقيين ولا يخرج كثير من مع الجازات والمنايات  
 عن ان يكون مدلولات الشرامية ولما تامة الاختلاف بالموضوع في دلالة  
 الشرام ايضا وتفيد القروم بالذين اشارة الى انه لا يشترط القروم الخبي  
 تامة كالعنى يدل على البهر الشرام لا نه عدم البهر عما من شأنه ان يكون بصيرامع  
 الشا في بينهما كخارج ومن نازع في اشتراط القروم الذهني فكانه زاد  
 بالقروم القروم البهين يعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسبب والمضن  
 اشرا الى ان ليس المراد بالقروم الذهني القروم البهين المعبر عنه المنطقيين  
 بقوله ولولا عفا والمطابق يعرف مما يقبته ولو كان ذلك للقروم مما يقبته عفا  
 المنطقيين يعرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او مجرد يعنى العرف  
 يعنى العرف كذا من كالمشرع والاصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك  
 والابراد المدكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الموضوع لا ياتي







والثانية التشبيه أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبنى عليه الاستعارة التشبيهية مطلق  
 أهم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه مبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فثبت  
 بالغير لا يعود إلى التشبيه المذكور الذي هو اخص ما يقال من أن المعرفة أو العبدت فان  
 عين الادلة فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة هو الدلالة هو مصدر قولك تشب  
 فلانا مع كذا اذا بدت له على مثله امر لا مرة متبع وهذا مثل بلبل فاعلى زيد عروبا في  
 زيد وعروبا والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا أي في علم البيان ما لم يكن أي الدلالة على  
 من رله امر لا مرة متبع بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية كخرايت استداع الكلام  
 ولا على وجه الاستعارة بالكناية كخرايت المنيعة زلفار ما ولا على وجه التورية التي يذكر في علم  
 البديع من كونه لقيت برزق اسد وتقتى من اسد فان في هذه الثلاثة دلالة على ما ذكرته  
 امر لا مرة متبع مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما بقدر استعارة بالتحقيقية  
 الكناية لان الاستعارة الحقيقية ثابتة لا ظاهرا للنية في المثال المذكور ليس في شي  
 من الدلالة على مثله امر لا مرة متبع أي المصداق والمراد بالظفر معناه ما لا يحققي على كذا  
 في التشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على امر لا مرة متبع لا على وجه الاستعارة التحقيقية بل  
 بالكناية والتورية فثبت على وجه كذا في ربه اسد كجذف داة التشبيه كذا في قوله من لم ي  
 يحذف لاداة والتشبيه جميعا أي لشم فانهم يفتن على انه تشبيه بفتح الاستعارة لان  
 انما يطلق حيث يلزم ذلك المستعار له بالكلية كجمل الكلام فكلوا عنه صا كما لان براءة  
 المنقول عنه والمنقول اليه لول دلالة الحال وخوضي الكلام والمطر ههنا في داة  
 أي البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه التشبيه والتشبيه  
 واداة العرض منه وفي اقسامه اطلاق اركان على ان رتبة المذكورة اما

اركان التشبيه

بجاء رانها خروزة في تربية ارضي الدلالة على ما ذكرته امر لا مرة متبع بالكاف في غير ذلك  
 ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كاسد في الجدة  
 ولما كان الفرقان بين الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه متبع قانا جاد اداة انة ذلك  
 قد تم بحسبها فقال طرفاه التشبيه والتشبيه به ههنا كالدور في المميزات والصوب العينية  
 والاصول أي الصوت الذي افعلى من كذا في كذا من فضاء النعم في السموات والسموات وهي  
 ريج الغم والعبارة المشتملة والترين والخرقة المرفوعة والمجند السام والحريرة الملوحة  
 وفي الشدة ذلك فثبت مع لان المدرك لا يغير مثله انما هو لولن كذا والورد وبالسهم رانجه لغير  
 وبالذوق طعم الرين وكذا وبس مدسة الجند السام والحريرة لغيرها لا نفس هذه الارجح لم يكن  
 استعارة التوفيق يقال بمرت الورد وشممت العبرة وقت الخرد طست الحرير او عقلت ان  
 في العلم والجمود ووجه التشبيه بينهما لونهما حتى اوراق كذا في المنقح والارض فتراها باعلم  
 بهن الملكة التي بعد ربها على اوراق كذا في نفس الوراق لا يخفى انها جهة وطريق الى اكل  
 كاهه لجمود وقيل وجه التشبيه بينهما لادراك العلم نوع من الادراك الجمود متفحصه لحن  
 الذي هو نوع من الادراك فانه واضح لان كون الجمود متفحصه لحن لا يوجب تشبيها  
 في الادراك على ما هو شرط وجه التشبيه اي لا يخفى ان ليس المقصود في قولنا العلم كجمود و  
 الجهل كالموت ان العلم اوراق كذا ان اجمود معها اوراق بل ليس في معنى ذلك كبرية  
 كما في قولنا العلم كالموت كما في كونها اوراق او متعلقان بان يكون التشبيه عقلي والتشبيه  
 كالميتة والنج فان المنيعة هي الموت عقلي لا عدم الجمود كما من شأنه ان يكون جيا او جبر  
 وذلك مثل العترة الذي هو محسوس مشموم وحق كبريم وهو عقلي لا تشبيهة نفس بغيره  
 الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ان بقدر المعقول محسوس وكجمل كالا

طرفة



لذلك المحسوس من حقيقة المبالغة والآن المحسوس اصل المعقول لان العلوم العقلية مستفاد  
من الحواس و ههنا شبهة اليها فتشبه المعقول يكون جعل الفرج اصلا والاصل فرعاً واما كان  
المشبه والمشبّه بالايديرك بالقوة العقلية ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل البنية  
والوحيات والوجدانيات اراد ان يجعل الحس العقلية بحيث يشبهها شيئا للضبط  
بتقليد الان قام فقال والمراد بالحس المدرك هو المادة باحدى الحواس الخمس الشهيرة في  
البصر والسمع والشم والتذوق والحس قد مل فيه في الحس بسبب زيادة قوتها او مادتها الجاهلة  
وهو المعلوم الذي فرض محققا من امور كل واحد منها متبادر بالحس كما في قوله وكان  
تحرر التيقن من باب جرد حقيقة والتيقن ورد امره في وسطه واذا ثبت الجبال او الصواب في  
الاعمال او التصديقي ما لا العلو اعدم باقوت شرع من راجع من راجع فان من العلم  
والباقيات والفرج والترجيح والترجيح محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادة ليس محسوسا لانه  
ليس بوجود الحس لا يدرك لانه موجود في المادة ففرع المدرك على هيئات محسوسة والمراد  
بالعقل احد ذلك الذي لا يكون مودلا مادة مدركة باحدى الحواس الخمس الشهيرة قد مل فيه  
الوحي الذي لا يكون الحس قد مل فيه اي ما هو جرد الحس بها اي باحدى الحواس الخمس الشهيرة ولكن  
لو ادرك الحس في هذه الهيئات وبهذا التفسير من العقل كما في قوله العقلية والمشرقة في جميع وصفه  
رذيق كايستحوال اي يقتضي ذلك لرجل الرجل الذي هو مدركه واما ان مصابيح ينفذ  
الامشرف اليه وسهام محذرة الفصل صافية بقلوبه وابواب الاعمال ما لا يدرك  
لعدم تقهها مع انها لو ادركت لم يدرك الحس البصر وما يجب ان يعلم هذا المقام ان مفرجه  
الاوداك يستعملية ومفكرة ومن ثمة تركيب الصور المعادة وتفصيلها والتعرف  
فيها واخراج اشياء لا حقيقة لها والمراد بانها المعلوم الذي ركبته المحيطة من الامور التي ادركت

المذكورة

الان

بالحواس الظاهرة وبالحواس باخرتها المحيطة من قدرتها كما اذا سمع ان القول شيء بل  
الحس كالتبع فاختار المحيطة في تصويرها بصورة البصر واخراج ما في الحواس كالتبع وما يدرك  
اي دخل في العقل ما يدرك بالقوى الباطنة وليس في الباطن كاللذة وهو ادراك ونيل ما هو  
عند المدرك كمال وغير من حيث ممكنة لك قال لم وهو ادراك ونيل ما هو عند المدرك اذ  
من حيث ممكنة لك لا يخفى ان ليس ادراك من العقليين بشي من الحواس الظاهرة وليس  
من العقليات العرفية لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس من الوجدانيات المدركة بالقوى  
الباطنة كالتبع والفرج ونعم والغضب كخوف ما في ذلك المراد من اللذة والام كية  
والا فالتذوق والام العقليان من العقليات العرفية وجهه اي وجه شبهة فيكون في معنى الذي  
عند اشترائي الطرفين فيه وذلك ان زيد والاسد يشتركان في كثير من الانبيات ووجهه كيوبي  
والجسمانية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه شبهة وذلك لا يشترك يكون حقيقة  
او كجسلا والمراد بالتجسيم ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما الا ما جعل العقل  
والناويل كوما في قوله وكان النجوم بين ووجهه مع وجهه من الظاهر والغير للبل وروني واما  
والغير النجوم سمون لاح منهم ابداع فان وجه شبهة في اي في هذا المشبه هو الهيئة كاصلة  
من حصول اشياء مشرقه بعضه في جوايبه في علم اسود في اي تلك الهيئة غير موجودة في  
افني اسنن بين الابداح الا ما هو من العقل في ذلك وجود ما في المشبه به عن طريق العقل  
انه الغير لثان لما كانت البدعة وكل ما هو جمل كجمل صافها كمن يمشي في الظلمة فهاهنا  
للطريق ولا يامن من ان يبال طرودا شبهت البدعة وكل ما هو جمل بها اي بالظلمة  
ولزم لطريق العكس في اريد التمثيل ان شبهة لثان ما هو علم بالبور ان الله والعلم  
مقابل البدعة والجمل لما ان النور مقابل الظلمة وتمام ذلك في كون الله والعلم لثان

وجه الشبه



والبدء في الجمل كالعلمية في الجمل ان الثاني اي السند وكل ما هو علم ماله باطن وشراف في خواتم  
 بالحقيقة الباطنية والاول على خلاف ذلك ويكمل ان البدء وكل ما هو جهل ماله سواد  
 والظلم كقولك مثله سواد الفهم من جهل فلان مصاريفه يكتسب ان اثنان ماله باطن  
 وشراف والاول ماله سواد والظلم في السند في النجوم بين الدجاء والبنين بين الابداع كشيء  
 اي النجوم باطن في السند والاشياء اي الباطن في السواد او بالانوار اي الازهار موهنة  
 بالانوار اي لا معة بين البين السند في الحفرة في السواد في هذا السند بل في الجمل  
 ليس يملكون متلونا ظهر اشترك النجوم بين الدجاء والبنين بين الابداع في كون كل منهما شيا  
 واما من بين شي في سواد ولا يخفى ان قوله لاح يهتدون ابتداء من باب الغلب اي سن  
 لاح بين الابداع فاعلم من وجوب اشراك الطرفين في وجوب التشبيه وجعله اي وجبه  
 في قول القائل في قوله الكلام كالمع في اللطم كون التليل معلى واليثر مقفدان في السند  
 اعني ان لا يشترك في هذا المعنى لان النور لا يكتسب القوة والاشعة اذا لم يخف ان المراد بهما رتبة  
 فواحدة واستعمال الحكمة مثل رفع القاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام كما لها  
 صاير على الفهم المراد ان لم يوجد يعني فاسد ولم يقع به كما في المعنى في القوة والاشعة  
 بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر بل وجبه السند هو الصلاح باعمالها و  
 الغنى بما لها وما هو اي وجبه التشبيه في خارج عن حقيقة الطرفين بان يكون  
 تاما فيهما او جزءا منها فاما في تشبيه بوجه في نوعها او جنسها او فصلها كما يقال في الغنى  
 مثل ذلك كونها ثانيا او ثوبا او من الفطن او خارج عن حقيقة الطرفين صفة اي من غير تام  
 بها مودة اشراكها فيه فذلك السند اما حقيقة اي هيئة متلثة في الذات معرفة فيها وهي  
 حية اي مركة باحدى الحواس كاللحمية كجسمية اي الحقيقة بالاجسام كما يدرك بالبرهان

خارج حقيقة

قوة مرتبة في العنبرين الجذنين النقيين يتماثلان فيمتثلان اما العنبرين من الاول والاسكن في السند  
 نهاية واحدة والشراب الجسم كدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك في السند  
 وهو متصل في الذات كلفظ والسطح والحركات كالحركة في السند كخرج من القوة في الفعل على سبيل  
 وفي فعل المتعد بره الحركات من الكيفية من محج وما يصل بها اي بالذات كالحركات في الفعل  
 ونصف بها الشخص بالعلم في القوة في مجموع الشكل واللون والصفات البكاد الى صلب  
 بهما الشكل والحركة او بالجمع عطف على قوله بالبرهان في السند في القوة في السند في السند  
 معالج بهما الصالحين يدرك بها الاضداد من السمات الضعيفة والقوية والنيق بين  
 بين والصوت يحصل من التبرج المعلوم للفرج الذي ارسى عطف في السند في السند في السند  
 حنيف مقادير السند في السند في السند في السند في السند في السند في السند في السند  
 بحسب القوة والمقاومة وضعفها او بالذوق وهي قوة منه في السند في السند في السند  
 التي من السند كالحركة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة  
 مرتبة في رتبة في مقدم الدجاء السند من السند او بالذوق وهي قوة سارية  
 في السند يدرك بها الملوحة من الحرارة والبرودة والرطوبة والهوسه بده  
 الاربعة وهي اويل الملوحة والادب ان منها في السند في السند في السند في السند في السند  
 وهي كبقية صفة عن كون بعض ان فرار خفض وبعضها ارتفاع والمدسة وهي كبقية صفة  
 عن السند وضعف الاربعة والدين وهي كبقية بها يفتق كجسم في السند في السند في السند  
 يفتق عاين والفعل وهي كبقية بها يفتق كجسم في السند في السند في السند في السند في السند  
 بها اي بالذات كالحركة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة والملازمة  
 عطف على حصة كالكيفية العنبرية اي الحقيقة بالاجسام كما يدرك بالبرهان

يقتضي قول العزالي ان يكون  
 قوام غرضه في السند في السند في السند  
 والذوق كبقية بها يفتق كجسم في السند في السند في السند في السند في السند



قوة النفس معدة ان كتب العلم وادراك النفس كجول صورة الاشياء عند  
وقد يقال ان معنى افرد العصب من حركة النفس مبدأ ارادة ان تقوم وادرك  
يكون النفس مخطئة بحيث لا يكون لها العصب بسببه ولا يضطر عنها اجابة المكونه وحده  
الغبار مع عزيمة من الطبيعة من ملكة تصيد عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدره و  
الطبيعة وغير ذلك اما انما فيه عطف مع قوله اما حقيقة ونفع بالافاضة لا يكون بينه  
مفردة في الذات بل يكون معنى متعلق بالثاني كماله الحجاب شبهة بحجة بالشمس فانها ليست  
بينه مفردة في ذات الحجة والشمس ولا في الحجاب قد يقال ان كلفني على ما يقابل الانعكاس  
الذي لا تحقق له الا كجيب اعتبار العقل في المفتاح اشارة الى انه مراد منها حيث قال  
الوصف العقلي منحصرا في حقيقته كالتبعية المتفانية وبين اعتباري وليس كالتصاف  
الشيء بكونه مطلوب لوجوده والعدم عند النفس او كالتصاف بشيئ لصدري وهي محو  
والتصا لوجه الشبه تقسيم افرد موانه اما واحد واما بمرته الواحد لكونه مركب من متعدد  
تركيب حقيق بان يكون وجه الشبه حقيقة عتمة من امور مختلفة او اعتبارا بان يكون  
هذه اشهرها العقل من عدة امور كل منها هي من الواحد واما بمرته عتمة وعقل  
واما متعدد وحلف مع قوله اما واحد واما بمرته الواحد والمراد بالمتعدد وان ينظر الى عدة  
امور ويقصد اشتراك الطرفين من كل منها لكون كل منها وجه الشبه بخلاف التركيب  
المتمثل بمرته الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة  
المشتركة او في الحقيقة المتكتمة منها لذلك هي المتعدد ايضا حتى او عقلي او مختلف بعينه  
وبعضه عقلي والحق من وجه الشبه سواء كان تجامه متبا او ببعضه طرفه حسيان  
اي لا يكونان يكون كجهما او احدهما عقلي لا يمنع ان يدرك بالحق من غير كجيب

خارج لخصا

تقسيم آخر

في قوله

فان وجه الشبه مراد من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقل انما يدرك العقل دون  
او المدرك كجيب لا يكون انما هو اوقافا بكم والعقل من وجه الشبه اعم من كجيب لوان يدرك  
بالعقل من كجيب كجيب لوان يكون طرفه حسيين او عقليين او احدهما عقلي او عقلي  
اولا اشياء في قيام المعقول بالمتصور او ادراك العقل من المتصور شيئا او ذلك العقل  
الشبه لوجه العقل اعم من التشبيه لوجه كجيب بمعنى ان كجيب فيه التشبيه لوجه كجيب  
العقل من غير كجيب وان قيل هو اعم وجه التشبيه مشترك بينه ضرورة اشتراك الطرفين  
فيه فهو كما ضرورة ان كجيب يمتنع وقوع الشكر فيه وكجيب ليس بكل فله ضرورة ان كل  
كل حية فهو موجود في المادة خارج عند المدرك ومثل هذا يكون ان قربا ضرورة وقوع  
التشبيه لا يكون حسي فلهذا المراد يكون وجه التشبيه حسيان او ارادة اي جزئية  
بجيب كالحكمة التي يدرك بالبعد قربا منها كالحكمة في المواد او كالحال ان وجه التشبيه اعم  
او مركب ومنه وكل من الاولين اما حسي او عقلي والجزء اعني او عقلي او مختلف في  
شبهه والاشكال العقلية طرفا اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه بعقلي او  
فقد رت ستة عشر فاما الواحد كجيب كالحكمة من المعبرات والحقايق فغا الصورت  
من المسموعات وعيب الراجح من المسموعات ولذلة العلم من المدونات ولين ليس  
من المسموعات فيما مر في تشبيهه بالورد والصوت الضعيف بالمس والتكلمة بالغير و  
الترين بالحد والحد لاعم بالحد في كون الحقا من المسموعات والعيب من المسموعات  
واللذة من المدونات تسامح والواحد العقل كالجبراع عن الفائدة والحكمة عن وزن  
الحكمة اي الشيء وقد يقال جبراء جبراء بالمد والهداية اي الدلالة الى طريق الوصول  
المطلوب وسببه النفس في تشبيهه وجود الشيء القديم المتبع بعد مد في طرفه عقليان

الاول السبعة  
الواحد

الثلاثة العقل











من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله عليه و هو سواد هتكم اي تخير و استهزاء يقال للبيان  
ما يشبه بالاسد و التعليل عام كل من المثلين صالح لليلج و الحكم و انما يفرق بينهما بحسب المقام  
فان كان المقصد اطلاقه و طرافته و ان يشترط و كبره و جبره فليج و لانه فتم و قد سبق الى  
الا و انما نظر الاطلاق في اللفظ ان و هو الشبه في قولنا البيان هو الاسد و للتعليل هو عام و هو  
و المترك من الطرفين ما عدا الرصعين المتضادين و فيه نظر و انما اقولنا ان كان  
في التعداد اي في كون كل منهما مفاد و لا فرق لا يكون هذا من التلج و الحكم في شي كما اذا  
قلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل و معلوم انما اذا و انما التبرج بوجه الشبه  
في قولنا للبيان هو اسد علي و تهكم لم يثبت لنا الا ان نقول في الشجاعة المكون كاصل  
في الجبان انما هو ضد الشجاعة فتمت لنا نقاد و مما منزلة الشبه و جعلنا و كبره و كبره و كبره  
عاسيل التلج و الهز و اداته اي ذات الشبه الكاف كان و قد سبق عند الطوق  
فيكون كبر من غير قصد الى الشبه سواء كان كبر جارا و متعاقبا كان زيدا او كذا  
قدم و مثل ما في معناه مما سبق من المماثلة و كذا و ما يودي هذا المعنى و ان سل في  
الكاف اي في الكاف كونا كلفه كذا و مثل و شبه كذا كان و كذا في الشبه ان يبين  
لفظ كذا في كذا لانه و تقدير كذا في قوله او كذا من استماره تقدير كذا و كذا و كذا  
و قد طبع اي كذا في كذا اي غير الشبه به كذا و كذا من مثل كذا و كذا كذا  
او ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالما و لا بمقدور و كذا في قوله بل المراد تشبيهها في  
نصارتها و بجهتها و ما يعقدها من الهلاك كذا في قوله كذا من الما و يكون كذا  
ثم يسبق في قوله كذا كذا كان لم يكن و لا حاجة الى تقدير كذا لان المقصود هو التلج  
و كذا من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف و اعتبارا مستغن عن هذا التقدير

أدوات التشبيه

التي

و من زعم ان التقدير كمثل ما و ان هذا ما يلج الكاف فيكون موقوف و قد يكون محذورا  
فقد سها سها و يشبه ان الشبه به الذي يلج الكاف فيكون موقوف و قد يكون محذورا  
على ما مر في الايضاح و قد ذكر فعل بني عيسى عن التشبيه كذا على زيد و اسد ان  
التشبيه و ادعى كمالا لاشبهه كذا على من مع التحقيق و طبع زيد اسد ان يكون تشبه  
لانه ان من الاشياء لعدم التحقيق و التحقيق و ان يكون مثل هذه الافعال غير من  
نوع خفاء و الاظهر ان الفعل يثنى حال تشبيه في القرب البعد العوض مع اي من  
التشبيه و لا غلب لغيره الى التشبيه و هو اي العوض العايد الى التشبيه بيان المكانة اي التشبه  
و ذلك اذا كان امر عارضا يمكن ان يخالف فيه و يدعي امثاله كما في قوله فان لم يكن  
الانام و انت منهم فان الملك بعض دم الدجال فانه لما ادعى ان الممدوح قد فاق  
الناس من سائر اصحابه و قد بنفسه كان هذا اطلاقا و لا يمنع راجع لهذا و قد  
و تبيان المكانة بان شبه كذا كذا الملك الذي هو من الدعاء ثم انه لا بعد من لفظ  
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم و هذا التشبيه ضخم و كذا لا يخرج او  
موقوف على المكانة اي بيان حال التشبه به على اي وصف من الاوصاف كذا تشبيه  
بافرد السواد اذ اعلم ان مع كون التشبه به دون التشبه و مقدر انما اي مقدر اجل  
التشبه في القوة و الضعف و الزيادة و النقصان كذا تشبيه اي تشبيه الثوب بالزبد  
بالتراب و قد مر اي شدة السواد و اقرب ما مر فروع مطلقا على بيان المكانة اي التبرج  
حال التشبه في نفس كذا و تقوية ثبوت كذا تشبه من لا يحصل من سبعة على كل  
يكون برقم على الما و فانك تتجد فيه من تقرير عدم الغابرة و تقوية ثبوت كذا كبره  
في قوله ان الفكر كجنت و تم فيه بالفضل لتقدم كذا و قد مر ان النفس بها

عنه التشبيه



وهذه الاقسام لا بد من تبيين ان يكون وجه الشبهة المشبهة به اسم وموعد شهرته وان يكون  
 بوجه الشبهة المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية والاشهرية لكن نفقني  
 ان بيان المكان وبيان ان يكون الشبهة المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني  
 ويعلم ان في الثاني وكذا بيان مقدار لا نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 بمقتضى ان نفقني الاثنية او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 مرفوع عطف على بيان المكان ان يكون المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني  
 او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 حرفا حديثا بدين كما في الشبهة ثم فيه يخرج من المسك موجه له حيث يراه انما استطرف الشبهة  
 في هذا المشبهة بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 مستطرف غريب واستطرف بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 المشبهة بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 قوله ولا قدوة في نفقني ان يكون المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني  
 خطا لا ين ويدر ما ينمو من مواعيد نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 الكبريات في ما كان مستطرف بها واول ما يراه في اطراف الكبريات فان صورة القال انما  
 باطراف الكبريات يندر حضوره في الدفن نذره بجر من المسك موجه له حيث يراه انما استطرف الشبهة  
 عند حضور صورة فنستطرف في هذه عنان بين صورته بين عتبة عذبه وقد بعوا  
 الغرض من الشبهة المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 وذلك في الشبهة المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار

وبدا الصبح كان غرة وهي باض في جبهة العرس فوق الدرع وتغيرت لسانه  
 وجهه كليله عينه ممدوح فانه فقد لا يهاجم ان وجهه كليله عينه ممدوح من الصبح في الوضوح  
 والغباء في قوله عين ممدوح وانه على اتعاف الممدوح بمعرفة حق الممدوح وتعلم شأنه  
 عند الكاخرين بالاصفا اليه وان يتبع له وعلى كماله الكرم حيث ينفذ البشرو  
 الفلاحة عند السماع المديح والتعجب لثاني من الغرض العابد الى المشبهة به بيان انما  
 به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 هذا في الشبهة المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 احد الشياطين مشبهها والاخر مشبهها به انما يكون او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني  
 حقيقة كما في الغرض العابد الى المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 في امر من الامور من غير قصد ان يكون احد ما فقا والاخر ايداء سوء وجبت له زيادة  
 والنفقان اولم يوجد قار حسن ترك المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 مشبهها ومشبهها به اخر من ترجح احد الخلف وبيان في وجه الشبهة لقولنا تشابه ومعنى او بوجه  
 ودرم من مثل ما في الكلام عين شبيب فواسه او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 اسبل الدمع والعترة او اسطل واسبل السماء فالباء في قوله بجر للتعدي به وليست بزيادة  
 على ما نرى بعينهم ام من بجر في لنت الشرب كما اعتقد القائلين ان بجر في لنت الدمع ترك  
 الشبهة في القائلين به بجر عند زيادة الجمع بين الشبيين في امر المشبهة به اسم او بوجه العباد ان كان من الاربعة نفقني الاثنية بل نفقني ان يكون المشبهة به اسم مقدار  
 في وجه الشبهة بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبهها والاخر مشبه به لغرض  
 من الغرضين وسبب من انساب مثل زيادة الاتهام وكون الكلام فيه المشبهة  
 غرة العرس بالبحر وعلى المشبهة بالبحر غرة العرس متى اراد ظهور مبرزة علم انشده



أي من ذلك الميز من غير قصد المبالغة في وصف قوة العرس البياض والنبط  
 وفراط الملاوة نحو ذلك ولو قصد شي من ذلك لوجب جعل القوة مشبها بالبحر مشبها  
 وموأي النسبة عينا للطرفين أي المشبه والمشب به أربعة اقسام لأنه إما كونه  
 مفردا بمفرد أو بما المفردان غير مفيد من كونه كجاء بالورد أو بمفردان لغو لم يكن له  
 من سبعة على ما مثل موكالرا ثم مع الماء فالمشبهان على المفيدان لا يحصل من سبعة شيئا  
 والمشب به موكالرا ثم المفيد يكون نفسه مع الماء لأن وجه المشبه هو النسبة بين الفعل  
 وعدمه وهو موقوف على اعتبار جزيين المفيدين أو مطلقان أي واحد كما مفيد والآخر  
 غير مفيد لقوله والشمس كالمرة في كلف الأثل فإن المشبه به وهو المرة مفيد بكونه في  
 كلف الأثل بخلاف المشبه به الشمس فكأنه في كلف الأثل كلف الأثل بالشمس فأنشد  
 مفيد دون المشبه به وإن النسبة مركب مركب أن يكون كل من الطرفين كشيء حمله  
 من مجموع شيئا فلهذا من ذلك ما صفت فيه عادات شيئا واحدا كما في بيت ابن ركان ما شاع  
على ما سبق تخفيفه وإن النسبة مفرد بمركب كما مر من النسبة النقيض وهو مفرد بإعلام ما قوت  
 لشأنه مما راع من زجره وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب المفرد والمفرد  
 اجمع شيئين إلى أنهما على كثير ما يقع الالتباس وإن النسبة مركب مفرد لقوله يا ساجي  
تفتيح أي بلغت أفصاه أي أجهدها في التفرد بالغا أقصى نظركي مراد بوجه  
 كيف تصور أي تصور قد فالتما يقال صورة الله ثم صورة حقه فتصور ربها وإن النسبة  
المميزة بغير قدش أي خالصة من الزيادة فهي كذا تفردوا أشد حفة ولأنها المقصود بالنظر  
 فكأنما موأي ذلك أنها المشتمل على موصوف مع أي ليل في قمر من الزمان بانفردا  
 قد تفتحت من ضوء الشمس حتى سارت فغربت في السواد فالمشبه مركب المشبه به مفرد

74

وهو غير اليمين فثبت في النفس باعتبار الطرفين وهو ان عدد طرفيها ما يطوف هو ان  
 يكون اولها باليمين على طريق العطش بوجه ثم باليسار بها كذلك كقوله في هذه العناب  
 بفترة استبداده باليد وان طوبى لها بعضهما ويا ليت بعضها لذي وكرا العناب وكشف  
 وموارد التمر اليها لاشبه الرطب الطري من ثلوث اطراف العناب واليسار القيق منها  
 بالحق اليها لا وليس اجتماعها بينة مخصوصة بعينها ويقصد لثباتها ان ذكر اولها باليمين  
 ثم المشبه بها على الرطب المقروق وهو ان يوازي المشبه والمثبه به ثم اخذ اخر لقوله اليسار  
 اى التليد والراكية منك الوجوه وانما يرد اطراف لالتف وروى اطراف لسان ثم  
 وهو محرر لغيره وان عدد طرفه الاول يقع المشبه دون الثاني فثبتته لقوله فقد  
 اجبت حاله لتمامه باليمين وان عدد طرفه الثاني يقع المشبه به دون الاول فثبتته كجمع  
 لقوله بان يراى من الصباح اي عند مجده ول كان الوماش فاما لم يسم ذلك الا بعد اى التام  
 البدن من لولوا من عند اى منظم او مرد ووجب الغمام او اجمع جمع افران وهو وروى  
 نور شبه ثمره بثلثه كذا ويا اعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين كما عيّل وهو اى  
 المشبه لغيره وجهه وصف منزه من مفرد اى امرين او امور ثام في تشبه الثمرات و  
 تشبه من لا تقع مع التباين وتشبه الشخص بالبردة في كثرة لاشل وبغز ذلك جده اى  
 من مفرد الساكن بلونه غير حقيقي حيث قال المشبه منه فان وجهه وصف غير حقيقي وكان  
 منزها من عدة امور فخص باسم التمثيل كما في تشبه مثل اليهود بمثل الكفار فان وجهه  
 وهو حرمان الاشفاق بالبلغ مانع مع الكثرة التعبد كسفي به مود وصف كسب من مفرد  
 وليس كحقيقي بل موعايد التوهم واما غير لم يسم وهو كلاله اى بخلاف التمثيل يقع  
 بالكون وجهه منزها من مفرد وليس كحقيقي وعند السالكه ان يكون منزها من

تَسْمِيَةُ

نفسیم یار الوجب



ولا يكون دمجاً واعتباراً بل يكون حقيقياً فتشبهه الشرايا بالفقود المنزلة قبل من الجورون  
 الشكاك وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه لا يخلو وهو ما لم يذكر وجهه من  
 الجمل وهو ظاهر وجهه او من الوجه المذکور وهو ظاهر وجهه كل وجه من له من ذلك  
 كونه كما لا يندد منه لا يدرك ان الذي هو قول بعضهم ذكر الشيخ عبد الغفار انه قول من  
 بني مهلب للشيخ وذكر جاز الخ في قول لا نارية فالتشبه في ذلك فاستلقت عن منها  
 بهم افضل فقلت عبارة لابل فلان ثم قالت كلتم ان اعلم اياهم افضل هم كالحلف  
 المعروف لا بدري ابن طر فاما اي هم متساويون في الشرف فينبغي تعيين بعضهم فاستلقت  
 افضل منه مما اياها اي كالحلف المعروف متساوية البراءة في الصورة فينبغي تعيين بعضها  
 طر فاد بعينها وسما لكونها مفرقة مقمة كواكب كذا يره وايضا منه اي من الجمل وقوله  
 منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيم الجمل من تقنيات  
 مطلق التشبيه اي من الجمل لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون  
 فيه اياها وجه التشبه كونه كذا كذا منه كذا كذا وصف التشبه به وحده اي الوصف الذي  
 بوجه التشبه كقولنا هم كالحلف المعروف لا بدري ابن طر فاما دمه كذا كذا وصف التشبه  
 والتشبه به كليهما لقوله صدقت عنه اي صدقت ولم تصدق هو اوجه في عاوده في  
 فلم يكف بالثبوت ان جنته وذاك اي اناب ربه يقال فعله فلان في روق شيا به وريعه اي  
 اوله واما به ريق المطر وريق كل شئ في فصله وان رطفت عن الجمل في طلب وصف التشبه  
 اعني المدوح بان عطاياه فابطل عليه عرض ولم يعرض وكذا وصف التشبه به في  
 الثبوت بانه اصيلك اجته او رطفت عنه والوصفان متفرقان بوجه التشبه في ان  
 في حاله الطلب عدمه وحال ان قبله عليه ال عواض عنه واما حصل عطفنا

مجلد وهو ما ذكر وجهه لقوله وتفرقه في صفاءه وادبني كالتالي وقد بينح ذكره ليعتق  
 اي بان يذكر مكان وجه التشبه بالتشبه اي يكون وجه التشبه في هذا التشبه بباله كذا  
 في بكلمة لقولهم للكلام العجيب هو كالحل في الكلام ان الجامع فيه لارها اي وجهه  
 في هذا التشبه لانه كالأداة وهو مبدل العجيب لانه المشترك بين الكلام الفصل كالأداة في  
 من خواص المعنويات وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجه التشبه وهو انه لا يخلو  
 وهو لا يخلو منه من التشبه به من غير دقيق نظر لظهور وجهه في بادى الرى  
 اي في ظاهره او اجعلته من بدال امر يد واي ظهور ان جعلته مهورا من بدال شفا  
 في اول الرى وظهر وجهه في بادى الرى اما لكونه امر اجليا لا تفصيل فيه فان  
 اسبق الى التفصيل من التفصيل لا ترى ان اول ذلك لاثان من حيث انه شئ اذ  
 او حيوان اهل وادهم من ادراكه من حيث انه جسم حاسس متحرك بالارادة فالحق  
 اولكون وجه التشبه لطيل التفصيل مع عليه حضور التشبه به الذوق عند حضور التشبه  
 لغرب التشبه بين التشبه والتشبه به اذ لا يخفى ان ايشي مع ما يشبهه سهل حضوره  
 ما لا يشبهه كالتشبه بكثرة الصغيرة بالكورة في المقدار والخل فانه قد عثر في وجه التشبه  
 تفصيل اعني المقدار والشكل الا ان الكورة غالب كحضور عند حضور كورة او مطلقا  
 عطف على قوله عند حضور التشبه ثم عليه حضور التشبه به في الذوق مطلقا يكون المكرة  
 اي التشبه به على الحسن فان المنكر على الحسن كصورة القمر غير متخف سهل حضورهما  
 لا يتكرر على كس صورة القمر متخفا كالتشبه اي التشبه الشمس بالبراة المجلدة في ان  
 والاستنارة فان وجه التشبه لتفصيله لكون التشبه به اعني المدة غالب كحضوره في الذوق  
 المعارضة كان من القرب المكر للتفصيل اي وانما فان قلة التفصيل في وجه التشبه



غلبة حضور المشبه بربيبية او تشكرا عما يحسن سببا لظهوره المؤدى اليه  
 مع ان التفصيل من سباب الغراب لان قرب المشبه في صورة الاول والتكرار على كذا  
 في الثانية تعارض كل منهما التفصيل لولا انهما قد قضاها في سرعة اشغال من المشبه الى المشبه به  
 فينبو وجه المشبه انه امر جلي لا تفصيل فيه فيفسر سببا لا يتبدل واما بعيد قريب فلفظ على ما قد  
 مبين وهو كذا في اي حال يقتضي فيه من المشبه الى المشبه به لا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم  
 الظهور في التماز وجهه في بادي الرأي وذلك في عدم الظهور في المشبه التفصيل لقوله  
 والشمس والمرآة في كذا ان مثل فان وجه المشبه فيه من التفصيل على ما سبق ولذا لا يقع  
 في نفس الرأي للمرآة الدائمة ان الخطر ان لا بعد ان يستأنف فاما يكون في نظره  
 او دورا في لند و حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المشبه كما مر في تشبه السفع  
 بمار الكبرية واما مطلقا اي وند و حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه دجيا كناية لا غير  
 او مر بها جليا كاعلام يا قوت فتشوة على رماح من بزرجد او مر كبا عقليا كمثل اكمال  
 كعاراد قوله كما مر ان رة الى ان مثله في ذكرنا اننا اذ قلنا مكرره اي المشبه به على  
 وحس لقوله الشمس والمرآة في كذا لاشل فان المرسل ربما ينقض عمره ولا يتفق له ان  
 يرى مرآة في يد لاشل فالغراب فيه اي تشبه الشمس والمرآة في كذا لاشل من وجهين  
 احدهما كثرة التفصيل في وجه المشبه والثاني فله التكرار على كذا فان قلت كيف يكون  
 مذكرا لظهور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه المشبه قلت انه فرع الطرفين وكمال مع  
 والمترك المعنى بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا اندر حضورهما في التمازات التي  
 الى ما يحكمها ويصلح سببا للتشبه بينهما والمراد بالتفصيل ان سطره انظر من وصفه هو  
 الشيء واحد او التكرار في ان يعبر في الاوصاف في جودها او عدمها او وجود البعض وند

البعض

البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال يبيع اي تفصيل  
 كما وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف فبيع بعضا لا يغير وجود بعضها  
 بعضها كما مر في قوله تلك رويها يبيع رويها بالادوية كذا في سائر ما لم يغير  
 بدان فاعبر في السبب لاشل واللون واللحان وترك لا يقال له بدان ونفاه  
 وان تغير الجميع كما مر في سببه الغراب بالاعتقاد المألوف الموزع باعتبار اللون والكل  
 وغر ذلك كل كان التركيب جليا او كان عقليا من امور الغر فان المشبه يكون  
 تقابله اكثر المشبه البليغ ما كان من هذا القرب اي من البعيد الغريب من  
 القرب المتبدل للغراب اي لكون هذا حرا بها غير متبدل وان يل الشيء بعد الشيء  
 في نفس اللفظ وانما يكون البعيد الغريب بليغا اذا كان تشبه لفظ المعنى وقوة  
 او يرب بعض المعنى البعض وبنا وان على اول ورد ان السابق فيتمخ الى  
 نظره على وقد يتوهم في التشبه القريب المتبدل بما يحمله غرابا ويخرج عن الابتدال  
 لقوله لم يلق هذا الوجه خمس مرات ان بوجه ليس فيه جيا تشبه بالشمس مبين الى  
 حديث كذا وما فيه من الدقة والكفا واخرجه الى الغراب وقوله لم يلق ان كان من  
 يبيع الغراب فالتشبه كذا بزمج وان كان في الحقيقة يبيع فاعبر وعارضة فهو فعل يبي  
 تشبه اي لم يلق في كذا البها والابو ليس فيه جيا وقوله عارضة مثل النجوم و  
 اي لوامع لولم يكن للتأنيات قول فالتشبه العزم بانهم يتبدل الا ان اشراط عرا  
 الا قول اخرجه الى الغراب وليسمى هذا التشبه المشروط لتفصيل المشبه او المشبه به  
 لهما بشرط وجودي او عدمي بدل عليه مركب التلقا او سباق الكلام واما عقليا  
 اي والتشبه عقليا راد انه اما مؤكدة وهو ما قد قف وانما مثل وهو مر السبب على كل

تقسيم بار كذا



من الكتاب من أي ومن المذكرة ما صنف المشبه إلى المشبه بعد حذف الآداة نحو البرج لغير  
 أي قبلها والآلات طرف والمكان قد جرى والمكان أصل هو الوقت العدم إلى المغرب بعد  
 من الآلات العلية كبري وصف بالصفة كقولهم درب هنا الفراق اصيلة وجهي كلا  
لونها مستب فد مستب صل صوت وشمار الشمس فبينة كهن لما أي على ما والله  
 الفقرة في الصفاد والبيان في هذا المشبه مذكور ومن الناس من لم يفرق بين الكلام  
 وبينه ولم يعرف بكانه من جهة من ذهب بعضهم إلا أن اللحن إنما هو في الكلام وكرههم  
 في الورد الذي سقط من التثنية بوجه الماء وبعضهم أن الأصل هو التثنية الذي  
 له العمل ووقف ووجهه رقة الذي أصغر غير ذلك رقة سقط منه على وجه الماء ووقف  
 الوجوه عن أي من البيان أو مرسل على ما مذكور وهو كلاً في أي ما ذكرناه في صفاد  
 التأكيد المستفاد من حذف الآداة المشرك بين الظاهر بين المشبه على المشبه بكماله  
 من الأمثلة المذكورة التي فيها آداة التثنية والتثنية باعتبار الغرض ما مقبول وهو  
 الواقع بأداة أي بأداة الغرض كان يكون المشبه بأداة أي بوجه التثنية  
 بيان كمال أو كان يكون المشبه به لم يثنى فيه أي في وجه التثنية وكان التثنية  
 بالكل أو كان يكون المشبه به لم يثنى فيه أي وجه التثنية معروضة عند المناسبات  
 بيان الامتنان أو مردود على مقبول وهو كلاً في أي ما يكون فاعلم أن  
 الغرض بأن لا يكون على شرط القبول كما سبق فاعلم في تقييد التثنية بحسب القوة و  
 الضعف في المباني باعتبار الأركان أربعة والمشبه به مذكور في جميعها فالمشبه به مذكور  
 أو محذوف وعلى التقديرين فوجه التثنية مذكور أو محذوف على التقديرين فاعلم  
 أن مذكور أو محذوف فغير ثمانية فصل واعلم مراتب التثنية قوة المباني إذا كان

تقسيم باعتبار الغرض

خاصة

اضلاع

اضلاع المراتب بعد ما باعتبار تكرار كانه أي التثنية كلها أو بعضها أي بعض الأركان  
 فقولهم باعتبار متعلق بالاضلاع الدال عليه سرق الكلام لأن أعلى المراتب ما يكون  
 بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة وإنما قد بذلك لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف التثنية  
 كونه كلاً لا سداً ويزيد كانه ثبوت الشيء قد يكون باختلاف الآداة كونه كلاً لا سداً  
 ويزيد كلاً لا سداً قد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بانه أن ذكر الجميع فهو  
 المراتب أن حذف الوجه والآداة فاعلم ما والمنتوسط وقد توثق بعضهم أن قوله بغير  
 متعلق بقوة المباني فاعلم بانه لا قوة مباني عند ذكر جميع الأركان فالأمانة  
 وجهه وآداة قطعاً دون حذف المشبه كونه كلاً لا سداً مع حذف التثنية كونه كلاً لا سداً  
 الأجزاء عن زيد ثم الأمانة بعده المراتب حذفاً أما وجهه وآداة كذلك في قوة  
 أو مع حذف المشبه كونه كلاً لا سداً ونحو كلاً لا سداً عند الأمانة عن زيد ونحو زيد سداً في  
 الشيء كونه كلاً لا سداً في الشيء عند الأمانة عن زيد ولله غير بما بيان بيان بيان  
 أي ذكر الأداة والوجه جميعاً مع ذكر المشبه وبدونه كونه كلاً لا سداً في الشيء كونه كلاً لا سداً  
 في الشيء كونه كلاً لا سداً عن زيد وبيان ذلك أن القوة أما بعدم وجه التثنية فاعلم أن المشبه  
 على المشبه بانه هو موقوفاً على الوجهين جميعاً فلو غايت القوة وما نقل عنها فلا قوة  
 له وما شغل عنه لهما فقد فهو متوسط وكيفية البيان هذا هو المقصد الثاني من مقاصد  
 علم البيان أي هذا بحث كيفية البيان والمقصود والاصل في النظر إلى علم البيان هو  
 البيان ذاته بآلة اختلاف الطرق دون كيفية بيانها لانه كانت كلاً لا سداً للبيان إذ  
 للاستعمال في غير ما وضع لرفع الاستعمال ما وضع له جرب العادة بالبحث عن كيفية  
 أولاد وقد بعد أن ما بلغوا بيان كيفية البيان والعقيلين الذين هما في الاستعداد

بحث الحقيقة الخبا



وان كثر ترك تعقيب لئلا يتوهم انه مقابل للشيء في الدلالة حقيقة ان اصل فعل بمعنى قال  
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حقه والاشبه ثم نقل الى الكلمة الثانية والاشبه  
في مكانها ان اصل والتا فيها للتعقل من اللفظية الى اللفظية وفيه ان استعمال الكلمة  
فيما هي في معنى وصفت تلك الكلمة في استعمالها في اللفظية اي وصفت له في استعمال  
به اللفظية في الكلام المشبه على تلك الكلمة فالظرف اعني في استعماله متعلق بقوله  
وصفت وتعلقه بالمتعلقة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاخر عند التأمل بالمتعلقة  
عن الكلمة قبل استعمالها في اللفظية حقيقة ولا مجاز او بقوله فيما وصفت له عن اللفظ  
فخذ هذا اللفظ من كتاب عن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له استعمال به اللفظية  
ولا في قوله كانه في الرجل الشجاع لان الاستغارة وان كانت موصوفة بالتأني لا  
ان المفهوم من حلق الوضوح انها هو الوضع بالتحقيق واخر بقوله في استعماله  
اللفظية عن المجاز المستعمل فيما وضع له في استعماله آخر غير استعمال اللفظية  
كالصلوة اذا استعملها اللفظية بغير شرح في الدعاء فانها يكون مجازا في استعمال  
في قوله وضع له في الشرع اعني ان كان الموضوع وان كانت مستقلة فيما وضع له في  
والوضع اي اللفظية ليعين اللفظية للدلالة على معنى بغيره لا يبدل بغيره في  
ايه ومع انه ما به بغيره ان يكون العلم باللفظية كافي في فهم معنى عند حلق  
اللفظية وهذا في اللفظية اي ما فهمه في اللفظية عند حلقها بغير علمها باو  
لان معانيها ليست في اللفظية نفسها بل يحتاج الى التفسير كلف اللفظية في استعماله  
لا يكون هذا في اللفظية وكلف عند من يجعل معنى في اللفظية وكلف في اللفظية  
انه مشروط في دلالة على معناه ان فردي ذكر متعلقه يخرج المجاز عن ان يكون

موضوعا باللفظية في معناه المجازي لان دلالة على ذلك المعنى انما يكون بغيره لا  
دون المشترك فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من اللفظية بغيره وعدم فهم  
احد اللفظية باللفظية لعارض لا مشترك لا ينافي ذلك مثلا عين في اللفظية  
على الظاهر بغيره مرة اخرى للدلالة على ان اللفظية بغيره فيكون موضوعا باللفظية في  
كثير من اللفظية بدل قوله دون المشترك دون اللفظية وهو هو لانه ان اريد ان يكون  
باللفظية في معناه الاصل موضوعه فكذا المجاز مضرورة ان اللفظية في قولنا ربيت  
اسد ابري موضوع للمجوز ان المفسر وان لم يستعمل فيه وان اريد انها موضوعه  
باللفظية في اللفظية لانه لا يتم المعنى الا على اللفظية فانه لا يبدل عليه بغيره  
بل بواسطة اللفظية لا يقال معنى قوله بغيره من بغيره ما نقتضيه من ارادة الموضوع  
لانه من بغيره بغيره بغيره في اللفظية من الوضع المجازي دون اللفظية لانه لا  
احد الموضوع في تعريف الوضع فاسد ولذا يجوز في اللفظية لان المجاز قد يكون  
له قرينة مفهومة لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف اللفظية المجازي دون اللفظية  
فانها اية حقيقة على ما صرح به صاحب المساج لاننا نقول باننا نعلم ان اللفظية لان  
اللفظية لا يستعمل فيما وضع له بل انما استعملت في اللفظية مع جواز ارادة اللفظية  
وهي اللفظية في اللفظية واللفظية في اللفظية لانه ظاهرة فاسد في اللفظية  
بعضهم ان ان دلالة اللفظية على معانيها لا يحتاج الى الوضع بل بين اللفظية واللفظية  
مناسبة ليعين بغيره لان كل لفظ على معناه لانه قد ثبت في جميع اللفظية  
لان هذا القول فاسد واما محموله على ما فهمه عن اللفظية لان دلالة اللفظية على  
المعنى لو كانت لانه كانه على اللفظية لوجب ان لا يكون اللفظية في اللفظية



وان كل احد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول من الدليل ولا يمنع ان يجعل لفظ  
 بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى الذي دون الحقيقة لان ما بان ذلك لا يرد  
 بالغير ولا يمنع نقله من معنى لا معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند اللطاف الا المعنى الثاني  
 وقد اورد له اي القول بذلك انه اللفظ له انه السكالك اي صرفة عن ظاهره وقال انه  
 عما عليه من علم الاستحقاق والتعريف من ان الحروف في انفسها خواص بها كالمفرد  
 كالكبر والاحسن والمنة والرخاوة والنوسط بينهما وغير ذلك تلك خواص يقتضي ان  
 يكون العالم بها اذا اراد في تعيين شئ مركب منها لفظ لا يهل التماس بينهما فبما  
 لفظ الحكمه كاللفظ بالبعد الذي هو حرف فو كالمركب من غير ان يبين واللفظ بالما  
 الذي هو شئ مركب من شئ يبين وان لهيات تركيب كحروف اللفظ خواص لفظها  
 واللفظ بالما يتركب منه مركب كانه وان وركب يدى وكذا باب فتل باللفظ مثل شرف  
 وكرم للفعال الحقيقية للقرينة والمجاز في اللفظ مفعول من جاز المكان كجوده  
 فقد ارتفع اللفظ المجازي اي المنفردة مكانها اللفظ او المجاز بها على معنى  
 جازوا بها وعدا مكانها ان سلك في اسرار البلاء في ذلك لولم يمتد ان العار  
 من قولهم جعلت كذا مجازا لا حاجته اي طريق لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان  
 المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز معروف ومركب مما محتمل ان يفروا كلامه في  
 اما المعرف فهو الكلمة المستقلة اخرى بعد عن الكلمة قبل استعمالها فانها ليست  
 بمجاز ولا حقيقة في غير ما وقعت له احترام به عن الحقيقة مركب كان او مقولاد  
 بجزاها وقوله في اصطلاح به التماس متعلق بقوله وصفت فيه بذلك بدل  
 فيه المجاز المستقل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذ استعماله

المجان

المعرف

بصرف الشرح في الدعا ومجازا فانه ان كان مستقلا فيما وضع له في الكلمة فليس مستقلا  
 فيما وضع له في اصطلاح الذي به وقع التماس على الشرع ويخرج من الحقيقة ما يكون  
 له معنى آخر اصطلاح آخر كلفظ الصلوة المستقل بحسب الشرع في الاركان الخمسة  
 فانه بعد في عليه انه كلمة مستقلة في غير ما وصفت له لكن بحسب اصطلاح آخر وقوله  
 لا بحسب اصطلاح الذي طلب هو الشرع عما وجه به متعلق بالمستقلة مع قرينة مد  
 ارادة اي ارادة الموصوف له فلا بد للمجاز من العلاقة لتتفق الاستعمال على ما  
 يقع وانما قيد بكونه على وجه يقع والشرط العلاقة ليجوز العلة من تعريف المجاز  
 كقولنا قد من هذا الفرس مثيرا لكتاب ان هذا استعمال ليس على وجه يقع  
 وانما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته ليجوز الكتابة لانها مستقلة في غير ما وصفت  
 له مع جواز ايرادها وصفت له وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرطي  
 وعرفي خاص بتعيين ما قلناه كاللغوي والعرفي في غير ذلك وعرفي عام لا بتعيين  
 ما قلناه وهذا التسمية الحقيقة بالقياس الى الرابع فان كان واصفا واضحا  
 فلفظية وان كان اثارا فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز ما يجزى لا اصطلاح  
 الذي وقع استعماله في غير ما وصفت له في ذلك الاصطلاح فان كان اللفظ كالمجاز  
 لغوي وان كان الشرع فشرعي والافرق في عام او خاص كاسم للشيء المخصوص  
 الذي جعل الشيء فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشئ وصلوة المعبد  
 المخصوصة الدعا فانها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعية في الدعا وكل  
 للفظ المخصوص اعني ما دل على معنى في نفسه ومفتران باحدان من مثله الثلاثة  
 اكدت فانه حقيقة عرفية خاصة اي كونه في اللفظ مجازي في اكدت



له في القوام الرابع والاثني عشر فانه حقيقة عرفية عامة في الاول مجاز عرفي  
عام في الثاني والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المعنوية بين اللفظ والمجاز  
واللفظ وكيفية ذلك واستعاره فليكن هذا استعاره من اللفظ المعنوي فيما يشبه  
الاصح للعلاقة المثل بينه كالاسد في قوله رايت اسدا يومى ولبنرا ما يطلق الاسد  
على فعل المكلّم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فليكن هذا يكون بلفظ المعنوي  
ويصح منه الاشتقاق فيهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ  
اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة النحاس الذي يستغير من احد النحاس  
والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المباشرة كالبعد المستوفى للمجاز كمنه  
اذا استعملت في السعة لكونها بمنزلة العلة الغاية عليه للنعمة لان النعمة  
ببعد وصل الى المقصود وكالبعد في القدرة لان الكثرة يظهر سلطان القدرة  
يكون في البعد بها يكون الدالة على القدرة من البطش والعزب القويح  
الافرد غير ذلك المراد به التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يجعل المراد اذا  
يستعمل في المرادة اي المراد الذي يجعل فيه المراد اي الطعام المتخذ للقدرة  
والعلاقة كون البعير طائلا لها وبمنزلة القلة المادية والمادة بالمثل المجرى  
انواع العلاقة افرد التبرج بالبعوض الاخر من انواع السمات فقال  
اي من المرسل لتسمية الشيء باسم جزيته في هذا الجبارة نوع من التاميم  
ان في هذا التسمية مجاز مرسل وهو اللفظ المعنوي لجزء الشيء عند العلاقة  
مع النفس ذلك الشيء كالعين وهي الكبرية المخصوصة في التسمية وهي الشخص  
الرفيع العين جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل

فما يكون له من بين ان جزاء مزيدا خصا باللفظ الذي قصد بالكل مثلا  
لا يجوز اطلاق البعد والاصح على التسمية وعكسه كى ومنه عكس المذكور بين  
تسمية الشيء باسم كلة كالا صانع المستعملة في السائل التي هي اجزاء من الافعال  
وقوله ثم يجعلون اصابعهم في اذانهم وتسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم  
سببية كور عينها الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم  
سببية كوامطرت السماء اي فلما لكون الثبات مسببا عنه واوردها  
في امثلة تسمية السبب باسم السبب فيهم فلان اكل الدم البنية عن السبب الدم  
وهو سبب بل هو من تسمية السبب باسم السبب ما كان عليه في تسمية الشيء باسم  
الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي كمنه ليس عليه الان نحو اوراق  
اموالهم اي الذين في نوابنا قبل ذلك ولا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء  
باسم ما يؤول اليه ذلك الشيء في الزمان المستقبل كواما اراد عمر حمرا اي حمرا  
بزاله الحمرا او تسمية الشيء باسم كلة كور طليدع مادية اي اهل مادية كمال فيه  
والهادي المجلس او تسمية الشيء باسم مادية اي اسم بكل في ذلك الشيء كودا  
الذين يهتفت وجوههم في رمة الله اي في الجنة التي كل فيها الرمة او تسمية  
الشيء باسم الله كود اجعل لسان صدق في الاخرين اي ذل احسان والاعمال  
اسم لانه الله لرد لما كان في الاخرين نوعا من صفات في الكفاية ان قيل  
ذكر في هذه من هذا النوع ان مبنى المجاز على الاشتغال من المألوم الى المألوم  
وبعض انواع العلاقة بين الشئ والا بعينه التورية قلنا ليس معنى المألوم هنا  
الاشتغال بالانفكاك في الله من او كان يخرج بل في معنى الاشتغال بغيره من



الاستعارة المجردة في بعض الأحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة  
والاستعارة وهي مجاز يكون علاقته المباشرة أي قصد ان الالفاظ بسبب  
فاذا اطلق المصنف شقة الانسان فان قصد تشبيهها بشيء اخر فاللفظ فهو  
استعارة وان اراد ان يطلق اللفظ على المطلق كالطلاق المرسى على اللفظ  
من غير قصد الى التشبيه مجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد  
قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسل والاستعارة قد تعيد بالجمعيه  
ليتميز عن التشبيه والمكانه هنا المعنى ما هي ما هي بها واستعملت في  
فان اللفظ بان يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يكون ان ينقل عليه لسان  
اليه شارة حسية او عقلية فالحسن لقوله لهي استعارة السباع اسي تام السباع  
معد في كل سباع اي قد تكرر كثير الى الفواج وقيل قد تكرر في كل سباع  
له جسامه وبنائه قاله سده منها مستعار للرجل السباع وهو امر متحقق مما قد قلنا  
واللفظ كقوله ثم اهدا السراطلا السقيم اي بالدين الحق وهو طم الاستقامه  
وهو امر متحقق عقل قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له والمراد  
بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فلفظ ما يخرج من تشبيه الاستعارة كونه  
سدا ورايت زيد اسدا ومررت به اسدا كما يكون اللفظ فيه مستغلا فيما وضع  
له وان تضمن تشبيهه بشيء به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يخرج  
قريبه معناه بل المعنى الموضوع له لا يستحيل تشبيهه بشيء بنفسه على ان ما قد قلنا  
عبارة عن المجاز بقرينة تقيس المجاز الى الاستعارة ويجزوا اسدا في المثال المذكور  
ليس مجازا لكونه مستغلا فيما وضع له بل في السباع فيكون مجازا واستعارة كما في

اسدا برمي بقرينة علمه على زيد ولا دليل لهم على ان ما عني صرف اداة تشبيه وان التقدير بزيد  
واسدا لهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب اعتبار  
التشبيه لكونه اداة قصد الى المعاني فاسد ان التعبير بالاسد في ذلك كما يجب ان يكون اسدا مستغلا في معناه  
اي بقرينة انما اذا كان مجازا عن الرجل السبع فلفظه على زيد ويجوز ان يكون اسدا في مثل كلامهم  
ليشرا بلفظ به اكبار والمجوز كقوله سدا على زيد كقوله سدا على زيد كقوله سدا على زيد كقوله سدا على زيد  
اعني بقرينة اي بقرينة قد استوفينا ذلك في الشرح واعلم انهم قد اختلفوا في ان الاستعارة مجاز  
لغوي او عقلي والجواب عنهما انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لانه انما يشبه  
اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعا للتشبيه بالنسبة لاسمها اي من التشبيه  
فانما قد قلنا رايته سدا برمي موضوعا للسباع المحض ولا الرجل السباع ولا معنى ام من سباع  
والرجل كما يجوز المجازي مثلا لكون اللفظ عليه حقيقة كاللفظ كقولهم اسدا على الاسد والرجل  
وهذا معلوم بان نقل عن ائمة اللغة فلفظا على زيد على الرجل السباع اطلاق على غير ما وضع له  
قريبه ما نفع عن ارادته ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على ان لفظ الاسد  
اذا اطلق على كذا من الاشياء بغيره فهو ليس من المجاز بل تشبيه كما اذا  
لفظت زيد اقلعت لعنت رجلا اذا كانا او مجازا بل هو حقيقة او لم يستعمل اللفظ  
الا في معناه الموضوع له وقيل اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان الضرر في امر على  
لغوي لانها لم تطلق على التشبيه لا بعدا وعاء وقولنا في دخول التشبيه في تشبيهه  
بان جعل الرجل السباع فردا من افراد الاسد كان استعارة اي الاستعارة في التشبيه  
استغلا لانه لم ينفك له وانما قلنا انها لم تطلق على التشبيه لا بعدا وعاء وقولنا في تشبيهه  
لانها لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان كلام



المنقولة المستفارة ولما كانت الاستفارة المبلغ من الحقيقة اول ما يلقاها في ذهن من لم يجر  
 عاربا من معناه ولم يخبر ان يقال لمن قال رايست اسدا او اراد ان يسميه اسدا كما لا يلقا  
 لمن سمي ولده اسدا او جعله اسدا او لا يقال جعله اسدا الا وقد اثبت فيه حقيقة كماله واولا كان  
 نقل اسم المشبه به الى المشبه متبعا لنقل معناه اليه يعني انه اثبت له معنى الاسد كحقيقته او عاونه  
 اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستغلا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا يعني  
 ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل العاقل ليس في الواقع واقعا مجازيا عقليا  
 لهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه كما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه  
مع التعجب قوله فامث عظمى اي توقع العقل على ان يكون نفس عظمى من عظمى  
ومن عجب شمس وابها العظمى من الشمس فلو لا انه ادعى ذلك لقلنا لم معنى الشمس حقيقة  
 وجعلنا على الحقيقة كما كان هذا التعجب معنى اول تعجب من ان العقل ان كان من الوجه الثاني  
 اخذ انتهى عنه اي ولما صح انتهى عن التعجب قوله لا يعجز امون بل على الله واثباته ليس  
 تحت الشك بخلاف الاية الله راز راز الله على الغر تقول زرت القصب على حبله زاده او  
 شدت از رازة عليه فلو لا انه جعله قرا حقيقيا لما كان انتهى عن التعجب معنى لان كنهان  
 انما يشرح اليه ليس بسبب بنة كنهية لا بل بسبب ان كان كنهية في الحسن ليقال القصب  
 ليس باستفارة لان المشبه مذكور وهو الغدير في غلاته وازاراه لاننا نقول لا نسلم  
 انكره على هذا وجهه في الاستفارة كماله قولن سيف زيد في يد اسد فان توقع كنهية  
 حاد في عاونه وادعى هذا الدليل بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يعجز  
 فلو ما اي الاستفارة مستغلة فيما وضع له للعلم الضروري بان الله في قولنا رايست  
 يرى مستغلا في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقق ذلك ان ادعاء

المشبه في جنس المشبه به يعني ان جعل افراد الاسد بطريق التماثل في جنس واحد ما استعار  
 ومما انتهى له غاية الجرح في مثل تلك كنهية المخصوصة والثاني في غير المتعارف ومما انتهى له  
 الجرح في ذلك نحوه انه كان في تلك كنهية لا يملك المخصوص في لغة الاسد انما هو موضوع  
 للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له في العربية فالفقه عن اذنه في  
 المتعارف لتقبل المعنى الغير المتعارف به هذا بفتح ما يقال ان المراد على دعوى ان كنهية  
 للرجل الشجاع بناء على نصب العربية لما نفع عن اذنه السبع المخصوص واما السبع الذي عنه  
 كما في السنين المذكورين فلهذا بناء على كنهية السبع المخصوص كنهية المتعارف ولذا في ان  
 المشبه بكنهية بغير عن المشبه به اصل حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب انتهى عن  
 التعجب بترتيب على المشبه به في الاستفارة فعارف الكذب بناء على التماثل في عاونه  
 ودخل في جنس المشبه به بان جعل افراد المشبه به في جنس متعارف في غير متعارف كما قد لا  
 في لغة الكذب لعيب العربية على اذنه خلاف الظاهر في الاستفارة لما عرفت انه لا يلزم  
 من كنهية ما نفع عن اذنه الموضوع له كلف الكذب فان فاعله لا يقبض كنهية على اذنه  
 خلاف الظاهر بل يندل بمجوده في ترويح طائفة ولا يكون الاستفارة على ما سبق من هنا  
 يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به كجعل افراد كنهية متعارف في غير متعارف ولا يكون  
 ذلك في العلم كماله كنهية لانه يقتضي الشخص ومنع الاشتراك كنهية يقتضي العموم  
 شاول الافراد او كنهية في العلم نوع حقيقة بواسطة اشتها به بوصف من له  
 كماله المقتضى الانصاف بالوجود وادور باليجل وسبحان بالانصاف وبما قل بالقبض منه فيكون  
 ان المشبه به كنهية سبانية في كونه وادعاء في حاتم فيقول كانه موضوع للوجود سواء كان ذلك  
 الرجل المعهود او غيره مما رآه الاسد فهذا التماثل بناء على عاونه افراد المتعارف المعهود



والفرق بين المتعارفين يكون ان في كل الموضع ما في حاشيها اي حقيقة ومع غيره من  
 يتصف بالجوهرية استغارة كذا رايست البوم حاشيها وقد بينا ان الاستغارة كذا  
 مجازا ان بدلهما من قرينة لغة عن ارادة الموضع له وقد بينا اما امر واحد كما في  
 رايست اسد برمي او التزاي امران او امر يكون كل واحد منهما قرينة كقولك لا  
 تعارفوا اي تكلموا العدل والاياما فان ابا سائر اما اي يكون فاقبل كمثل التزاي  
 فتعلق قوله تعارفوا بكل واحد من العدل والاياما فان قرينة على ان المراد بالعدل  
 السبوق له لانه على ان جوابه الشرط يكون ويلي كون الاطراف بالبيان  
 او معان ملزمة مربوطه بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وهذا هو  
 قول من زعم ان قوله اكثر من لفظه او معان فلا يفتح جعله مقابلا وفيما كثر  
 وصار من لفظه اي لفظ سيف الممدوح شكنى بهما من لفظه اي انقلب الباء  
 للتعدي به والفتح رتبة من حد سيفه بقلها فان كذا لافران حس كذا اي فان  
 انكسر اليه في الجود وعوم لفظا كذا اي بيهما على انكسر في كسر فيهم لفظا  
 استغارة السبب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبن انما من لفظ سيف  
 ثم قال عا رة وسئل لافران ثم قال شكنى فذكر كذا لافران موعدا والافران فظهر  
 من جميع ذلك انه اراد بالسبب لافران فان اي الاستغارة باعتبار الطرفين  
 منه المستغارة لهما اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شئ واحد اما يمكن  
 اجتماعهما في قولهم او من كان مليا فاجعلنا اي معا لا فند بياه كسفا لاجبا  
 من معناه كقبيق وهو جعل الشئ جبا للهداية اي الدلالة على طريق بوصول  
 المطلوب والاحكام والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا هو قولنا

تقسيم باعتبار الطرفين

ان الهداية والجمود مما يمكن اجتماعهما في شئ لان المستغارة من موالها الجود والجمود  
 كواحييناه لان الطرفين في استغارة الجود للثقال مما يمكن اجتماعهما في شئ  
 بالثقال والنسب الاستغارة التي يمكن اجتماع الطرفين في شئ وقد بينا ان الطرفين  
 من اللفظ والماضي على عطف ممكن كاستغارة رسم الممدوح للموجود لعدم  
 حاشيها مر بالفتح النفع اي اللفظ والنفع في ذلك الموجود كما في الممدوح والاشكال في  
 الوجود والعدم في شئ ممكن وذلك استغارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بعين  
 آثاره كقوله التي في ذكره ونديم في الراس اسم الاستغارة التي لا يمكن اجتماع  
 طرفيهما في شئ عبادته لثقل الطرفين واللفظ اجتماع اجتماعهما ومنها اي ومن الآثار  
 الاستغارة الالهية والعلوية وما كاستعمال هذه اي الاستغارة التي استعملت في  
 صمد معناه كقبيق او نصفه لافران للثقل النفاذ والنفاد من ثقله التناهي لاسد  
 بلع او نكس على ما سبق كقبيق في باب النسبة كقبيق من بعد اب الهم اي انذرهم كقبيق  
 البشارة التي لا اجبار بها يظهر سرور في المجرى لا نذر الذي موعده باوفا لا نذر  
 في جسد البشارة على جعل الرنك والاستغارة كقولك ايت اسدا وانت زيد جبان  
 سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى ان اجتماع البشير والناذر من جهة واحدة ولذا  
 الشارة والجبن والاستغارة باعتبار اجتماع اي ما قصد اشتراك الطرفين في شئ  
 لافران اي معا داخل في مفهوم الطرفين المستغارة والمستغارة منه كقوله  
 جز الناس رجل تحك بعنان فرسه فان سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل  
 له بعد الله حتى ياتيه الموت قال جاز الله الهبة الهبة التي يفرغ منها واصلا من  
 يجمع اللفظ واللفظ اسس كقبيق واللفظ جز الناس رجل اخذ بعنان فرسه

تقسيم باعتبار الطرفين



في شبل الله اذ جعل النفس ركن في راس بعض كمال في غنم له قليل برحاما  
 بها في امر الله بعد الله في باب الموت استغفار الطراد للعدو واجماع داخل في مفهومها  
 فان اجماع بين العدو والطران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيها اي العدو  
 ان اذ الطراد اولى منه في العدو والاطراد الطراد هو قطع المسافة بالجمع والسرعة  
 فانه في الكثرة والاختلاف في مفهومه لا وان يثل استغارة التقطع الموصوف لان  
 ان اتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض لتفريق اجماعه والباقي بعضها عن بعض  
 في قوله وقطعنا في الارض اجماعا اجماع اذ ان اجماع الدخلة في مفهومها وهو في  
 الشدة والفرق بين هذا وبين الطراد المرسل على الانفس ان في كل من المرسل التقطع  
 خصوص وصف ليس في الانفس لتفريق اجماعه هو ان خصوص الوصف الكائن في التقطع  
 مرتبة في استغارة لتفريق اجماعه بخلاف خصوص الوصف في المرسل وان جعل ان التسمية  
 هي من مفهومه بخلاف ثم فان قلت قد تفرق في غير هذا الفن ان جزء المانية لا يختلف بالثمة  
 والضعف فكيف يكون جامعا واجماع يجب ان يكون في المستغارة في قوى طلاق  
 الاختلاف انما هو بالما هيبة الحقيقة والمفهوم لا يجب ان يكون ما هيبة حقيقة بل قد يكون  
 امر مركبا من امور بعضها قابل للثمة والضعف فيصح كون اجماعه خلافا في مفهوم  
 الفرقين مع كونه في احد المفهومين ثم واخفى ان تسمى ان التوازي من مفهومها  
 الامور ان المركب من التوازي والمحل مع اختلافه بالثمة والضعف اما بعد اطل  
 عطف على اما داخل مما من استغارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المائل وكذا  
 ذلك لظهور ان الشئ غير عارضة للاسد داخل في مفهومه وكذلك التمثل للشمس  
 وانتم للاستغارة نفيم آخر باعتبار اجماع وموانها اما عارضة في المفيدة لظهورها

تسمى  
 تقسيم آخر

فيها كرايت اسد ابري او حاصلة هي العريضة التي لا يطلع عليها الا من الله من اوتوا  
 ارتفعوا عن طبقة العامة والعريضة قد يكون في نفس الشئ ان يكون شئها فيه نوعا  
 كما في قوله في وصف العرس بانه مودب انه اذا نزل صاحبته غنم والى عارضة في قروبس نرجة  
 مكانه اما ان يعود اليه واذا اجس قروبس ثم سرجه بعبارة عليك السلام والفرق ان الشئ  
 والتكبير في كمد برة المعرضة في العرس واذا بالزبر لنفسه شبهة ووقع الفناء في قوله  
 في قروبس السج عند الجاني في العرس بهيمة ونوع الثوب موقعة من ركنه اليه من الله اما  
 جاني ظهر ثم استعار ان جاني وهو ان يحج الرجل ظهره وسايتوبت بوجه لوقوف العنان  
 في قروبس لرج في ثبات الاستغارة في اجماعه قوله اخذنا باطراف الاحاديث فنبينا  
 سالت باعنا المطي الباطح مع ابي وهو سبل الماء فيه فاق الى مستغارة سبل السبل  
 الواقعة في اطلح لير لابل يرا حيلنا في عانة ليرقة المشمل على ليل في المشمل فيها  
 طاهر عاني لئن قد تعرف فيه بما اذا واللفظ والعريضة اذا سئل الفعل على سالت اما اذا  
 دون المطي او احاطتها في اذ ان امتلات الباطح من ابل كما في قوله في اشتغال الرشن  
 شئها وادخل الحان في اسير لان السرعة والبطور في سيره بل فيهران عاليا في اذ  
 وبين امر سما في الرمادي وسائر الافران سئل ايهما في الحركة وتبعهما في الثقل والحكمة  
 الاستغارة باعتبار التسمية المستغارة والمستغارة منه واجماع سلة اسام لان المستغارة  
 منه والمستغارة اما صبيان او عقليان او المستغارة منه حتى المستغارة عقلا او بطورا  
 لغير رابعة واجماع في التسمية الا جزء عقلا لا غير لما سبق في التسمية لكنه في العلم الاول اما  
 او عقلا او مختلف لغير سلة اما هذا في قوله لان الطرادين ان كانا صبيين فالي مع اما  
 كونه في اخرج لهم بجملة حصاره حار فان المستغارة منه في البعد والمستغارة له يكون

تسمى  
 تقسيم آخر



الذي خلق الله تعالى من على القبط التي بكهما نارا من عند نقاره في ملكي ترتيبه  
 اخذنا من موطئ دريس جبريل على اجمع السك فان ذلك الجود كان على شكل ولفه  
 واجمع من المسفار منه المستعار له واجمع حسي مركب بالبعد ما عطف كونه في  
 لهم الليل من النهار فان المستعار منه اي السبع وهو كجمله عن كونه في السنة  
 كلف التور من مكان الليل وهو موضع الفاعلة في كمالها من كمالها من كمالها  
 امره اخرى في حصوله عقيب حصوله وانما ادعيا لثبته ظهور الهم على المكنة ورتب  
 ظهور الظلمة على كلف الصواع من مكان الليل والترتيب من عقلي وبيان ذلك ان الظلمة  
 هي ان عمل والنور على البصر في بصره فاذا عرفت ان شمس في سحر النهار من الليل  
 اي كلفه وازيل كما يكتف عن الشئ الذي على البصر في بصره في بصره في بصره في بصره  
 صوره النهار في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره  
 عقيب في باب الصواع من مكان الليل هو ان كلامه وانما ما ذكره المفسر من ان  
 المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وفيه شك لان الواقع جده انما هو ان  
 دون الظلمة واول بعينهم التوفيق بين الظلمة بين كلام المفسر على القلب  
 ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان المراد من الظهور التبرؤ وبيان الظهور في قوله  
 كما في قول الكاسي وذلك عاربا بين رتبة ظاهره في قول المفسر في ذلك في ظاهره  
 عاربا في بيان وذكر العلامة في شرح المفسر ان السبع قد يكون بمعنى السبع في سحر  
 الا بعب عن ان في وقد يكون بمعنى الفرج كقولك ان في عن الا بعب في سحر  
 المفسر ان في في قوله في ظاهره في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره في بصره  
 باصناف ان مود العادات في ان النهار وان توسط بين افران النهار من الليل

وبين دخول الظلمة لكن لعظم شأن دخول الظلمة بعد اضاءة النهار وتكونه كما ينبغي ان  
 لا يحصل ان في اضاءة ذلك الزمان عند الزمان في سحر الليل كما في بصره في بصره في بصره  
 افران النهار من الليل بلا مظهره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره  
 ففجاء دخول الليل والوجع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع  
 ففجاء الظلمة لم يستقم اذ لم يكن كما اذا كثر الكوز ففجاء ان في سحره في سحره في سحره  
 بعينه في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره  
 وهو في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره في سحره  
 لكن الظرفين جبين فيهما اي الظرفان اما عقليان كونهن بعضا من مرقه فان في سحره  
 ان في اي النوم على ان يكون المرقه ممددا ويكون الاستقارة اصلية او ممددة  
 في المكان الا انه اعتبر النسبة في الممدد لان المقصود بانظره في سحره في سحره في سحره  
 انما هو في المقام بان في النفس الذات واعتبار النسبة في المقصود ان في سحره في سحره  
 ومنتج لهذا زيادة تحقيق في الاستقارة الطبيعية والمستعار له الموت واجمع  
 عدم ظهور العقل واجمع عقلي وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له الموت  
 الا في ومن شرط اجماع ان يكون في المستعار منه قوى فاشق ان اجماع هو  
 البحث الذي هو في النوم اظهر واشهر في القوى للكونه في سحره في سحره في سحره في سحره  
 موكون هذا الكلام كلام الموت مع قوله في هذا ما وعد الرحمن ومعدني المرسلون وان  
 محققان اي احد الطرفين حسي وان اخر عقلي وحسي هو المستعار منه قوله في سحره في سحره  
 بان مراد المستعار منه الرجاء وهو حسي والمستعار له البليغ واجمع العاثر  
 والاعليان والمفيع ابن ان مراد به ان ينجى كمالا بل ينجى صريح الرجاء وانما عكس ذلك







من كلام صاحب الكشاف وفيه مع ان متعلق معنى التام هو المجرور مع متعلق الكثرة  
 غير متعلق بما مر من المعنى في الاستفارة المعترضة لان المتروك يجب ان يكون متعلقاً  
 متروكاً في الاستفارة اصلية او تبعية ومع هذا الطريق المشبهة على العداوة وتكون  
 مذكورة متروك بل يتحقق الاستفارة الحقيقية منها ان شبه ترتب العداوة واكثر من  
 ان لفظا يرتب عليه الغائية عليه ثم يستعمل في المشبهة التام لموقعه لانه يرتب  
 العلة الغائية الذي هو المشبهة بخراب الاستفارة اولاً في العلية والنوعية وتبعها في  
 التام كما مر في لفظت اكل فصاح حكم التام حكم السد حيث استغرقت شبه العلية فصاح  
 متعلق معنى التام هو العلية والنوعية لا المجرور مع ما ذكره المصنف في هذا المقام  
 زيادة لتحقيق اوردنا في الشرح ودار قريتها اي قريته الاستفارة الحقيقية في  
 الفعل وابتنى منه على التام كلفظت اكل كلفظت اكل فان النطق الحقيقي لا يند  
 اكل او الفعل كقولك اكل في اكل ام قبل النطق وجميع السما فان الفعل لا يند  
 لا يند معان بالمثل واكثر من قوله لغزهم لغزها ما كان حال عليهم كل زرادتهم  
 من السنة الفاضلة وادابهم ميات ضمنت مستوية الى الاشبه الفاضلة وادابهم  
 والشيء للبيان في القطع وزاد الرفع وسرد ما سجدنا في المعقول ثانياً في  
 لغز ميات قريته مع ان لغزهم استفارة او المجرور كقولهم لغزهم لغزها فان  
 الغزب قريته مع ان لغزهم استفارة بتبعية نهكية وانما قال مدارقهم كذا لان  
 القريته لا يند فيها ذكر بل قد يكون حاله لقولك قلت زيدا او غزبه غزبا ثانياً  
 وان استفارة باجتماع غزبه غزبا الطرفين واجبا مع والتلفظ لفظاً اقام لانها  
 اما ان لم يقرن شيء بلام المستفارة والمستفارة منه وقرن باللام المستفارة او قرن

استفارة مطلقة

باللام المستفارة منه وهو لم يقرن بصفة ولا بخرج مما يلزم المستفارة المستفارة منه  
 نحو عند من اسد والمراد بالصفة المعقولة التي هي معنى قائم بالقرن ليعتد النسخ الذي هو احد  
 انواع والثاني مجردة وهي ما قرن باللام المستفارة له لقوله عمر العدا اكل كثر العدا  
 واستفارة الرداء للفظ لان لم يقرن عرض مما وجه كما يكون الرداء ما يلزم عليه في سفر  
 بالعلم الذي يناسب العدا ويجزى الاستفارة والنوعية سابق الكلام في قوله اذ لم  
 صا كما اي شازع في الضحك اخذ منه وتامه خلقت بضمكته رقاب المال اي اذ انبج  
 خلقت رقاب امواله ابدان لم يقرن لعلق الدمن في يد الممن اذ لم يقرن رقاب  
 ولما لم يقرن وهي ما قرن باللام المستفارة منه وليك له من استغفار الفصل بالهدى  
 فما رجت كجرتهم كغير الاستفارة الاستفارة والاختصار ثم فرغ عليها ما يلزم الاستفارة  
 من الراجح والنجارة وقد كتمان اي التجريد والترشيح لقوله لدى اسد كذا السراج  
 تجزى لانه وصف بلام المستفارة اكل الرجل الشجاع مقدف للبداهة لم تعلم هذا  
 ترشيح لان هذا وصف مما يلزم المستفارة مع الاستفارة الحقيقية واللبس جمع اللبس وهو  
 ما لم يند من شوالا سند مع منكبته والتعليق بمبالغة العلم وهو القطع والترشيح اطلع من  
 والتجريد ومن مع التجريد والترشيح لا يستعمل على تحقيق المبالغة في التشبيه لان الاستفارة  
 مبالغة في التشبيه فترشيحها باللام المستفارة منه تحقيق لذلك لغزبه لغزها اي في  
 الترشيح مع ما سجدنا في الاستفارة وان المستفارة لنفس المستفارة منه لا شيء شبهة  
 حتى انه يند على علو القدر الذي سبق له علو المكان ما يند على علو المكان لقوله  
 يصعد من يطن كقول بان له حاجته في السماء واستفارة الصعود والعلو والقدر والارتفاع  
 في خارج الكمال ثم يند عليه ما يند على علو المكان ومولا ارتفاع السماء من يطن كقول

مجردة

وشرية

الترشيح



ان له حاشية السماء وفي لفظ الجوهل زيادة مباينة في المدح لما فيه من الاشياء  
 ان هذا كما يظن الجوهل والعالم قل فيعرف ان لا حاشية له في السماء لانها فيه <sup>لما كان</sup> ليست  
 وهذا المعنى ما وقع على بعضهم فتوهم ان في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث اثبت  
 هذا الظن الكمال الجوهل بمعرفة الاشياء وكثرة اي مثل البناء على علو القدر <sup>التي</sup> على علو  
 الشمس النسبة من السجدة قوله قامت تظلمت ومن عجب شمس تظلمت من الشمس التي  
 عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجب من بطلان قدر زارعة القمر اوله بقصد شمس  
 النسبة والكاره لما كان للتعجب والهي عنه جهة على ما سبق ثم اشار الى زيادة تقريب هذا  
 الكلام فقال واذا جاء البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعراف لا يصل الى المشبه  
 ذلك لان الاصل في النسبة وان كان المشبه به من جهة انه اقوى واعرف لان المشبه  
 هو الاصل من جهة ان العرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بان في والاشياء كما  
 في قوله هي الشمس مسكنها في السماء فوامر من غوا حمله على الغراء وهو البحر لغوا وغراء  
 فلن تستطيع ايها اي الى الشمس تعود ولن يستطيع الشمس ليك نزول الى اهلها  
 واليك هو المصعد بعد هذا ان جوزا تصدق الطرف على المصدر والامتداد في غير الظاهر  
 فنوله من الشمس نسبة استعاره وفي النسبة اعرف بالمشبه ومع ذلك فقد بين الكلام  
 على المشبه به عن الشمس وهو واضح فقوله اذا جاء البناء شرط جوا به قوله في جده اي  
 جده الاصل كما في الاستعاره البناء على الفرع اذ لا يجوز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه  
 وجعل الكلام خلوا عنه وتقل احد بيت المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم  
 عن التعجب مع التصريح باداة النسبة حاشية لا تعجب من قصره لانه فانها لا تقبل  
 كالمربع والليل في الربيع هائل القدر وهذا المعنى من الغرابة والملازمة بحيث لا يخفى

**بكاله**

الجواز المركب في اللفظ المستعمل فيما شبه به بناء على ما في الذي يدل عليه ذلك  
 اللفظ بالمطابقة لنفسه التمثيل وهو ان يكون وجهه مشترعا من متقد وواحد وهذا  
 عن الاستعارة في المفرد للبناء لفظ في النسبة كما يقال للمسعود في امره اراك لعدم  
 رجلا وواحد اخرى شبه صورة برودة في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليدنس  
 فتارة مرعد الذباب ويقدر رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل في الصورة في  
 الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه النسبة وهو الاقدام ناره ووجه  
 اخرى مخرج عن عدة امور كما يرى وهذا الجواز المركب يسمى التمثيل للكون وجهه مشترك  
 متقد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به واديد المشبه كما هو شأن الاستعارة  
 وقد يسمى التمثيل معا من غير تقدير لقولنا على سبيل الاستعارة وبما زعم عن النسبة  
 يقال في النسبة تمثيل او نسبة تمثيل وفي تحفص الجواز المركب باستعارة نظر لانه كما  
 ان المفردات موصوفة بحجب الشخص فالمركبات موصوفة بحجب النوع في دار  
 المركب في غوا وضع له فلا بد من ان يكون ذلك لعلامة فان كانت هي اشارة  
 واستعارة والا في الاستعارة وهو كثير في الكلام كالجوازية التي لم يستعمل في خبر  
 وفيه فاستعمال اي الجواز المركب كقولك اي على سبيل الاستعارة ليس مثلا ولما اي  
 ولكون المثل تمثيل فاستعمال على سبيل الاستعارة لا يفرق مثال لان في استعارة  
 بحجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به  
 فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا يمتنع المثال في مضاهيهما كبراهن  
 واخراد وثية وجعلنا انما ينظر الى موارد ما يقال للرجل او اطلب شيئا مستعمل  
 ذلك بعين صنف الاتين بكسر التاء الخطاب لانه في ان يصل لامرأة وصل في



بيان الاستغارة بالكناية والاستغارة الحقيقية ولما كانت عند المصنفين  
 بغير اطلاق في تعريف الجازم ودورها فضلا عما حده لتسوية المعاني التي يطبق عليها  
 الاستغارة فعال وقد يميز التشبيه في النفس اي في نفس مع اللفظ او في نفس  
 فلا يصح شي من اركانه سوى التشبيه او وجوب ذكر المشبه به فانما هو التشبيه المحض  
 قد عرفت انه غير الاستغارة بالكناية وقد يدل عليه اي ذلك التشبيه المحض في النفس  
 قلت التشبيه المحض المشبه به من غير ان يكون هناك من متحقق حقا او عقلا يطبق عليه  
 اسم ذلك لا مسمى التشبيه المحض في النفس استغارة مجزئة ونسبة قولي وسمي اعمات  
 ذلك لا من المحض المشبه به للتشبيه استغارة حقيقية لانه قد استغفر التشبيه ذلك لا من  
 يحتمل المشبه به به يكون محال المشبه به او فواعده وجوب السبب للتحليل ان المشبه من  
 المشبه به كناية قول الهداية اذا انشب علقف اطفاها العتق كل تيممة لا طمع  
التيممة الحرزة التي تجعل معاذة اي اذا علق الموت محلة في شيء ليدبر به بطيخة  
اجعل سيرة الهداية في نفس التيممة للجمع في اعتقال النفوس بالبعد والعلبة من غير  
بين نفع ومرار ورفق لرحوم ولا يقينا على ذي فضيلة فاقبت لها اي للمنة  
الاطفا التي لا بكل ذلك لا غيبا لقيمة اي في السبع بدورها تحقفا للمبالغة  
في التشبيه فتمتية السبع استغارة بالكناية واشتات اطفاها استغارة  
تجيلية وكما في قول لا خرد لنس طعنت بذكر بك مقصدا ان حاله بالكناية لفظ  
شبه اسكال بان ان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استغارة بالكناية فاقبت  
لها اي للحال لان الذي به فواصها اي قوام الدلالة قيمة في الان ان المتكلم  
 وهذا الاثبات استغارة تجيلية فغلب هذا كل من لفظ الاطفا والمينية حقيقة سقط

في معاني المستوعبة وليس الكلام مجاز لغوي والاستغارة بالكناية والاستغارة  
 الحقيقية فعلا ان من افعال المتكلم متلازمان او التمثيلية يجب ان يكون قرينها قرينة  
 البنية للمكبنة والمكبنة يجب ان يكون كجملته البنية فقل قولنا اطفاها المينية المشبه بالسبع ملك  
 فلما يكون ترشيح التشبيه كما ان اطولكن في قوله استعركن طولا في اطولكن بدالك  
 لشمع السبع للجواز ولكن تغير الاستغارة بالكناية باذكرة المسمى شي لا مستند في كلام  
 السلف ولا مومنين على منسبة لغوية ومعناه الماخوذ من كلام السلف موان البصر  
 بذكر المستغارة بل ذكر لطافته ولانه الدال عليه فالمقصود بقولنا اطفاها المينية  
 السبع للمينية كاستغارة الاسد للرجل الشجاع الا اننا لم نخرج بذكر المستغارة عن السبع  
 بل افترنا على ذكر لانه لنقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستغارة  
 لفظ السبع البصر المخرج والمستغارة منه هو الجواز المتعسر والمستغارة هو المينية قال  
 صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء ليعلم  
 ثم يرمز اليه بذكر شيء من لو فنهوا بذلك لرمز على مكانه كخشب جاع بغير رسم  
 فبعضه يشبهه ان الشجاع اسد هذا الكلام هو مخرج في ان المستغارة هو كسم التشبه به  
 المزدك مخرج الجرموز اليه بذكر لوانه دسني الكلام على ما ذكره السكاك وكذا اول  
 ربهما اي سبلهما من العتق فالكسر القليل عن سلمي وهو ما جله يقال فصر عن  
 الشيء اذا قلعت عنه اي تركه وامنع عنه اي امتنع باطله عنه وتركه كجاءه وجرى اذلا  
 البصري ورواه اورد ربهما ان يبين انه تركه كان بزميله عن اجته من اجله لغوي  
 واعرض عن معاودة فطنت لانه الفخر في معاودة والانه لما كان بزميله فنه  
 في نفسه البصري كجبه من جهات الميراث في الجارة فضا منها اي من تلك الجهة الوطرن

الوجه ان ربهما اليه



انما وجه الشبهة الاستغناء التام وركوب تلك العبارة فيه غير مبال بمهلكه ولا حموز  
 عن موزونة وهذا الشبهة المغمضة في النفس استغارة بالكناية والثبت له اي البقية بعض ما يكون  
 ملك الجبهة اعني الانفوس والروايل التي بها قوام جهة الحيرة والفرقا بين الانفوس  
 والروايل استغارة كحيلة فالتعبية عما هذا يتقيد من العبارة بمثل الاله الجمل والحق  
 يقال منها يعيد عبادة ويعتوي مال اي الجمل والصورة كذا في الصحاح لا من الصبار  
 منها يقال منه مثل سمع سماع اي لعب مع الصبيان ويجعل انه اي زهرار دبالا  
 والروايل ودواعي النفوس كمنهوا بها والقوى الكاملة لها في استغناء اللغات او  
 اراد بها الاسباب التي فلما ساعد في اساع الغنى الا اوان البع وعنفوان الشباب مثل  
 المال والمثال والدعوان فيكون الاستغارة اي استغارة الانفوس والروايل  
 كتحقيقه لتحقيق معناه عقلا اذ اراد بها الدواعي وح اذ اراد بها اسباب بناء  
 الغنى من المال والمثال مثل للمثلية امثلة الاول ما يكون التخييلية لثبات ما به  
 كمال المشبه به والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يتجمل به  
 التخييلية والتحقيقية فضل في مباحث من كحقيقة الجوار والاستغارة بالكناية  
 والاستغارة التخييلية وقعت في المقام مخالفة لما ذكره المعصم والبيضاوي والكلابي  
 عليها عرف السكالك كحقيقة اللغوية اي غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له  
 من غير ما يدل في الوضع واصرر بالعبارة الجبر ومثوله من غير ما يدل في الوضع عن  
 الاستغارة على اصح القولين وهو القول بان الاستغارة مجاز لغوي لكونها  
 مستعملة في غير الموضوع لا كحقيقة فيجب ان خراز عنها واما على القول بانها مجاز على  
 واللفظ المستعمل في معناه اللغوي فلا يصح ان خراز عنها فانها اي انما وقع الاثر

فصل في الاعراض على الكلام

الجمل

بهذا القيد عن الاستغارة لانها مستعملة فيما وضعت له بما يدل وهو ادعاء دخول  
 في جنس المشبه به كجمل افزاده فبين متعارفا غير متعارف وعرف السكالك الجمل اللغوي  
 بالكلمة المستعملة في غيره موضوعه له بالتحقيق استعمالا لا غير بالنسبة الى نوع تحقيقها  
 مع قرينة ما نفع عن ارادة معناه في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام  
 في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة او الشرع  
 او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة لغويا يكون  
 الكلمة قد استعملت في غير معناه اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القيد للمجاز  
 كان قوله استعمالا لا غير بالنسبة الى نوع حقيقة ما يميزه قوله في اصطلاح به الشايط  
 مع كون هذا الوضع واذل على المخصوص واقامة المعنى مقامه اخذ بما حاصل من كلام  
 السكالك فقال ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الشايط مع قرينة ما نفع عن  
 اي ارادة معناه في ذلك لا اصطلاح وان السكالك بقيد التحقيق حيث قال ومثوله  
 له بالتحقيق لدخول في تعريف الجوار استغارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها  
 مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل  
 في التعريف لانها ليست مستعملة في غيره ما وضعت له في التأويل فلما عرفت المخرج  
 ههنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق اخراز عن ان لا يخرج الاستغارة فظاهر ان  
 الاخراز انما هو عن خروج الاستغارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا رايده  
 او يكون المعنى اخراز للمخرج الاستغارة وروا ذكره السكالك بان الوضع والاشتق  
 منه كالموضوع مثلا اذا اطلق لا يقابل الوضع بما يدل لان السكالك نفسه قد مر في  
 تعيين اللفظ بآراء المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه اخراز عن الجوار المدعيين بآراء معناه

في غير



بقرينة ذلك لا شك في انه ان سدد على الرجل الشيء فاما بالقرينة فلا حاجة الى تقييد ذلك الوضع  
 في تعريف الحقيقة لعدم التناول في تعريف الجواز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد بآء  
 الابيضاح لا يتيمم احد ويمكن اجواب بان السالك لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي  
 ذكره فينا دل الوضع بالتناول بل مراده انه قد عرض للفظ الوضع قرينة على الجواز  
 بالوضع معناه المذكور لان المعنى الذي يستلزمه انما هو اشتراك بين المعنى المذكور  
 وبين الوضع بالتناول كما في الاستعارة تقيده بالتحقيق ليلكون وهو الوضع بالتناول  
 وبهذا يخرج اجواب عن سؤال آخر وموان يقال لم سئل في دل الوضع للوضع بالتناول  
 فلا يخرج الاستعارة ايتم لان يصدق عليها انها مستقلة في جواز وضعت له في كل  
 اعنى الوضع بالتحقيق ادعائه في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق بالتناول  
 لكن لجهة الحقيقة بالوضع بالتناول فقط حتى يخرج الاستعارة البتة وروايتها في قوله  
التقييد بالتحقيق به التنازل واما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف الجواز ليدل فيه  
 كونه الصلوة اذا استعملت اربع في الدعاء كما في قوله لا بد منه في تعريف الحقيقة بالتحقيق  
 منه كونه اللفظ لانه مستقل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الصلوة  
 ويمكن اجواب بان قيد الحقيقة مراده في تعريف الامور التي تختلف باختلاف اعتباراتها  
 والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والجواز كونه لكان الكلمة الواحدة بالنسبة الى  
 المعنى الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا بحسب متغيرين متساويين فالمراد ان  
 الحقيقة هي الكلمة المستعمل فيها هي موضوعه له من حيث انها موضوعه له لا سيما ان  
 تطبيق الحكم بالوصف مقيد لهذا المعنى كما يقال اجواز كونه سالكه من حيث انه جواز  
 ويخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان

استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع الدعاء بل من حيث ان الدعاء من الموضوع  
 وفي كتابين في اصطلاح التي مراد في تعريف الحقيقة كونه في تعريف الجواز كونه في تعريف  
 في موضوعه في هذا الفن وان كان المقصود الوضع للدعوى الذي وقع به الشيء فاما جازما في قوله  
 وفي كونهما نظرا عن غيرهما في تعريف الجواز بانه قين دل الغلط لان التفسير في هذا القول  
 مشبه الكتاب بان يدبر مستقل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب في تعريف الجواز  
 بالوضع معناه الحقيقة في قسم السالك المجاز للفظ الوضع في المعنى الكلمة المستعمل في الدعاء  
 ويروى بانه تعين المباعدة في التشبيه باستعارة والافعال استعارة وعرف الاستعارة بان  
 احد طرفي التشبيه يزيد به اي بالعرف المذكور في العرف المذكور في هذا القول مشبه  
 جنس المشبه به كما نقول في احكام اسد وانت تزيد به الرجل الشيخ هو عينا الله من جنس الله  
 فينت له كيقين المشبه به كما هو اسم جنسه وكما يقال الثبت منية افكار ما وانت تزيد بالجنس  
 السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها كيقين السبع المشبه به وهو الاطلاق كيقين المشبه به  
 سواء كان هو المذكور او المذكور استعارة منه وبسم اسم المشبه به استعارة وبسم المشبه  
 مستعار له ونسبها الى قسم السالك ان استعارة الى المصريح بها والملكي عليها وعلى المصريح  
 بها ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو اسببه به وجعل منها امي من الاستعارة  
 المصريح بها كحقيقة وكسبيلية وانما لم يقل ونسبها اليها لان المتبادر الى الفهم من حقيقة  
 وكسبيلية ما يكون على القطع وقد ذكرتها اخر ساما المحمل للتحقيق والتعريف كما ذكر في هذا  
 زير وفسر الحقيقة بما مرى ما يكون المشبه المذكور متحققا او عقلا وعقد بعد التعريف  
 سهل ان استعارة كما في قولك في اراك تقدم زيدا وما اخر امي من الحقيقة  
 حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها كحقيقة مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف



لشمال يدول عنهم في هذا المقام كلمات واضحة منها في الشرح نعم نعلم ان يقال  
 ان صاحب المصباح في هذا الفن جفوسا في مثل هذا الاعتبار ليس بعدد التعليل  
 بعينه حتى يفرض عليه بان ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره ويقضي ذكره الكا في  
 التعليل ان يكون الشرح استغارة كجملته للردم مثل ما ذكره الكا في التعليل من ثبات  
 صورة وجهته فيه اي في الشرح لان في كل من التعليل والشرح اثبات لبعض ما يخص المشبه  
 للمثبه فكما اثبت للمثبه ان في الشرح الذي هو المشبه به من ان الظاهر كذلك  
 لا اعتبارا لظلاله على الهدي الذي هو المشبه به كجملته الذي هو الاشتراك في حقيقة  
 البرج والنجارة فكما اعتبرنا لك صورة وجهته شبيهة بالظواهر فليعتبر بينهما انهم في  
 معنى بالنجارة واخر شبيه بالبرج يكون البرج والنجارة بآلية اليهما استغارة بين  
 كجملتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به  
 كالمثبه مثلا في التعليل بلفظ الموضوع له كلفظ المثبه وفي الشرح بغير لفظ كلفظ  
 التعبير عن الاعتبار والاسم الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراك ليس موضوعا  
 له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في كجملته وعدم اعتباره في الشرح فلهذا  
 في احد جمادون ان حرككم والجواب ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لا فرق في كجملته  
 بالمشبه كالمثبه مثلا جعلناه في راس امر متوهم كجملته لثبات المشبه في الشرح لما قررنا بلفظ المثبه  
 لم يكن الا ذلك ان المشبه به جعل كانه هو هذا المعنى مقارنا للوازنه وخواصه حتى ان المشبه به في  
 قولنا راس الامر اسد الفرس اقرانه هو اسد الموضوع بالفرس كجملته من غير اعتبار  
 توهم صورة واحتمال مجاز في الاسد كجملته في الشرح ما اذا قلنا راس الامر اسد الفرس اقرانه  
 فانما يحتاج الى ذلك ليصح اثباته بل في الشرح فليقتل في الكلام وقته ما عني بالملكي عنها اي ذكر

بان استغارة المشبه عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي المشبه هو المشبه به وبادي المشبه  
 عما ان المراد بالمشبه في مثل التعليل الظاهر هو السبع بادعاء السبق لها والكا ان يكون  
 شيئا غير السبع بعينه اصاحه الاطوار التي هي من خواص السبع اليها اي لا المشبه فقد ذكر  
 المشبه هو المشبه وادب المشبه به هو السبع فالاستغارة بالكتابة لا ينفك عن التعليل  
 بمعنى انه لا يوجد استغارة بالكتابة بدون الاستغارة التعليلية لان في اضافته خواص  
 المشبه به الى المشبه استغارة كجملته وادب المشبه به من غير الاستغارة الملكتي عنها بان  
 لفظ المشبه فيها اي في الاستغارة بالكتابة كلفظ المشبه مثل مسجل فيما وضع له كجملته لفظ  
 بان المراد بالمشبه هو الموت لا يفرد الاستغارة لثباته فلهذا لا يفسر بان يذكر احد طرفي  
 وزيد الطرف الاخر ولما كان بهما مطر سؤال وموانه لو ارد بالمشبه عنها ما كجملته في  
 معنى اضافته الى الظاهر اليها ان راجع جوابه بقوله واصاحه كوالظواهر فرغم المشبه المتغير في  
 بين المشبه بالمشبه والسبع وكان هذا الاغراض من اقوى اعتراضات المص على الكا كونه  
 كجملته عنه بانه وان صرح بلفظ المشبه ان المراد به السبع ادعاء لما اثبت اليه المعنى  
 من انما جعل ههنا اسم المشبه اسما للسبع مراد فلهذا بان نزل المشبه في جنس السبع للباقة  
 في المشبه كجمل او السبع فيهن معارفه وبغز متعارف ثم يحل ان الواضع كيف يقع  
 منه ان يضع اسمين كلفظ المشبه والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فينتا فينا  
 بهذا الطريق دعوى السبق للمثبه مع التبرج بلفظ المشبه وفيه نظر لان ما ذكره لا يقنع  
 كون المراد بالمشبه غرضا وضعت له بالتحقيق حتى نزل في تعريف الاستغارة لفظ بان  
 المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادنا كلفظ السبع بالتبادل  
 المذكور لا يقنع ان يكون استعماله في الموت استغارة ولكن الجواب بانه قد سبق ان



فيه المبيضة مراد في تعريف الحقيقة أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له بالتحقق من حيث أنها  
 موضوعه له بالتحقق ولا نسلم أن استعمال لفظة المبيضة في الموت في مثل النسب أظفار المبيضة  
 استعمال فيما وصفت له بالتحقق من حيث أنه موضوع له بالتحقق مثله قولنا ذئب ظفر  
 بل من حيث أن الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المبيضة موضوع له بالبناء بل  
 هذا جواب أن كان محتملا عن كونه حقيقة أن التحقيق كونه مجازا و مراد به الطرف  
 الذي يخرج من بعد و أحراز السكاك والاستعارة البقية وهي ما يكون في الحروف والأفعال  
 والاشتقاق منها إلى الاستعارة الملقى عليها يجعل قرينة أي قرينة البقية استعارة مكنية  
 وجعل الاستعارة البقية قرينة أي قرينة الاستعارة الملقى عليها كما هو قوله أي قول  
 السكاك في المبيضة وأظفار حيث جعل المبيضة استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها  
 قرينة في قولنا انظفت كمال بكذا جعل القوم نظفت استعارة عن ذلك بقرينة  
 كمال وإكمال حقيقة فهو كمال كمال استعارة بالكناية عن التكلم ونبه النظم إلى  
 قرينة الاستعارة وبهذا في قوله نعزيم لهذميات بجعل الهذميات استعارة بالكناية  
 عن المطعومات الشبيهة بمسجل الهك ونبه القرينة إليها قرينة الاستعارة وعما في  
 النظم واما أثار ذلك ثمار اللبس ونظير الأقسام و درءا حارة السكاك بانه أن  
 قدر البقية نظفت نظفت كمال بكذا حقيقة بان يراد بها معناه التحقيق لم يكن البقية  
 استعارة بمبيضة لها أي المبيضة مجازا عنده أي عند السكاك لانه جعلها من فاهم الاستعارة  
 المخرج بها المفردة بذكر المشبه به واردة المشبه لانه المشبه فيها يجب أن يكون فعال  
 تحقق معناه حسا ولا عقل بل وهما فيكون مستغلا في غير ما وصفت له بالتحقق فيكون  
 مجازا وادام لم يكن البقية مبيضة فلم يكن الاستعارة الملقى عليها مستلزما للمبيضة بل هي

لا يوجد بدون المبيضة وذلك لأن الملقى عنها قد وجدت بدون المبيضة مثل  
 كمال مما في التقدير وذلك أي استلزام الملقى عنها للمبيضة بل بالاتفاق واما الحروف  
 في أن المبيضة لا يستلزم الملقى عنها فعند السكاك لا يستلزم كما في قولنا أظفار المبيضة  
 بالسبع وبهذا أظهر فلو ما قبل أن السكاك بقوله لا ينفك الملقى عنها عن المبيضة لانه  
 المبيضة مستلزما للملقى عنها لا على العكس كما فهم المصنف لم يكن أن ينافي في الاتفاق  
 على استلزام الملقى عنها عن المبيضة لأن كلام السكاك مشعوب في ذلك فصرح في كلام  
 السكاك ببحث الجواز العقلي بان قرينة الملقى عنها قد يكون مراد بهما كظفر المبيضة وقد يكون  
 مراد محققا كالنبات في أنبت السبع البقل والهذم في هزم الأبر كجند الان هذا في رفع  
 الأعراس عن السكاك لانه قد مر في مجاز العقلي بان نظفت نظفت كمال مراد  
 جعل قرينة الملقى عنها والضم فلما جاز وجود الملقى عنها بدون المبيضة كما في أنبت ووجود المبيضة  
 بدونها كما في أظفار المبيضة السبع فداحته لقوله أن الملقى عنها لا ينفك عن المبيضة  
 والآي وان لم يقدر البقية التي جعلها السكاك قرينة الملقى عنها حقيقة بل قد راجع  
 فيكون البقية نظفت مثلا استعارة مفردة انه مجازا عن علاقة المشابهة والاستعارة  
 في الفعل لا يكون أن بقية فلم يكن ما ذهب إليه السكاك من رد البقية الملقى عنها  
 معينا عما ذكره من لفهم الاستعارة إلى البقية وبهذا لانه اضطر آخر الأمر إلى القول  
 بالاستعارة البقية وقد يجب أن كل مجاز يكون علاقة المشابهة لا يجب أن يكون  
 استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبار ما وقع استعمال كما بين النظم والذلا  
 فانها لا زمة للنظم بل ما يكون استعارة إذا كان لا استعمال باعتبار علاقة المشابهة وقد  
 المباعدة الشبهة فيه نظر لأن السكاك قد مر بان نظفت منها امر مقرر وهي كظفر المبيضة



المتصورة الواجبة الشبهة بالاطار الحقيقية ولو كان مجازا مرسل عن الدلالة لكان امرضا  
 عظاما ان هذا لا يجرى في جميع الامثلة ولو سلم في عود الاعراض الاول وهو وجود الملك عنهما  
 بدون التحيينية يمكن جوابا ان المراد بعدم انعكاس الاستغارة بالكنية عن التحيينية  
 التحيينية لا توجد بها فيها شاع من كلام الفصيح اذ لا تراع في عدم شيوخ مثل اظفار الميتة  
 الشبهة بالبيع وانما الكلام في الصفة والوجود والاستغارة بالكنية بدون التحيينية فباع  
 عما فرزه صاحب الكشاف في قوله لا يتفقون عهد الله وصاحب المتشاع في مثل ائمت  
 الربيع فصار كما حصل من مذهبه ان قرينة الاستغارة بالكنية قد يكون استغارة بحقيقة  
 مثل اظفار الميتة ونظمت اكمال وقد يكون استغارة بحقيقة عما ذكره في قوله لا يا ابن  
 ابلقي ما ذكر ان البيع استغارة عن عوز المار في الارض والماء استغارة بالكنية عن  
 وكما قد يكون حقيقة في ائمت الربيع فعل في شرط الاستغارة حسن كل من الاستغارة  
 الحقيقية والتخييل على سبيل الاستغارة برعاية جهات حسن التشبيه ان يكون وجه شبه  
 شاذ للطرفين والتشبيه فيها باقاة معلق به من الغرض فيكون ذلك ان لا يتم  
 راجحة لفظ اي و بان لا يتم شيء من الحقيقة والتخييل راجحة التشبيه من جهة اللفظ ان  
 ذلك يظل الغرض من الاستغارة اعم ادعاء دخول الحقيقة في جنس المشبه به لما في التشبيه  
 الدلالة عما ان المشبه به قوي في وجه الشبه ولذلك في دلالة شرط حسن ان لا يتم راجحة  
 التشبيه لفظا يوصي ان يكون التشبيه اي ما به لثبته بين الطرفين حليا بنفسه وبوجه  
 عرف اصطلاح خاص للتأثير الاستغارة القارة وتبين ان روعي شرط احسن ولم يتم راجحة  
 التشبيه ان لم يراع فان احسن يقال لغز كلامه داعي مرادة ومنه اللغز في كماله  
 مثل رطب اوطاب كما لو قيل في الحقيقة رايست اسد واريد ان يخرج وجه شبه

شرائط حصول الاستغارة

الطرفين

الطرفين خفي في التخييل رايست اسد كما لو قيل في الحقيقة رايست اسد واريد ان يخرج وجه شبه  
 ما به لثبته فيها راعه والرحمة البعير الذي يركله الرجل جلا كان او ما قد يقع ان المراد من التحيينية  
 المنس في صورة وجوده كالبعوضة لا توجد في كثير من الابل وهذا اظهر ان الشبهة اعم محلا  
 اذ كل ما ينافي فيه الاستغارة ينافي فيه التشبيه من غير عكس مجازا ان يكون وجه شبه غير  
 حيا فيكون استغارة القارة كما في المثالين المذكورين فان قيل فربما ان حسن الاستغارة برعاية  
 حسن التشبيه من جهتها ان يكون وجه الشبه بعيدا عن هذا في الاستغارة ينافي ذلك  
 قلنا بلكل ذلك انما يقبل الشبه والضعف فيجب ان يكون من جهة البحث لا يصح القارة من غير جهة  
 لا يصح مقبلا ويحصل به اي ما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم يكن الاستغارة وبقيت التحيينية  
 او قوي الشبهة بين الطرفين حتى انكرا كالعلم والنور والشبهه والظلمة لم يكن التشبيه بعينه لا  
 للتأثير كالتشبيه الشئ بنفسه وانما تمت مسئلة نقول حصل في قوله لا نقول كلام كالتوراد واذن  
 في شبهة نقول وقعت في قوله لا نقول في شبهة كالتوراد والاستغارة المكنى عنها كالتوراد  
 منها برعاية جهات حسن التشبيه بها تشبهه من غير الاستغارة التحيينية منها بحسن التشبيه  
 عنها كما بينا انها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها في نفسها تشبه بل هي حقيقة تشبهها بحسن  
 متبوعها فحصل في بيان من آخر يبين عليه لفظ الجواز على سبيل الاشتراك وانما قد يبين  
 الجواز كما تعلم اعرابها اي حكمها الذي هو ان اعرابها ان النفاضة للبيان اي توضحها  
 من نوع النوع آخر كلف لفظ او زيادة لفظ فالاول قوله اد جاز ربك وقوله ثم اسئل  
 القرية واسأله مثل قوله لا يسئل شيئا اي جاز امر ربك لا تسئل له شيئا الله واسئل الله  
 القرية للوضع بان المقصود منها سوال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن  
 من في القبول وليس مثله شي لان المقصود نفي ان يكون شيئا مثل الله فلا نفى ان يكون

فصل



شي مثل مثله كما ان صلي لربك والغيره واكثر قد يفرق الاول الى الرفع وفي الثاني الى التثنية  
 حذف الحذف في الكلام الاصلي في مثل هو التثنية لا خبر ليس قد يفرق الى اكثر بسبب زيادة الكاف في  
 الكلمة بالجار باعتبار نظرها عن معناه الاصلي كذلك وصفت به باعتبار نظرها عن اعرابها الاصلي  
 وظهر عبارة الخفاء ان الموصوف بهذا النوع من الجار موقف لاجراب الكلمة وما ذكره الخفاء  
 والنقل بزيادة الكاف في قوله لا ليس كمثل شي انه لا يخلو ان لا يكون زيادة بل يكون  
 نفيا للثبوت بطريق الكناية التي هي ابلغ لان الله لم يوجد في ذاته شي مثل مثله لزم نفيا مفرقة  
 انه لو كان له مثل لكان هو الله نه مثل مثله فلم يقع نفيا مثل مثله كما نقول ليس له شيء  
 اسي ليس ليزيد الخ نفيا للمردم نفيا لانه الكناية في اللغة مصدر كنبت كناية عن كذا وكنت  
 او اتركت التفرج به وفي اصطلاح الفقهاء بزيادة لزم معناه مع جوار ارادته معناه في ارادة  
 ذلك المفعول مع لانه كلفه طويل النبي والمراد به قبول القامع مع جوار ان براد حقيقة طويل النبي  
 اي فاعلها كلف الجار من جهة ارادة المفعول الحقيقي مع ارادة لانه كما راد طول النبي  
 مع ارادة طول القامة بكن في الجار فانه لا يجوز فيه ارادة المفعول الحقيقي للمردم القرشية  
 عن ارادة المفعول الحقيقي وقوله من جهة ارادة المفعول معناه من جهة جوار ارادة المفعول  
 ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كناية عن ارادة المفعول الحقيقي للقطع بصحة قولنا  
 طويل النبي وبيان الكلب مهزول النقيض وان لم يكن له سجا ولعل كلبه في فصل مثل ما ذكره  
 اكثر من ان يحيط به هنا بكت ليد من الشبهة وهو ان المراد بجوار ارادة المفعول الحقيقي في  
 الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية في ذاتها في ذلك كما ان الجار شبيهة لكن قد يمتنع ذلك  
 في كناية بزيادة جوار كناية كما ذكر صاحب كتاب في قوله لا ليس كمثل شي انه من باب  
 الكناية كما في قولهم مثلك بخل لزم ان يفرق عن غيره وعن كونها اخص او عامة فقد نفى

الكناية

عنه كما يقولون بفت اربعة برجون بوزن فقولنا ليس كمثل شي وقولنا ليس كمثل شي عبارتي  
 معنيان معني واحد هو نفى المماثلة عن ان لا يفرق بينهما ان تعطينا كناية من الجاهل  
 انها ارادة المشاع الحقيقية ونفيا للمماثلة عن هو ما في له واما اخص او عامة فمرفق بين الكناية  
 والمجاز لا يستعمل فيها اي في الكناية من اللزوم لا المألوم كالشمال في طول النجار الى طول  
 القامة وقية اي في الجار لا يستعمل من اللزوم الى اللزوم كالا شمال من الغيب الى الغيب ومن  
 المشاع واد هذا الفرق بان اللزوم مالم يكن مردا بنفسه وبالنظام فربما يسمي بغيره  
 لان اللزوم من حيث انه لزم لجوار ان يكون اعم ولا دلالة للعام على الخاص في اي اذ كان اللزوم  
 مردا يكون الاستعمال من اللزوم الى اللزوم في الجار فلا يتحقق الفرق والكل كما يقع معروف بان  
 اللزوم مالم يكن مردا المشاع الاستعمال فيه وما يقال من ان مراده ان اللزوم بين الطرفين  
 من خواص الكناية دون الجار او شرط لهما دونه لا دليل عليه وقد سمي بان مراده باللزم  
 ما يكون وجوده على سبيل كقول الجار والناج الطول القامة ولهد جوار كون اللزوم  
 كاشا كالبطل لكان ان الكناية ان يكثر من المتلازمين ما هو تابع ودر ديف براديه  
 ما هو متبع ومرادف الجار بالعكس وفيه نظره لا يتحقق عليك ان ليس المراد باللزوم ههنا  
 المشاع الانتكاف في اي الكناية ملة ان م لا يمتا باعتبار كونها عبارة عن الكناية  
 المطلوب بها بزمه ولا نسبة فيها اي اول ما هي مع واحد مثل ان يتفق في صفة من الغنا  
 اخصا من معروف معين فيذكر تلك الصفة بعد صل بها الى ذلك الموصوف لقوله القاتين  
 بطل افس جهم والطا عين مجامع الا صفا المخدم القاطع والضعف المحض ومجامع الصفا  
 مع واحد كناية عن القلوب منها ما هي مجامع طان بان توظف صفة شتم الى لازم آخر  
 ليحصر عنها محضه بوصف فيقول مذكره اليه كقولنا كناية عن ان في مستوى القلوب

اقسام الكناية



فَتَنَّا وَابْنًا

وینا چھ

[illegible]

五



قد يكون مذكور كما هو مذكور في قولنا في عرض من يرد في المسلمين السلام من سبيل  
 من لانه ويدر فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام واما  
 القسم الاول فهو ما يكون اعلم بالكناية نفس الصفة ويكون النسبة متروجا بها فلا يخفى ان  
 الموصوف فيها يكون مذكورا في محال لفظا او تقدير او قوله في عرض من يرد في المسلمين  
 في التعريف به يقال نظرت اليه عن عرض ما بعلم اي جانب ناحية قال السكاك الكناية  
 بتفاوت اما التعريف وتلويح ورغدا اياها وشارة واما قال بتفاوت لم يقل منقسم  
 لان التعريف واما مثاله ما ذكر ليس من قسم الكناية فقط بل هو اعلم كذا في شرح لفظ  
 وفيه نظروا ان قربا لانه انما قال ذلك لان هذه القسام قد تدخل ويختلف باختلاف  
 الامرين من الموصوف والكثافة وقلة الوسائط وتشترتها والمناسب للعرضية التعريف اي  
 الكناية اذا كانت عرضية موقفة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسبات يعلق عليها  
 اسم التعريف لانه اما في الكلام لا عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان <sup>فلان</sup>  
 اذا قلت قولنا انت تعينه فكانت لثرت به الى جانب مزيد جانبا او في المناسبات  
 اي في العرضية ان لثرت الوسائط بين اللازم والمردوم كما في لثرتا وجبان للكلب  
 ومردول الفعل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد المناسبات لانه  
 قلت الوسائط مع حقا في المردوم كعرض وعرض الوسادة الزم لانه الزم هو ان  
 تشير الى قريب منك مما سبيل الحقيقة لان حقيقة الاشارة بالثقة والى جانب المناسبات  
 لغيره ان قلت الوسائط بل حقا كما في قوله اوما ريت الحمد القى رحله في آل طه ثم لم يحول  
 الا بما وادرت ثم قال السكاك والتعريف قد يكون مجازا فقولك اذيتي مقوف انت  
 تريد بها واخطبت انت اذيتي المنى طلب وانه اي لزيد المنى طلب ليكون اللفظ مستعلا بـ

ما وضع له فقط فيكون مجازا وان اردنا اي المنى انت انا اخرج منه جميعا كان كناية لانه ردت  
 باللفظ المنى الاصل ويزه معاد المجاز في ارادة المنى الاصل ولا بد فيها اي في الصورتين من قرينة  
 والى ان المراد في الصورة ان ذلك هو ان الذي مع المنى طلب حده ليكون مجازا في  
 كلاما جميعا ليكون كناية وتخييق ذلك ان قولك اذيتي مقوف كلام والى تهديد المنى طلب  
 بسبب الايداء ولم يرم منه تهديد لكل من جدد عنه الايداء فان سئل اذيتي به تهديد بالمنى طلب  
 ويزه من المؤذيين كان كناية وان اردت به تهديد بالمنى طلب بسبب الايداء فله شمر كـ  
 المنى طلب الايداء او كتحقيقا واخرنا ولقد تراعى قرينة والى عدم ارادة المنى طلب ان مجازا  
 فعل اذيتي البلاء عما ان المجاز الكناية المنى طلب من كتحقيقه واليه يرجع لان الاستعمال فيها  
 المردوم الى اللازم فهو له عوى الشيء طية فان وجود المردوم يقتضي وجود اللازم لا مطلقا  
 المردوم عن لازمه واطبقوا ايضا عما ان الاستفارة المنى طلب من النسبة لهما نوع من المجاز وقد  
 علم ان المجاز المنى طلب من كتحقيقه ليس من كون والمجاز والكناية المنى طلب ان شيئا منهما لا يجب ان  
 يحصل في الواقع زيادة في المنى لان وجود كتحقيقه واليه يرجع بل المراد بالمنى طلب الكمال كما في  
 المسببة به انه يعينه زيادة التاكيد للثبات ويعلم من الاستفارة ان الوصف في المسببة  
 بالمنى طلب الكمال كما في المسببة به وليس بقا مرفوعة كما يفهم من النسبة والمنى طلب لا تغير تارة في نفسه  
 بان يغير عنه بعبارة المنى طلب وبذا امر بالشيء عند انه لا يقوله لئلا يثبت قرينة ريت اسد فاقوا  
 ريت رجل هو وال اسد سوا في الشجاعة ان الاول اذ زيادة في ص وبذا اسد في الشجاعة  
 لم يغير ما ثبت في بل القيسلر اي ان الاول اذ زيادة في ثبات تلك المساواة لم يغيره والثاني  
 والى علم هذا في الكلام في الفن الثاني في شموله على نوازل وهو المثل وانما الفن الثالث  
 بمجد والى الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجه كسب الكلام اي يتصور فيهما

فصل

الفصل الثالث في علم البيان







الدين والدين او اجتماع الفروع والاسس البرجل التي بالحسن والدين في ما يتصل بها  
 والكفر والافسوس على الترتيب مقابلته بالربعة بالربعة كقولهم ما اعطى والحق وصدق  
 بحسنه فيسيرة لا يبرى واما كمال واستغنى ذلك بحسنه فيسيرة للفرق والتقابل بين الجمع فلا يرد  
 بين التناظر واستغنى فيسيرة بقوله والمراد يستغنى انه زهد في ما عند الله لا انه مستغنى عنه ما عند  
 ثم فلم يبق او المراد يستغنى استغنى لشيء من الدنيا عن جميع ركنه فلم يبق فيكون الاستغنى مستغنى  
 لعدم التناظر وهو مقابل للتناظر فيكون هذا في قوله لا يشترط الكفار كما فيهم في قوله  
 في تعريفه متبادر فيكون قال ان الجمع بين شيئين متناقضين والكثرة متبادرهما اذا  
 بهما اي فيما بين المتناقضين والمتوافقين امر شرطية فيما بين ضدتها او تضادها فيكون  
 اي ضد ذلك الامر فيهما بين الاثنين فانه لا جعل ليس شرطية بين الاثنين والافعال فيكون  
 جعل ضد اي ضد التيسر هو التفرع عن بقوله فيسيرة للفرق مشترك بين هذا وكذا في قوله  
 وان استغنى والعكس ينافي فيكون قوله ما حسن الدين والدنيا في المقابلة لا يشترط في الترتيب  
 والتدبير في اجتماع ولم يشترط في الكفر وان قدس ضدته ومنه اي في المعنوي مراعاة التفسير في قوله  
 والتوفيق والابتداء اي مع امدها بما يسهل بها سمها والمناسبة بالتضاد ان يكون  
 كلفها منهنها مقابل لا يفرق بهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين او  
 كذا ستمس الترتيبان بمعاين امرين وكذا قوله في تعريفه بل في معنى مع الترتيب المتعاقبات  
 اي المتعاقبات بل في معنى مع مرتبة اي محوتم بل في معنى مع وتر جمعا بين ثلثة امور  
 اي في مراعات التفسير بسببه فيكون في قوله فيكون الجمع الظاهر بما يناسب بناءه في  
 كونه ثم لا يرد ان يصار الى ان يصار وهو اللطيف فيكون اللطيف فينبغي  
 في قوله ان يصار الى ان يصار كونه في قوله ان يصار الى ان يصار كونه في قوله ان يصار الى ان يصار كونه

مراعاة النظر

تشابه الاطراف

بكون

وخلق بها اي بمراعات النظر ان يجمع بين معنيين غير متساويين فيصحين يكون لهما معنيان  
 متساويان وان يكونا مقصودين ههنا كقوله في النفس الترتيبان والجمع اي الترتيب  
 الذي يجمع اي يظهر من الارض لا سابق له كما يقولون والبر الذي له سابق ليجوز ان اي يتبادر  
 ان قد تم فيما ظاهرا في قوله هذا المعنى وان لم يكن منسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى  
 التوكل وهو مناسب لما دلست في هذا ايها المالك السبب بمثل ما قرأ فيهما استغنى ودمته في  
 المعنوي ان يصار الى ان يصار في اللغة فيسيرة فيسيرة الطريق وسببه بعضهم اليهم تسببهم وبه  
 وسمي فيه خطوط مستقيمة وهو ان يجعل قبل العجزم الفقرة وهي في الترتيب فيسيرة فيسيرة  
 قوله في جميع الكواع كجواهر لفظه فقرة ويقع الكواع برادج عطف فقرة اخرى والفقرة في  
 على انصاف على كل فقرة الظاهر ان البيت با بدل عليه اي على الفقرة هو او كلمة في الفقرة  
 او البيت اعراف في قوله با بدل فاعل جعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله بدل و  
 الروي كبروف الذي يبنى عليه واخر ال بيت او الفقرة وجب كثره في غير منهنما وبتد  
 بقوله على اذا عرف الروي لان في الارصاد لا يعرف بالبر لعدم موافقه حروف الروي  
 كما في قوله واما فان الناس ان امره واحدة فاصفوا ولول كانت سبقت من ركب فيقتضي  
 بينهم فيما هم فيخلقون ولولم يعرف ان حروف الروي هو النون لربما نوه ان الجرح فيهم  
 فيسيرة فيسيرة ههنا او صلتوا فيسيرة فان في الفقرة كقوله ما كان الله ليعلمهم ولكن  
 لا ان الفهم يظنون وفي البيت كقوله اذا لم تسع شيئا فدمه وجاوزه الى ما استطيع وبه  
 اي في المعنوي المثل كل ذي ذكر البني يعطيه لفرعه اي لوقوع ذلك الشيء في محله اي  
 ذلك لفرع فيسيرة او تقدير اي وقوعا محققا او مقدرا لا قول لقوله في قوله فيسيرة  
 من اقرضت عليه شيئا او اسئلته اياه في غروية وعلية عن سبب التكليف والتكليف

الاضاد

المشكلة



من افترج الشئ اي ابتدع من غير منسب على ما لا يخفى كجذم على ان جواب الامر ان عادة وى  
 سجين الشئ لك بجهة قلت الطول اجمية ومبعضاى خطوا و ذكر خياطة رتبة فقط الطبع لوقوعها  
 في جهة طبع الطعام وتكون في نفس ولا اعلم في نفس حيث اخلق النفس على ذات الله ثم  
 لوقوعه في جهة نفسى والى وهو ما يكون وقوعه في جهة غير تقديره قوله ثم قولوا انما بانه  
 وما نزل اليها قوله صفة الله ومن احسن من الله صفة ولكن له عابدون وهو اى قوله صفة  
 الله مفعول لا فعله من صيغ كاجلته من جلس وى اى الله التي تقع عليها الصيغ موكدا  
 لانها باله اى نظير الله ان ال كان يظهر لنفسه فيكون امنا مثلى على نظير الله  
 لنفسه انما منيع ودالا عليه فيكون صفة الله بغير نظير الله موكدا المعنون قوله امنا  
 ثم اشار الى وقوع نظير الله في جهة ما يعبر عنه بالصيغ تقدير القول والاصل فيه اى في جهة  
 وهو ذكره لتظهر فقط الصيغ ان الضارى كانوا يعمدون اولادهم في ماء مصر بيو  
 المعمودية ويقولون ان اى النفس في ذلك لما يظهر لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك  
 قال الان صار نظريا حقا فام المسلمون بان يقولوا للضارى قولوا امنا وصيغنا الله  
 بالان بعبارة مثل صيغنا وصيغنا به نظير الله مثل نظيرنا هذا اذا كان كخطا في قوله  
 امنا بالله لا فرب وان كان كخطا بالمسلمين فالنفس ان المسلمين امر بان يقولوا  
 صيغنا الله بالان بعبارة ولم يصنع صيغنا ايها الضارى فخرج من الان بالله بعبارة  
 الله للمثابة لوقوعه في جهة صيغ الضارى تقدير الله القرية الحامية التي هي سبب الفذل  
 من عمن الضارى اولادهم في الماء لصفوان لم يذكر ذلك لفظا ومنه اى المعنى  
 المزاوجة وى ان مزاج اى يوقع المزاج على ان الفعل مسند اليه المصعد والاعلى  
 اعني قوله بين معنيين في الشرط والجزاء والمفعول ان يجعل معنيين واقعا في الشرط

المزاوجة

مزدوجين في ان ترتب كل منهما من رتبة لا غير كقوله او انا اى الهى ومعنى عن صيغ  
 الهى او لم يمتى اصاحب الهى الوسى اى سخطت الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى  
 بنا اقترى على ما بها الهى مزاج بين الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى  
 في ان ترتب عليها الى شئ وقد يتوهم في ظاهر العبارة ان المراد بهى ان يجمع بين معنيين  
 في الشرط ومعنيين في الجزاء كما يجمع في الشرط بين الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى  
 الصفتها الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى  
 بعبارة فانفت عبارة ما ذكرنا من الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى الهى  
 وهو ان يقدم جراح الطام على جزاء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزاء الموفى اوله وعبارة  
 العبرية ما ذكره بعضهم وى ان يقدم في الطام جزاء ثم يفتس مقدم ما اخرت في قوله ما قدمت  
 فظاهر عبارة المقام صادق على عادات العادات اشرف العادات وليس من العكس  
 يقع العكس على وجه منها ان يقع بين احد طرفي الجملة ما لا يصح اليه ذلك الطرف كعبارة  
 العادات عادات العادات العادات العادات العادات العادات العادات العادات العادات العادات  
 الطرف قد وقع العكس منها بان قدم اول العادات على العادات ثم ان العادات  
 العادات ومنها اى في الوجه ان يقع بين متعلقين فحينئذ قوله ثم يخرج  
 اى من الميت ويخرج الميت اى فاكى ونبئت متعلقا يخرج وقد قدم اول اى على ميت  
 واما ميتا الميت على اى ومنها اى في الوجه ان يقع بين متعلقين في طرفي جملتين كقوله ثم  
 على لهم ولا هم يكون لمن قدم على اى واما ميتا هم على من واما لفظان وقع احداهما في جانب  
 المسند اليه والاخر في جانب المسند ومنه اى في المعنى الرجوع وهو عود الهى الطام الى  
 ما يفتس اى بفتنه وابطال الله كقوله ففتن به يارب الهى لم يفتسها القدم اى لم يلهها

العكس

الرجوع



فقد دل الزمان وتناوهم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله بلى وغيره فالارواح وال  
اي الرياح والنفار والنفثة اظهره الخمر والسند له كانه اخرا ولا يمكن تحقيق له ثم افاد بقوله  
الافاقه فنقض الكلام السابق فادخل معناه القدم وغيره فالارواح والديم ومنه اي  
المعنى التورية والسياليه هم وهوان لخلق لفظه معنيان قريبين  
به البعيد اعادوا على فرسيه خفيه وهي صرمان الوله مجردة هي التورية التي لا يجتمع شيئا  
ما يلزم المعنى القريب كقوله الرحمن على العرش استوى اراد بانسوى معناه البعيد  
هو استولى ولم يقرن به شيئ مما يلزم المعنى القريب هو استقر وانما يشبهه مركبة وهي التي  
يجي مع شيئا مما يلزم المعنى القريب كقوله ٢ واسما وسليما بايدرا واما باليدى معناه البعيد  
وهو القدرة فذكرن بها ما يفارق المعنى الذي هو كآخرة مخصوصه وهو قوله سينا ما اذ  
البناء ويلزم البعد وهذا جنى على ما يشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ولان ما يحقق  
هذا قبيل وتصوير عظيمة وتوفيق عما كنه طلاله من خبر ان نعيم الميزان حقيقة او كآ  
ومنه اي من المعنى استخدم وان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم يراد بغيره اي  
بغيره جمع الى ذلك اللفظ معناه لاخر ويراد به الصيرين احدهما اي احد المعنيين  
ثم يراد بالآخر اي بغيره لاخر معناه لاخر وفي كنهه كوزان يكون المعنيان متقربين  
وان يكونا مجازين وان يكونا مختلفين كقوله وهوان يراد باللفظ احد المعنيين  
وبغيره معناه انخر كقوله انزل السما بارض قوم عليهما وان كانا معنيين مع  
اراد بالسما العيش وبغيره زعينا العيش وكلا المعنيين مجازي والثاني وهوان  
يراد به صيريه احد المعنيين وبغيره انخر معناه انخر كقوله فقي الغضا والسكنية  
وان لم يشبهه بين جمع وملوع اراد به صيرين الرابعين الى الغضا الخ المبرور

التورية

الاستخدام

4

في ان كنيته ان كان الذي فيه بحجة القضاء وبالفرع المنسوب في شجرة انما كان كنهه بحجة قضاء  
 وكبره بما جاز ومنه اي في المعنوي اللفظ والشرع هو ذلك من عند دعاء التقصير او الجمال ثم ذكر ما سلك  
 وادعى احد هذا المسند ثم عرّفه بغير النكر من النقيض لاجل لو توفى بن اسم  
 البهائم يرد ما لكل الاما مولد له من ذلك البقر من تلك البقرة فالمعقوبه قال اول وهو ان يكون ذكر  
 المسند دعاء التقصير صريحا لان الترتيب اللفظي ان يكون الاول ثم المسند في الشرع  
 لدول من المسند في اللفظ في مثلث في ولد كقوله ثم ومن رحمته جعل علم عبده والنهار السكون  
 فيه واليقين في نفسه ذكر القيل واليهما دعاء التقصير ثم ذكر ما قيل وهو ان يكون فيه واليهما  
 وهو ان يتبع فيه ثم فصل انه فيه عن الترتيب ان قبل عدم التعيين في الآية منوع فان يجوز من  
 فيه عاير ما ليس له مع فتدعيه ولكن ما عتبر ان يكون لا طر من القيل واليهما يتحقق عدم  
 واما على غير ترتيبه ان ترتيب اللفظ سواء كان مكتوسا لترتيب كقوله بيف سواء انت حقف هو  
 النفا في الرمل وعرض في حال الخطا وقد اوردوا ما حملوا كقولك ان شمس اسد وكبر جواد بهاء  
 وشجرة عذرا شاني وهو ان يكون ذكر المسند دعاء التقصير لاجال كقوله ثم دعاء الوان من خط من  
 ان من كان مولدا انصارى فان الصغير قالوا لليهود والنصارى في ذكر الفرقين على الاما  
 بالصغير العايد اليهما ثم ذكر ما لكل منهما اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة ادم كان هو داود  
 النصارى لن يدخل الجنة ادم كان انصارى حقف بين الفرقين او القولين اجمالا لعدم التبع  
 وشقة بن اب مع يرد الما كقوله فيق او انه كقوله فيقول معناه للعلم بتقليد الفرقين صاحبها اعتق  
 ان داخل كنهه مولد صاحبها وبصور في هذا الترتيب الترتيب وعدمه ثم غريب اللفظ والشرع  
 ان تذكر مسند ان او اشتر ثم يذكر في شرعا كما يكون لكن من احد المسندين كما نقول ان  
 واسبق العدل والظلم قد سدت ابوابها ما كان مسند حاق وفتح من طرفها ما كان مسدودا ومنه

اللف والنشر







المؤمنين الذين شقوا بصبيان وفي الثاني ان بعض السعداء لا يكفون في الجحيم بغير قوتها  
 ابتداء يعني كالمناق من المؤمنين الذين سعدوا بالايان والتابيد مبداء ومبدا كما ينبغي  
 ان شها ذلك فيقتضى ما عني ان ابتداء فقد جمع لا نفس في قوله لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم  
 شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بان اضافة الشقياء ما لهم من عذاب النار  
 والاسعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا بالثغرة وقد علقوا انفسهم على امرين اولى  
 احد جان ان يذكر احوال الشقي فاما الاكل من تلك الاحوال بل يبين بقوله ما عليه حتى يتفاد  
 مشيخ كانه من طول الشهور ما يقال في شدة وطائفتهم عما اذا داروا في ما يوا  
 خلاف اي من عيّن الى العجالة اذ اوعوا الى كفاية منهم ودفع مسلم كبر اذ سعدوا بغيرهم  
 واحد منهم مقام بكماله فليدرك عدوا ذكر احوال المشايخ واصله في كل حال ما يناسبها بان  
 اضافة الى الشقي حال المكافات والاسعداء حال الدعاء وكذا الى ما فراد في استيفاء الام  
 الشقي بقوله لا يهيب لمن يشاء واما ما يهيب لمن يشاء فيكون اذ يرد وجههم ذكر انا وانا ما يهيب  
 يشاء فيما فان انسان امان لا يكون له وداد يكون له وداد ذكر انا في اذ ذكر انا في قوله شقي  
 في ان يجمع ان قام ومنه اي في المعنوي التجريد وموت يسرع عن امر ذي صفه امره مثلهما  
 اي مماثل لذلك في مرنى الصفه تلك الصفه بما عني لجل المباينة وذلك كما لها اي  
 تلك الصفه في اي في ذلك لا مرنى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفه ان حيث يقع ان  
 فيخرج منه موصوف بتلك الصفه وموصوف بالتجريد فاسم منها ما يكون في التجريد كقوله  
 لا من فلان صديق جميع اي قريب بينهم مرنه اي يبلغ فلان من الصداقه حتى يصح معه كل شيء  
 ذلك كحد ان يستحسن منه اي من فلان صديق اخر مثلهما اي في الصداقه ومنها ما يكون  
 بالبا والتجريدية لا فله على المخرج منه كقوله لهن سالت فلانا لسان به يجرى بالانسان

التجريد

المراد

بالساعة في اشرع منه بجران الساعة ومنها ما يكون بدخول باب المعينة في المخرج كقوله وشوا  
 اي منس فوجه المظن ان شها فيها اولها اصحابها من شهايد الحرب بقوله اي يشرح في ما صرح  
 الوحي اي منقبت في الحرب بسليم اي لا يس لامة وهي الدرع واللبا واللبا بسة والمصباح  
 مثل القنق وهو العجل المكرم امر طر من رطل البعير كخفة عن مكانه وارسله اي غدره  
 ومنع من نفس مستعد للحرب بل في استعداده للحرب حتى يشرع منه اخذ ومنها ما يكون  
 بدخول في المخرج منه كقوله الامم بها دار اكله اي في جهم وهي دار اكله لكنه اشرع منها  
 دار اخرى وجعلها معدة في جهم لاجل الكفارة بطلال امر ما وبالبقرة في انصافها بادة و  
 منها ما يكون بدون توسل عرف كقوله ملين ليعيد لاجل برة كوي اي ينج العباد  
 الغيم لاجل صفة عرفة او يموت مضمون فيما ان اي الا ان يموت كرم ينج بالكرم نفسه  
 اشرع من نفسه كرميا مباينة ذكره فان قيل فلان من قبل ان تنفك من الكلام الى البنية  
 قلنا لا ينافي التجريد عما ذكرنا وقيل لغيره او يموت من كرم فيكون من قبل من  
 فلان صديق جميع ولا يكون فيما اخذ فيه نظر كحصول التجريد ونام امع بدون هذا التقييد  
 ومنها ما يكون بطريق الكناية كقوله يا فر من بر كلب على ولا يشرب كاس بلف من كلبا  
 يشرب الناس من كفا الجواد اشرع منه حواء يشرب هو بلفه على طريق الكناية لانه اذا  
 نفى عنه الشرب كلف التجريد ففقد البنية الشرب بلف كرم ومعلوم انه يشرب بلفه فهو ذلك  
 الكرم وقد نفى بذا على بعضهم فرغم ان الخطاب كان لنفسه فهو تجريد وان فليس من التجريد  
 في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير كذا قول الكناية لاني في التجريد عما قد رادوا لولا  
 اكله بنفسه لم يكن قسما بنفسه بمراد في قوله ومنها ما جازي لسان لفته وبيان التجريد  
 في ذلك انه يشرع من نفسه شفا اخر مثله الصفه لتسبق لها الكلام ثم يجاء بقوله لاجل



المبالغة المقبولة

عندك تهديها ذلك فبعد النطق ان لم يبد الحال ان ينفك فكذا اشرح من نفسه كذا فزمنه  
 في فقد استمر الحال وخالطه ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من  
 المحسنات في هذه الاشارة الى الرادع من زعم ان المبالغة مقبولة معاد عينا من زعم انها مردودة  
 ثم انه فخر مطلق المبالغة ومن اقسامها والمقبولة والمردودة في المبالغة مع ان يدرج الوصف في  
 في السدة او الضعف حد استعمل او مستبعد او تامدني في ذلك لئلا يظن انه اي الوصف غير متناهية  
 اي في السدة والضعف في ذكر الضيف واخراده باعتبار عوده الى احد الطرفين وتحرر المبالغة في  
 والاخران والفتور لا يجر ولا يستقر بل بالبدل الضعفي وذلك ان المدعي وان كان يمكن عقو  
 وعادة فيبلغ كقولك فغداي بين الفرس عدا او امه الموات بين الصبيدين بصرى احد  
 اثر الاخرة طلق رادع بين نور بين ان ذكر من لغير الوحي وتجره في ان نفي منها وادع في منتهى  
 فلم ينج باء فيفسد مجزوم معطوف على نفي اي يوقى فلم يفسد اي ان فرسه اذ ذك لو اذخره  
 في منتهى واحد ولم يبرق ولم يمكن عقلا وعادة وان كان يمكن عقلا لا عادة فافراق كقولك  
 كرم ما ينادى فينا ونبعة من اتباع اي ترسل للفرقة عاثره حيث كان وسار هذا يمكن عقلا  
 لا عادة بل في زمانا ينادى بالحق بالجميع عقلا واما في التيقن والافراق مقبولان ولا في  
 لم يكن ممكن عقلا ولا عادة لا ممتنع ان يكون ممكن عادة ممتنع عقلا لا كرم ممكن عادة  
 ممكن عقلا ولا يفسد كقولك فغداي واخفت اهلا شركت من انه ان يبرك ان لئلا يفسد في  
 لم يخلق فان خوف النطق في غير المخلوق ممتنع عقلا وعادة ومقبول منه اي من الغلو واصناف  
 منها ما اذخر عليه ما يقر به الى الصفة كقولك فغداي ينادى بها اي ولو لم يسمعه رادعها  
 ما يحسن نوعا حسنا من التيقن كقولك عقدت سنا بكما اي في نور كجاء عليه ما ينج في قد  
 راسها الكثر ايقين اي غبار ومن لئلا يفسد في شمس المصباح التيقن في غبار

التيقن الممتنع

فيه العين والطف من ذلك سمعت ان بعض البغايين كان يوق بصفة في شوق  
 بعدد وكان بعض مدول دار القضا عاثره فخر طيب البقلة قال ليعال ما هو وانهم في  
 العدل كبر العين يعني بالعدل امدني الوقف قال بعض الفروا وعما الفوارج العين فان  
 المولى عاثره ومن هذا التيقن ما وقع في قصيدة علي بن ابي طالب في قوله والوراء ملكا وريثا فواعتنا  
 هذا ملكا وما ياسب في المقام ان بعض العلماء في من الغالب لجهنم اما في كرات نحو العترة  
 ان في كتاب فقلت لمن هو فقلت لمولانا عمر يعني العين فقلت لهما فقلت لهما فقلت لهما  
 سبب فحكمهم المستند بطريق العقاب فمررت اليه بعض الجفن وضم العين فقلت فقلت  
 واستغفر في ذلك الحاضر ان لو سبني تلك كجاء عتقا هو نوع من سبني عليه اي على ذلك  
 الغير لا مكن اي العنق اذ في البر كم انبعاثا لم ترفع من سنا بك ان يفرق في رويته  
 صارا راضيا يكون سيرا عليها وهد مشع عقلا وعادة لكنه كثير من وقد اجمعت اي اذ  
 ما يقر به الى الفتنة والتمنن التيقن كمن في قوله كجاء ان نمر السهيب الدجى قد شدت باهت  
 اليهن اجمعا اي يوقع في ضياء ان التيقن ممكن ما يبرر بزل عن مكانها وان حقا  
 عين قد شدت باهت بها الى الشهاب لظول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا كثير من  
 ونفقة كجاء في حنانه منها ما اخرج فخرج النزل والكل عاثره لئلا يفسد اسلوا به من عا  
 على الشرب غدا ان وامن العجب ومنه اي في المقنن المدبب كذا في وهو ابراهيم في  
 على طريقه اهل النظام ومون يكون بعد تسليم المقدمات منسجمة للمطلوب كقولك  
 لو كان فيها آية ان الله عظيم والندم والدمع والسموات والارض باجل  
 لان المردوبه عاثره عن النظام الذي بها عليه فكذا المردوم وهو نقد الالهة وهذا  
 المطابقة من مشهورات الصادقة التي يكتفي بها في كفايات دون التعقيب بالمعيرة

حكايت

المدح النبوي



في ابراهيميات وقوله طم اترك تفكك شبه اى كاد ليس وراء الله مطلب فليطلب كلف  
به كاذبان لئلا يفت اللام لتوبة القسم قد بلغت على حياته ليلفك التام جواب الحق من غير  
من غير اذعان واكتفى بالكتبة كنى امر الى جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب سراد  
اى موضع ظلمه الرزق من راد لكلا ودمب اى موضع ذاب الى جانب طوك اى في ذلك  
طوك اخوان اذ انا مدحهم اعلم في اموالهم اى انصرف فيه ما كيف شئت واقر عندهم  
رفع المرتبة كفتلك اى كما تفعل انت في قوم اراك عطفهم واحسن اليهم فلم ترم فيهم  
لك دمو اى لا تبقى على مع ال حبة المحبين بالمستفين على كمال التعطف واحسن اليهم  
فمدحوك ومدح كونه على حربة التمييز الذي تميزه فيها قياسا ويكون ردة الصورة قياسا  
اى لو كان مدحى ال حبة ذبا كان مدح ذلك يقوم بينك ذبا والذم باطل عند الذم  
ومنه اى من المعنى حسن التعليل وموان يدعى الوصف على مناسبة له باعتبار لطيف اى  
بان ينظر نظر البصر على العلة وقد غير حقيقى اى لا يكون ما اعتبره لهذا الوصف على انه  
كما اذا قلت قد فلان العادة له رفع خرامه في ليس في شئ من حسن التعليل وما قبله  
ان هذا الوصف اى غير حقيقى ايسر يفتد مهنا لان اعتبارى لا يكون الا غير حقيقى  
فقلط فت ذه وسمع اى باب المفعول يفتدون لاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان  
نعم لو جب ان يكون جميع اعتبارات العلة غير مطابق للواقع ومواز به ضرب لان  
الى اوعى لها على مناسبة ما به قصد بيان عليها وغير ما به اريد بها هاد الا انه لا يغير  
لها العادة على ان كانت لا يكون في الواقع عن علة انك لم يحك اى لم يشأ بملك اى على  
السبب ما جئت اى عار من محو نسب ملك وبقوة عليها فبعضها الرخص اى بعض  
السبب موعوق كما قول المحرم من السبب صفة ثابتة لا يغير لها في العادة علة قد علم بانها

حَسِّنِ التَّعْلِيلَ

عرف حاشا انك قد بسبب هذا المدح او بغيرها اي تلك الصفة على غير القلة المذكورة فيكون  
المذكورة بغير حقيقة فيكون من التعليل لقوله ما في هذا عايد و لكن بعض اصحاب جرجانيان  
قد اعداء في العادة لدفع مخرجهم وصفوا الملكة عن مزارعهم لما ذكره من ان طليعة الكرمة غلبت  
عليه و بحسب صدق وجه الراجح نقبته على قنديل عايد بل ما علم من انه اذا توخى ما كوجب صارت له ذيب  
زجوا انتع الزرق عليها لحوم من قنديل من الاداء و هذا مع انه وصف كماله بحد و وصف نبال الشجرة  
في حضرت الجودات العجم و الثانية هي الصفة بغير ثبوت اليه اريد اثباتها بملكته لقوله و شيئا عند  
فينا ياتي حذر كاي اياك التي اى فيها من عجز في المدح فان ايمان ساءة الواسي  
علمن لكن لما قال انت عر اس في اول نسخة النسخ عقبة في عقبة انت عر اس في ساءة  
الواسي بان خذوه منه اى من الواسي كراية من فوق في المدح جسد ركن البكاء و خفا  
منه و بغير ملكته لقوله لو لم يكن فيه يجوز و خذ منه ما ريت عليها عند منطلق ثم استغنى اى في هذا القدر  
و حول يجوز و لو انب يقال بها لفظ يجوز و فيه يجوز و خذ منه المدح حصة غير ملكته قصد اثباتها  
لكن في الاستفاد و فيه كذا ان مفهوم هذا الكلام هو ان يثبت يجوز و خذ منه المدح على لزومه  
عند النطاق عليه اعني برفية و شبهته بالنطاق المنطوق كما يقال لو لم يتجلى لم الركن ليقين على الاكرا  
مطالجي و هذه العقيدة ثابتة قصد ثبوتها بنية خدمت المدح فيكون من القرب الاول و ما قبل  
انه اراد ان الاستفاد صفة متصفة بالجو بجزا و قد اثبتنا ان عود عليها بنية خدمت المدح  
فروع انه مخالف الصريح كلام المعنى في الاستفاد ليس بشئ لان حديث النطاق يجوز و اعني ان كان  
الشبهة بذلك ثابت بل هو محسوس و الاقرب ان يجعلوا لو ههنا مثلهما في قوله لو كان ههنا  
اهية الا انه لغوا اعني ان استدلال باشتغال الثاني على اشتغال الاول فيكون الاستفاد على اللون  
بغير يجوز و خذ منه المدح اى دليل عليه و على تعلم مع انه و حذف غير ممكن و لكن في اى كجس النطاق



التفريع

تأكيد المدح بالشيء

هني على الك ولو لم يجعل منه ان فيه اذما ودخل حرار والشك بنا فيه لقوله كان السحاب  
الافراد والافراد في الغرة والافراد في كنهها اي تحت الرب جميعا فانه ان صدرت فافرادها  
فخلفت اي سكن ليس مدح على عايد الشك نزول من السحاب بها عذبت عذبت  
فلت الرب لشيء مني تبلي عليها ومنه اي المعنى التفريع وهو اي يثبت لمعلق ثم بعد ثباته  
اثبات ذلك كالمعلق له افعلا وجهه بغير التفريع والتعقيب وهو اخر من قوله ثم بعد ثباته  
رايب لقوله انكم سقام كجهد ساقية كما انكم يفي من الكلب موبيح اللام شبهه بكون كبدت ذلك  
من جفن الكلب والكلب ذواته الفع دم الملك كما قال الخاتمة وبناء جمع بين مكارم  
امساكهم واداءكم من الكلب الفع وخرج من جفنهم بشا واداءهم من الكلب وصفهم بشا واداءهم  
دار الكلب في انهم طوعوا سرور دار باب العنول الراجحة ومنه اي من المعنى تأكيد المدح بالشيء  
الدم وهو مراد ان انفسها ان يثبت من صفته عن الشيء صفته مدح ذلك الشيء بغيره  
فيها اي دخول صفته في صفته الدم لقوله وما عيبهم عيبهم جرحهم فهو من قول  
جمع قل وهو الكسر في السيف من فراع الكلب يفت من معناه كجوش اي ان كان طول  
السيف عيبا فثبت شيئا منه اي في العيب على تقدير كونه منه اي كون طول السيف من العيب  
ومو اي هذا التقدير وهو كون الطول من العيب كمال له كناية من كمال الشجاعة فهو اي ثبات  
الشيء من العيب على هذا التقدير في الملق لعل بالمال كما يقال من عيب الفار وجمع تاج الكبد في كمال  
فانه كيد فيه اي في هذا العيب جبهة انه لا عيب في نفسه لانه على نقبض المدح وهو ان يثبت  
من العيب بالمال وانعلق بالمال فقدم العيب تحقيق وجهه ان ان صدر مطلق ان  
هو ان يقال اي كون المستثنى منه كجهد مدخل فيه مستثنى مما تقدير استوت عنه وذلك  
نقطة في موضع من ان الاستثناء والمنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء والنقل فذكر

فردا

فبذلك ما بعد ما يقع المستثنى يوم اخرج شيئا وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى  
واذا ولبها اي الاداة صفته مدح وسجل الاستثناء من النقال الى ان نقصان جاد التأكيد لانه  
من المدح على المدح والاشعار بالانه لم يوجد صفته ثم يثبتها بنقل الاستثناء صفته مدح ويثبت جبهة  
وكونه الاستثناء الى ان نقصان والاشعار لانه في من التأكيد المدح بالشيء الدم ان يثبت لشيء  
صفته مدح ويثبت جبهة الاستثناء اي في ذكر عقيب ثبات صفته المدح لذلك الشيء اداه استثناء  
بليها صفته مدح اخرى لانه في ذلك الشيء كونا اوضح العرب يبدى في من فربس ويدبني في دهر  
اداه استثناء واصلا استثناء وفيه اي في هذا العيب ليع ان يكون منقطع كما ان الاستثناء  
في الاول فقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الاصل مطلق الاستثناء  
وموان النقال لانه اي الاستثناء والمنقطع في هذا العيب لم يندر منقطع مما قدرة العيب  
الاول ان ليس صفته مدح منفية عامة كمن تقدير دخول المدح فيها واداءه ان يكون تقدير الاستثناء  
منقطع في هذا العيب فلا يثبت التأكيد من الوجه الثاني وموان ذكر اداه الاستثناء قبل  
في المستثنى يوم اخرج شيئا مما قبلها من حيث ان الاصل مطلق الاستثناء وموان النقال  
فاذا ذكر بعد اداه صفته مدح اخرى جاد التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهة انه كعوى شيئا  
بشيء لانه مبني على التعليل بالمال بالمستثنى على تقدير الاستثناء ومنقطع وهذا اي ويكون كيد  
في هذا العيب من الوجه ففقد كان العيب ما دل لفيد التأكيد من وجهين احدهما ومنه  
اي التأكيد المدح بالشيء الدم ضرب حرد موان يوفي المستثنى فيه مدح معقول المنظر  
فيه مدح الدم كقوله ثم ودر شتم لان امنا بياضه بنا اي ما يقب الا صدر لنا قبل المدح  
كلها وموان بان بالمدح يقال نعم منه واداءه وكرمه ومو كالعرب واداءه كيد  
من وجهين واداءه كيد مفهوم من لفظة لعل في هذا الباب في باب تأكيد المدح بالشيء الدم



تَاكِيلَنَمَ بَايْشَبَرْمَلُوحْ

الاستيعاب

الأدب

التَّوْحِيدُ

۱۲۱

[illegible]

الغزل

القول بالموجب















لا فراط في كثرته ان يردده في ان بعدى عن كثرته انما لم يجد قد فهم بعضهم ان هذا المثال  
 حيث كان اللفظ ثاقوا نحو المصراع الاول كما ان البت الذي قبله لم يعرف ان اللفظين في  
 السابق كما يجبهما الاشتقاق وفي هذا البت ما يجبهما كونهما اشتقاقا واللفظ لم يذكر من غير اللفظ  
 هذا المثال وانما السلك البقية وقد اردت انهما في الشرح وقد ورد في المصراع الاول وقد ورد  
 في المصراع الثاني في باب غيرهما فيكون اللفظ ثاقوا اشتقاقا في المصراع الاول وقد ورد  
 البعض في القواعد التي هي في اللفظ في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 من بعده سترجع انما لم يبق بعده من سترجع انما لم يبق بعده من سترجع انما لم يبق بعده من سترجع  
 المصراع الثاني ومنه اي من اللفظ في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 ووجه قول السكاك وهو ان السبع في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 والافسح على القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 السكاك هو نفس اللفظ المتواطي في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 الشراك في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 في ذلك على تقدير انما لم يبق بعده من سترجع انما لم يبق بعده من سترجع انما لم يبق بعده من سترجع  
 ان السبع في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 وقد يظن على نفس في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 اي في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 والافسح على القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 من اللفظ في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 والسبع في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته

السبع

المطوف

القريبة

وعبر جميع ما في القربة الثانية موافق لما يقابل من القربة الاولى واللفظ فهو في القربة الثانية  
 ولو قيل ان السبع الاول كان مثلما يكون اكثر ما في القربة الثانية في القربة الثانية في القربة الثانية  
 والافسح على القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 قوله في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 وقد يظن على نفس في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 فقط كقولنا حصل الناطق والصامت في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 قربة في قوله في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 قربة في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 فقلوه ثم السبع في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 افسح منها في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 كثير في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 قوله في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 سكنون الامور في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 والسكنون في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 الناطق في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 او السبع في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 يتوقف على القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته  
 ورتب اي سارت امره برمي وفاض به في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته في القواعد في كثرته

المقارن







فقد ذلك الساكن فالتأنيده الاولى من هذا البيت هو حفظ الروي مع حركة الكاف من يرك  
 والتأنيده الثانية هي حركة الدال من الاكدار الى الاخر وقد يكون البناء وحده الاكثر من فتيق  
 وموقبله مكلف ومن يتلفظ في التأنيدين نوع بوجهة الشرائع فيكون هو ان يكون الالف  
 بعد الباقية القوافي اول كجبت او اجبت كانت شرا مستقيما للمع ومنه اي من الالف  
 بالجرم ويقال له الاشراف والشمس والاشباح وهو ان كجبت في حرف الروي  
 وهو حرف الذي يبنى عليه القصيدة ونسب اليه ويقال قصيدة لاميده وميمية مثلام من رتب  
 الجبر او قلته لان كجبت بين الالف كما ان الفتح كجبت بين قوى الجبر ومن رتب اليه  
 اي شدة عليه الروي وهو الجبر الذي كجبت به على اجمال او ما هو معناه اي في حرف  
 الذي موزع في حرف الروي من الفاعل في الذي وقع في فاعله في موقع حرف الروي  
 في فوائه الالفات فاعل كجبت وهو قوله ليس بلازم في السبع يعني ان يكون في السبع في فاعله  
 والفواصل كما كجبت الى ان بيان ذلك الشيء ويتم السبع والتأنيده لتوافقه قوله فيل  
 الروي او ما في معناه فهو لم يعرف معناه هذا الكلام ثم لا يخفى ان المراد بقوله كجبت في  
 ليس بلازم في السبع ان يكون ذلك بينين او اكثر او فاعله بينين او اكثر وان في كل  
 بيت فاعله كجبت في حرف الروي او ما في معناه ليس بلازم في السبع وقوله في حرف الروي  
 او ما في معناه اشارة الى انه كجبت في السبع والشر كجبت في السبع والالف في السبع  
 تنزه لرويه في حرف الروي ومجئ السماء قبله في الفاعل بينين لزم بالجرم يعني السبع ورويه  
 في حرف الروي في حرف الروي ان راض ميمية اباوي بدل من علم فان دان على  
 اي لم تقطع ولم تكتب بميمية وان عظميت وكثرت في جبر مجرب في عن بعد في ولا يظهر

او السبق في القدم والاشعار كانه ينزل الشدة والكمية راي غني اي فخر من حيث  
 مكانها لا كنت مستر با بخت كجبت اي خفي فدي عيشة كجبت اي كجبت في راي  
 با حلا حلا يا يا يا بدي من حسن اتمامه حله كجبت الملائم لاشرفه عفاة يعني فاعله با حلا  
 حرف الروي هو النانو قد كجبت بلازم مشددة مقفولة وهو ليس بلازم في السبع السبع هو  
 نحو كجبت ودرت ومنت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت وكجبت  
 المحسنة للفتحة ان يكون الالف بالبع للفتحة دون العكس اي لا يكون المعاني تواج الالف  
 بان يوزع بالفاظ متكاملة مستوية فينتجها المعنى كيف كانت كما يفعل بعض المتأخرين  
 الذين لهم شعف ياراد المحسنة للفتحة فيقولون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا  
 يبالون بجفاف الدلالات وكذا كجبت في غير كجبت من ذهب على سيف من خشب لوجه ان يرك  
 المعاني على حمتها فتطلب لنفسها الفاظ يلحق بها وعند هذا يظهر البطلان والبراهة ويخبرنا  
 من الفروحين رتب كجبت في كمال فضله في ديوان الناس وعجز فقال ابن اكنة بطلان  
 له مقامات ذلك لان كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت  
 فاني هذا عن كتاب امر به في قصته وما احسن في قوله في الرقيم بين الصاحب القبة ان القبة  
 كان يكتب كتابا يريد بالبيت في ايامه بين كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت كجبت  
 الصاحب بها الفاعل في قوله قد غزناك فقم والله مغرقتي الالهة حاتمة للفن الثالث في الرقاب  
 الشعرية وما يفسر بها مثل القيس والفتحين والعقد والحد والبلع وغير ذلك مثل القول  
 في الابتداء والتخلص والاشهاد والافان ان كجبت من الفن الثالث دون ان يكونها  
 الكتاب في جبر عن الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا ان كجبت في آخر كجبت المحسنة للفتحة  
 ما يستر باذن له جملة تكريره من اصول الفن الثالث في بقية اشعاره وذكره في خام



البديع بعض المصنفين وهو فسان اهلها كجبتك كالتعريف له لعدم كونه راجعا الى اثنين  
 الكلام والعدم الفايده في ذكره لكونه داخل فيما سبق من الابواب الثاني ما لم يفسد ذكره في  
 معناه ومع عدم دخوله فيما سبق من القوم في السراقات اشبهه وما يستدل بها اتفاق  
 مع لفظ التسمية ان كان في العوض على العموم كما لو وصف بالشجرة والسماء وحسن الوجوه  
 اليها ونحو ذلك فلا يقتضي الاتفاق سرقة والاستعانة ولا اعتداد بذلك مما يؤدي به الى المعنى  
 لقرره واي فرض العام في العقول والاعادات يشترك فيه التفتيح والجمع والاشعور المعجم  
 ان كان اتفاق العالمين في وجه الدلالة على الفرض كالتسمية الجارية في الكناية كذكر ميثاق مثل  
 مع العقول ففما هما بمن مسمى في طريق الاختصاص تلك الالفاظ بمن ثبت تلك الصفات كونه  
 وكذا ما بهل عند ورود الدلالة اي التاليفين جميع عاقل وكوصف الجسد بالعبوس عند ذلك  
 مع سعة ذات الاله الى المال واما العبوس عند ذلك مع قلل انت البهيم او صف لا كجنا  
 فان يشترك في موقفة اي موقفة وجه الدلالة لا تفرق بينهما اي في العقول  
 والاعادات كالتسمية الشجاع بالاسد والجواد بالبحر وكلاهما في الاتفاق في هذا النوع  
 من وجه الدلالة كال اتفاق في العوض العام في انه لا بعد سرقة وان اعتدالا اي وان كان  
 التسمية موقفة بان يبدى فيه في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والريادة بان  
 يكلم بان العالمين فيه بالتسمية وان احدهما اعلم من الآخر وان الثاني في ادعاء الاول  
 او نقض عنه وهو اي ما لا يشترك في موقفة من وجه الدلالة في العوض ميثاق  
 حاص في نفسه غريب لا ان يتركوا الاخر عامي لثرف فيه بما عرفت من ان يبدال الى الغريبة  
 في باب التسمية في استقامة من يقتضيهما الى الترتيب الى المقتضى العام الباقى  
 والمشتق فيه بما عرفت من الابتداء الى الغريبة فالاعتداد بالسرقة اي ما يسهل بهذين الاسمين

الظاهر

وغير ظاهر اما الظاهر فانه ان باخذ المعنى كله ما كان مع اللفظ كله والبنية او كونه حرة  
 من غير ان يشي من اللفظ فان اخذ اللفظ كله من غير تغير لفظه اي الكيفية الترتيبية والبنية  
 الواقع بين المفردات فهو موقوف لا سرقة محضة بل سمي واسمها كما يحسن عن عبد الله بن  
 انه فخر ذلك بقول يحيى بن اوسل اذ ايسر لم يفتقر احكام الى لم يفتقر النسخة ولم توفه  
 محذوف وجده من طرف البحر ان ما جاز لك مبتدأ لايك باقول ان كان بعد ويركبه  
 اي كنهه شديدا في ثمره في الشرف لفظه لفظها ان التسمية اي بدلا من ان تظن ان اللفظ  
 عن موقفة السيف اي عن ركوبه السيف وكذا المثل في موقفة اي بعد فقط كما ان عبد  
 الله بن زهير خضع معاوية فاشبهه بهذين التسميتين فقال له معاوية بعد شرف بعد في كنه  
 ولم يفرق عبد الله المحض خضع موقف من اوسل الموقفة فاشبهه فقيده التي اولها لمرك  
 ما اوردى وانما لا بد من انما فخذوا اول حتى انتهوا وفيها من التسميات فاقبل معاوية  
 مع عبد الله بن زهير قال لم تجزني انما لك فقال اللفظ له المعنى له وبعد فهو اخر من التسمية  
 وانما حتى يقره في معناه اي ما لم يفرق في نظم ان يبدل بالكلية كلها او بعضها بما رادها  
 يعني انه ايقن من موقفة وسرقة محضة كما يقال في قول الخليل في المكارم لا تفرق بينهما واقعد فاعلمك  
 النظام الحاشية في المكارم لا تفرق بينهما واجلس فاعلمك انت لا تفرق بينهما كما قال امر القيس  
 بهما على معيطهم يقولون لا تملك سبي وتخذ عاوده طرفه في البيت الا انه قام بكلمة  
 كنه وان كان اخذ اللفظ كله مع تغير لفظه اي نظم اللفظ او احد بعض اللفظ لا كله سمي  
 الاخذ اشارة ومضى ولا يكلوا اما ان يكون الثاني المعنى من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني  
 المعنى من الاول لا اختصاصا له بغيره في الاول كحسن السبك والاختصاص او لا اختصاصا له  
 مع فقد في اي فاشبهه موقف بقول لسان من قبل التسمية اي ما عرفت من ان يبدال الى الغريبة

النسخ

المنع







الفاعل الثاني لا ولكن كان ارجحهم واما اي انكاهم ليعال فلان رجب الباع المزاج  
 يحيى وقول ابن ابي عمير في المدح ينفخون يحيى بادبهم الفير للوك في الفة ولكن مورد  
 اي حسانه اجمع فالبيان مما كان فذا ولكن لا ينفخ معروفة اوسع واما جواز التاخر في باب  
 المعين اي في البيت الاول في معنى البيت الثاني لقول جرير لا ينفك من ارباب عابته لهم  
 جمع لجه في كونهم في صورة الرجال سواء ذوا لطامة وذو كمار يعني ان الرجال منهم ونساء  
 في النصف وقول ابي الصيب من في كفة منهم مائة مكن في كفة منهم مصاب اعلم انه يجوز  
 المعينين اختلف البيهقي في بيانها واما جواز افتقار او نحو ذلك لان الشاعر كما ذاق اذا  
 قصد المفعول المفعول في اخفاه فيجوز عن لفظه وفروعه ووزنه وقافية واليد  
 اشار بقوله ومنه التقى من غير انكاره وان ينفك المفعول او لقول جرير  
 شابههم واشرفهم ما عليهم محبة فكانهم لم يلبوا لان الله ما والمشرقة كانت بمنزلة شابه  
 لهم وقول ابي الصيب ليس اجمع عليه اي على السيف وهو مجرد من غدة فكانا مفعولان  
 الياس بمنزلة غدة فنفك المفعول من التقى واكرهى الى السيف ومعه اي من غير انكار ان يكون  
 مفعول الثاني من مفعول الاول لقول جرير اذا غضبك بنو قيس وجرت ائس كلهم غضبا  
 لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمشكران كمال العالم في دهر  
 فانه يشكر الناس ويغريهم فهو مشكر من مفعول جري ومعه اي من غير انكار ان يكون  
 مفعول الثاني من مفعول الاول لقول ابي اسحق في الملامة موال له بزة جباله في الليل  
 اللوم وقول ابي الصيب لا جنة الاستفهام لانكاره والانكار باعتبار القيد الذي هو اكمال  
 في قوله واحببته لانه كما يقال القليل وانت محدثا بخير ذوا اكل في المفاعيل  
 كما مر اي البعض اذ ع حذف المبتدأ اي وان احبب كذا ان يكون الواو للعطف والـ

## مِنْ الظَّاهِرِ

## القتل

القلب

راجع الى الجمع بين الامرين اعني مجتمعة بحجة الخلافة فيه ان الخلافة فيه من اعدائه واما بعد  
من عدوا المحبوب يكون مبقوضا وهذا يقتض من حيث الشئ لكن كل منهما باعتبار آخر  
لهذا قالوا ان حسن هذا النوع ان يبين السبب ومعه أي من يزا الفاعل ان يواضع بعض المفعول  
ويضا واليه كجمله لقول الفوه و ترى لطرفه انا راى عين يفي عينا نقه اي وثقه او  
مفعول له ما يتضمه قوله عا انا راى كانه عا انا راى لو ثوقها انا راى يستقيم كونه من شئ  
اقول ايا عام قد ظلت اي الفى عليه الشرح وصارت ذوات طر عقبان علامه على عقبان  
طرق الدعا نواهد ونهلا وادوى لفتيض عطش اقامت اي عقبان مع الرايات اي ايام  
اعتمادا على انها استقيم كونه الفتح حتى كانها من كيش الا انها لم تغفل ان ايا عام لم يلم  
من معنى قول الفوه راى عين الدال على قرب الطير من كيش كثرى عبا لا تخلا و  
ما ياك شبي عنهم وقتهم الا عادى ودرشي من معنى قوله نقه اي سمار الدال على وثوق الطير  
بالميرة لا اعتبارا بما بذلك هذا ايضا مما يؤكد المفعول وقيد ان قول ايا عام ظلت اللام على  
قوله راى عين فان وقع النظر على الرايات مشربز بها من كيش وفيه نظر وقد يقع على  
الطير من الرنة وهو في جوار السواد كيش كبرى اعلا نهم لو قيد ان قوله حتى كانها من كيش  
العام بمعنى قوله راى عين فارنا انما يكون من كيش اذا كان قربا منهم محط بهم لم يصف  
الشوارب للو اد ابو عام عليه اي على الفوه زيا ذات محشة للغة انما تؤخذ من الفوه  
فساير الطير عا انا راى لم يقولوا انهم لم تغفل وقوله في الدعا وادى واما متها مع الرايات  
فمنها من كيش و بها اي باق متها مع الرايات حتى كانها من كيش منهم حسن قول  
بمعنى قوله انهم لم تغفل لانه لا كيش الا سدر الك الذي هو قوله انهم لم تغفل ولما  
اكس لا بعد ان يجعل الطير مقيم مع الرايات معدودة وعدا كيش حتى يتوهم انها ايضا



اما من القرآن او الحديث وكل منهما اما في الشراء او النظم فالاول كقول الجبري فممكن ان  
كل البعد هو اقرب من ان يند ما غلب النافذ منه قول الاخران كنت ارمي اي غرت  
عنه جبراً من غير جرم فبغير حيد وان يند له ما جبراً فحسب الله ونعم لو كيد والثاني مثل  
قول الجبري فلما شئت اقبلت به لى فنجت وهو لفظ اكيد يشعنا ما روى انه لما استذكر  
لوحين اخذ اليه ٣ كتاب من الكهنة فرض به ما ذبوه المشر كين فقال شئت الوجود ونج  
على المفعول اي لعن من فحبه الله بالفتح اي ابده عن الجبر اللعنه اي التليم ومن  
والرابع مثله قول ابن عباد قال اي اكيد بيت ان رضى شئ يكلن قداره من المداو  
الكل طهه والمناطة وغير المفعول للرقب طهه رضى وجهك الحجة حقت بالمكارة فبنا  
من قوله ٢ حقت الحجة بالمكارة وحقت النار بالشهوات اي اجبت في لابدك لبدك  
من كمن مكارة الرقيب كما لابد لطالب الحجة من مثاق التكاليف وهو اي لا فبنا من  
انما ما لم يكن فيه المقتبس من معناه الاصل كما تقدم من قوله الا مثله والثاني خلافه  
اي لا تقتضيه المقتبس من معناه الاصل ابن الرومي ان اجتناب في حقت الحجة  
لقد امنت ما جاني بواو غير روى في معناه المقتبس من قوله ٢ بنا في ركنك من في روى  
في ذبح لكن به معناه في القرآن واراد ما فيه ولا يشك في نقله ابن الرومي الى جنب  
فيه ولا تقع ولا بس معير كسر في اللفظ المقتبس من اوجره كقوله قد كان اي وقع  
ان يكونا اما الله راجعون وفي القرآن انه الله راجعون والله المقيم في  
يقفن العربيتا من شوا بفرجتا كان او ما فقه او مراعاداد ونسج العلية عليه اي عا  
من شوا بفران لم يكن ذلك من راعه البلاء وبهذا يتفرغ من اخذ والسرقة كقوله  
يكما ما قاله الفلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اساسه عند بيعي اصاعونه واي في

الافتتاح

القَصَبَيْنِ



المصراع الثاني للوبي وتمامه ليوم كرمهم وسداد ثمر الحام في يوم تام التوقيت والكربة  
من سداد الحرب سداد الثوب كبريتين سدة باجند والترجال والثوب موضع الخاضعة من  
البلدان اي انها عودت وقت الحرب زمان سد الثوب لم يراعوا فيه اخرج ما كانوا الى واما  
في اي من القتيان انما عواد فيه وكلمة لهم وتضمن المصراع بدون التثنية شعر  
لقول الشاعر قلت لما اطلقت في جنة حول الثيق الغنى روضه اس خذاره اناري  
ولم يحول توقفه في وقتك ساعة من بكس المصراع الا بفرقة تام وانه اي حسن التضمن  
ما راعى الا حلاي شعر لا يكتنه لا يوجد فيه كالتورية اي لا يهاجم والتثنية قوله اذا  
الوم ابدى اي اظهر لما لا يسمو شقها وتكررت ما بين العذيب يارب وكررت  
من الازكار من حده ما مع بحر عو العباد مجرى السوابق انقلب مع عما انه مفقود ثاق  
بذكر في دما عليه ضمير يعود الى الوم وفوقه ذكر كرت ما بين الضيق يارب بحر عو العباد  
السوابق مطلق فصيحة لا في الضيق العذيب يارب مودعتان وما بين طرف للثنية تزداد  
بحر الجوى اتساعا في تقديم النفس على عالمه مصدر اوما بين مفقود تذكرت بحر جيل  
منه الملقى انهم كانوا زولا بين بدين الموصوفين وكانوا كجود الرماح عند مطاردة  
الفرسان ويساقون على ايجاد فاشع الشاعر اراد بالعدب تصغير العذب يعني  
شقة الحبة يارب لغز الشبهة يارب وما بينهما بقها وهذا تورية وشبه بحر في بابي  
الرمح وتابع ومودة كبريان ايجاد السوابق ول بقرعة التضمن البعير البعير ما فصيحة  
ليدخر في معنى الكلام كقول الشاعر يهودى به والثلث افعول لغز عطا وغضوض  
الترشيد والمكره ما بين جلا وطلاع الثنا يامع ربيع العامة يعرفه البيت النظم ابن ثيل  
وهو انما بين جلا عن طريقه النظم في هذه الطريقة الفنية ليدخر في المقصود واما السعي التضمن

البيت فاما راد على البيت سبعة والتميز المصراع فاما راد على البيت فاما راد على البيت  
طليبا من شعر العبد راد فاما راد فارق شعره لشي من شعر غيره واما العبد هو ان يسم شرفا  
لان اوجه شيا او مثلا او غير ذلك على طريق لا قبس يعني ان كان شرفا او حيا فليقل  
انما يكون عقدا اذا تغير كثير او شرا الى من القرآن او كدب وان كان غير القرآن  
مقترعة عقدا كيف كان اذا لا دخل فيه لا قبس لقوله لا بال من اول لطفه حكمة واخرة بحر  
حال اي ما باله بحر عقدا قول على رضى الله عنه والابن ادم والقمر انا اول لطفه واخرة  
حكمة واما اكثر فهو ان يترغم واما يكون مقبولا اذا كان سلكه محمدا الى نيتا من سلك  
النظم وان يكون حسن الموقع بحر فلق كقول بعض المقاربة فانه لما في فني فقلت  
كحلالة اي محاربت شاركتها كالحظ في المارة لم يزل سودا الطن لقياده اي بقوده  
تجليات فاسدة ونوبات بافلة ونقدق لوممة الذي بعداه من انا عبادا علق قول في  
الضيق اذ اساد بعد المراسات طونة وصدق ما بعداه من نوم يتكسب الدوز  
وستانه لعل اعدائه واما التلميح مع تقديم اللام على اليم من لمة اذا البصر ونظرا اليه وكبرا  
ما ستمهم يقولون لبح فلان هذا البيت فعال كذا وفي هذا البيت تلح القول فلان واما  
التلميح بتقديم اليم على الابان لشي المبلغ فهو كذا في الشبهة والاستفارة فهو منها في  
وان انه خذ بها فهو ان بشاره في الكلام كقصة او شعرا مثل سائر من بحر الكرواني  
كل واحد من القصيدة الشعرا والمثل فالتميح اما في النظم او في الشعر المشا راية بحر منها  
ان يكون قصيدة او شعرا او مثلا بغيره تمام والمذكورة في الكتاب مثال التلميح النظم  
القصيدة الشعر لقوله فوالله ما ادري اجدام تام المصراعات كان في الكرم فوسع وصف  
لحوقه بالابنة المثلين وطلع شمس جبه الحبيب من جانب كذا في قوله النيد في ستمهم ذلك

العقل

الحل

التلح

التلح



وهو قريب من كمال خبره لها وقال ابن ابي عمير ان ابن ابي عمير كان فيما بين الكسبي والقيس  
 فبرز الشمس اشار الى ان ابن ابي عمير قد استغنى عن الشمس على ما روي من انه قال ابن ابي عمير ان  
 فلما ادبرت الشمس ظن ان يغيب فبين ان يفرغ منهم ويدخل السبيل فلا يجد له قبالا  
 فيه فمد ما له فرد له الشمس حتى فرغ من قبالهم وكقوله ابن ابي عمير اللام لا ابتداء وهو مبتدأ  
مع الرضا اي الارض الحارة التي فيها القدم اي كبرق حال من الضيق في ارق والبار  
 مرفوع معطوف على ابن ابي عمير وعلل حال منها وما قيل منها من ان حذف الموصوفين  
 التي تلي تعطف لا حاجة اليه ارق فربطه من راق له اذ رجمه اصحى من معنى عليه فلهذا  
نقل ملك ساعه الكسبي اشار الى البيت المشهور وهو قوله ابن ابي عمير المستغنى عن  
 كبرية الغير للموسول اي الذي يستغنى عن كبرية غيره وكما سيجر من الرضا بانها روي  
 هو جالس بن مره وذلك انه لما روى كليباً وقف فوق راسه قال له كليب يا غيري  
 بشرية ما فاجز عليه فقيل ابن ابي عمير من ركا تمة في حسر لا ابتداء والتخلف  
 ان شها ابن ابي عمير للمتكلم شاعر كان ادكاً ثانياً ان يتناق اي يمنع الاتيق الاحسن يقال فان  
 في الرد منه اذا وقع جنتاً لما يرد منه اي يحميه لئلا يقع من كلامه يكون ملك الموضع  
 الثلثة ابن ابي عمير بان يكون في غاية البعد عن القافرة المقدس ابن ابي عمير  
 يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملتبس ان يكون اللانظ  
 متفارقة في الجزالة والمفارقة والرفق واللاسة ويكون المعاني مناسبة لانها ظاهراً  
 من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى المتجفف او على العكس بل يصحان معاً  
 شبيب ابن ابي عمير مع بان يستل من القفا فقص الامشاع والابتدال اذ معنى اللفظ  
 ونحو ذلك ابن ابي عمير لا انه اول ما يفرغ السمع فان كان عنده من السمع

ضلل

ان السمع على الكلام فوعى جميعه ان عواض عنه ان كان الباقي في غاية الكسبي  
 الحسن في ذكره ابن ابي عمير المنازل لقوله ابن ابي عمير من ذكرى حبيب ومنزل لفظ اللورين  
 الدخول نحو من لفظ منقطع الرمز حيث يرق والتوى رطل معوج مبنوي والدخول و  
 حود موصوفان والمغني بن اجراء الدخول و ابن ابي عمير وصف الدال وقوله ابن ابي عمير في  
حلقه عليه حازها الامام خلق عليه اي نزع ثوبه وطريقه عليه ابن ابي عمير في حلقه  
ما يظن اي فيشام كقوله ابن ابي عمير موعداً اجابك بالمرقة من مطلق فتقيد لا بن من انظر  
 انشأ الدعوى العلوي فقال له الدعوى موعداً اجابك بالمرقة ابن ابي عمير في حلقه  
 اي حسن الابتداء وما سبب المقصود بان يشهد على اشارة الى ما سبق الكلام لاجله  
 ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة ابن ابي عمير من رجع اذا فاق اصي به  
 العلم او غيره لقوله ابن ابي عمير في التهمة بشرى فقد اجز الاقبال ما وعدا وكوكب الجدة افق العلم  
 مطلع فتقيد ابن ابي عمير في محمد انما روي في بني العاصب لعل لا يثبت وقوله ابن ابي عمير في التهمة  
 يقول ابن ابي عمير في حقايد ارجو ان اصدر من بطني اي اعدى الشديده وقيل اي قتل  
 فجارة مطلع فتقيد ابن ابي عمير في الفرج السدي برقة في الرد له وما بينهما اي ثمة المدافع اليه  
 ينبغي للمتكلم ان يتناق فيها ابن ابي عمير اي يخرج مما سبب الكلام به اي ابتداء وان  
 قال الامام الواحد في رحمة الله مع التشبيه كرايم السبب والهدوء والغزل وذلك  
 يكون في ابتداء حقايد الشرف في ابتداء امر تشبها وان لم يكن في ذكر السبب  
 من سبب اي وصف للتجديد او غيره كالا و ابن ابي عمير في الشكاية ويؤيد ذلك ابن ابي عمير  
 مع رتبة الاملاية بينهما اي بين ما تشببه الكلام وبين المقصود واخره بهذا  
 عن ابن ابي عمير في اراء بقوله ابن ابي عمير معناه الملقوى والافال لخلص في العرفه هو



مما اقتضى به الكلام المتعدد مع رعاية المناسبة وانما ينبغي ان يتبين في التعلق  
 ان التامع يكون مترقبا لا متعاقبا من افتتاح المتعدد وكيف يكون فان  
 حنا مثلا لم نعرف من ترك من ثا ط و احان على اصفا و بعده و الاضالع  
 فالتخلص الحسن كقولنا بعد في موضع قومي وقد احدثت من الرعي اي  
 فينا ايزر بالليل انقص من قواني و خشي والمهريه عطف على السري لا على الجور و  
 كما سبق الى بعض الادام وهي جمع خطوة وادبالمهريه الابد المنوبة الى مهريه  
 جدران لا في قبيلة القوادى الطولية الطهر والاضاق جميع اقوادى امرت فينا  
 مراد له السري وسيرة المتطايح كخطي ومفعول بقول موقولا مطلع الشمس  
 نصب ان لو لم اي تعذر بان قلت كذا ومع النجوم وشبهه ولكن مطلع الجود وقيل  
 منه اي ما يثبت به الكلام الى ما يلزمه سمي ذلك لثقال الاقصاب هو في اللغة  
 والاشكال ومما في الاقصاب من العوب كجالبته ومن يلزم من المحزون بال  
 والعدا والمحيين اي الذين دركوا كجالبته والاسلام مثل السيرة قد قال في الاسن  
 فانه محزون به جميع نصف اذنها ومنه المحزون الذين اوركوا كجالبته والاسلام كما  
 قطع نصفه حيث كان في كجالبته كقولنا لو راى الله ان في السيب جراحا وره لا يراه  
 في الكلمة شيئا جميع شبيهه موحال من البراء ثم اشهد من هذا الكلام الى ما لا يمتنع  
 كل يوم تبدي اي تظهر صروف الدنيا على خلق من في سعيد عريتهم كون القصاب  
 مذموب العوب والمحزون اي داهم وطريقهم لا ينافي ان تسلكه الاسد ميون و  
 في ذلك فان الشئيين المذكورين لا يأتى تام وهو من الشرا الاسلاميه في الله  
 العباسيه وهذا المفعول مع ومنه قد خفي على بعضهم حتى اعترضوا عن المصنف بان اتمام

الاقصاب

لم يدرك كجالبته فكيف يكون من المحزون ومنه اي من الاقصاب يقرب من  
 التخص في ان يثوبه شيء من المناسبة كقولنا بعد الله ما بعد فانه كان اذا وكونه  
 اقتضى ب من جهة ان شقال من كمد والشا الى كلام آخر من غير ان يلمح له كجالبته  
 حيث لم يوثق بالكلام الاخر من غير قصد الى ارتباطه وتيقن بما قبله من قصد نوع  
 مع مفعول فاما يمكن من شيء بعد حداثته والثنا فانه كان كذا وكذا او قد يوافق  
 حداثته ما بعد من قصد كخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء  
 البيان ان قصد الخطاب هو ما بعد ان المنكلم يسمع كلامه في كل امر ذي باح بذكرته  
 وكيفية فاذا اراد ان يخرج منه الى العرض المتوق في قصد منه ومن ذكر الله بقوله  
 ما بعد وقد قصد الخطاب معناه الغاصد من كخطابى الذى يقصد به كحق  
 والبالط من ان المصدر مفعول الغاصد وقد قصد المصنوع من كخطاب منه من سبى طبة  
 اي يعلم منه لا يتبين عليه فهو مفعول المفعول واوله تعالى عطف على قوله اقوالك  
 بعد حداثته يعني من الاقصاب القريب من التخص ليكون بلفظ هذا ما في قوله  
 بعد ذكر اهل الجنة فاذ ان اللطائف شراب فيوافق فيه نوع منسبة لان  
 الواو الى ال واللفظ هذا ما بعد من محذور في لا مراد واما ان كان كذا او بعد محذور  
 البزاي هذا كما ذكره قوله ثم بعد ذكر محذور من الدنيا وعليهم السلام وادان  
 في كبر بعد ذلك كجالبته واولها بعد ذكر وان اللطائف حسن بابت ثبات كحرا على قوله  
 ذكره هذا مشروبا في مشرقه وان اللطائف طيبه ومحذور كجالبته قال ابن الاثير  
 لفظ هذا في المقام من الحسن الذى هو احسن من الوصول الى علاقة وكيفية  
 بين المحزون من كلام الى كلام اخر ومنه اي من الاقصاب القريب من التخص



قول الكاتب هو متبادر عند الاشتغال من مدبر الحديث آخر باب  
 فيه نوع ارتباط جلي لم يتبادر أكبر في الألفية وما لها أي ثالث الموضع التي  
 يعني المتكلم ان يتاخر فيها الاثر ما لا يذوقه لبقية السمع وترتفع في النفس فان كان  
 حسنا محضاً لم يبق له وسئل في موضع وقوع فيما سبقه من القيمة والا كان وجه العكس  
 ربما انما المجهول الموردة فيما سبق فلا اثر ما يحسن كقوله والله جدير أي خليف  
اذما يملك بالمال جدير بالثمن بالمال وانما بالطلب منك جدير بالمال أي  
 لقطي منك كجيد فله أي ما انت ابد لا تعط اذاك كجيد والا فانه عاودا يات  
 شكور لما صدر عنك من الاصفاء الى المدح او من العطاء الى بقية احسنه أي ان  
 الاثر ما لا يذوق بالبرهان والكل ما يحسن لا يعني لنفسه تشوق الى ما اراد لقوله يعجب  
 بقاء الله ما كرهت له وبقاؤه للبيرة ما لمكان بقاؤه بسبب لفظه امرهم ورجوع  
 ما لهم وهذه الموانع الثلاثة مما يبالغ المتكلمون من انما في ما واما المتكلمون  
 فقد قلت غنايتهم بذلك وجميع فواح السور وخواتمها واردة على السور  
 من انما في ما في النفس وانواع الاشارات وكونها بين اذينة ووصايا  
 ومواعظ وتكميلات وغير ذلك مما وقع موقعه واصاب بحره بحيث يتعذر عن  
 كنهه وصفه البيان وكيف لا وكلام الله سبحانه في الرتبة العليا من الجلال قد والله  
 الغموض من الغموض قد لا كان هذا المعنى مما قد يخفى عن بعض الاذان لما لا يخفى  
 الفواح واستخراج من ذكر الاموال والافراس واحوال الكفار وامثال ذلك ما لا  
 اراد به هذا كقوله يظهر ذلك بما لا يدرك التذكر لا يدرك من اصول التذكر  
 المذكورة في عنوان التكملة التي لا يمكن ان تلحق بها تقاريفها وتفاصيلها الا لفظاً

الغريب فانه يظهر بذلك ان كلامه ذلك وقع موقعه في نظر المفسرين الاول  
وان كلام من السور بالنسبة الى المعنى الذي تضمنه مشتمل على المفسر كونه منسوبة من  
حسن انما تمتم الله تعالى بحسن البشر لنا بالفوز بالرحمة الاسمي بحسن البني والارادة  
الطيبين الطاهرين والحمد واجب الوجود والكرام المفيضين الخير والوجود الى الله الرحمن الرحيم  
قد فرغ من تجميع هذا الكتاب اجون الملك الوهاب هو العليم الحكيم  
وهو العزيز والشكور الله اعلم بالصواب



شاه عباس از شیخ بن الدین رسید که چند روز از رفتن پنج قندصر رسیده بود و آن جهان  
مین ابا طالبه دان ایوب و دیگران را می شناسد که این عالم را بدیدار منتهی در میان او گشت  
فقط از آن

[illegible][illegible][illegible]







۱۹۴ ورق

[illegible][illegible]







